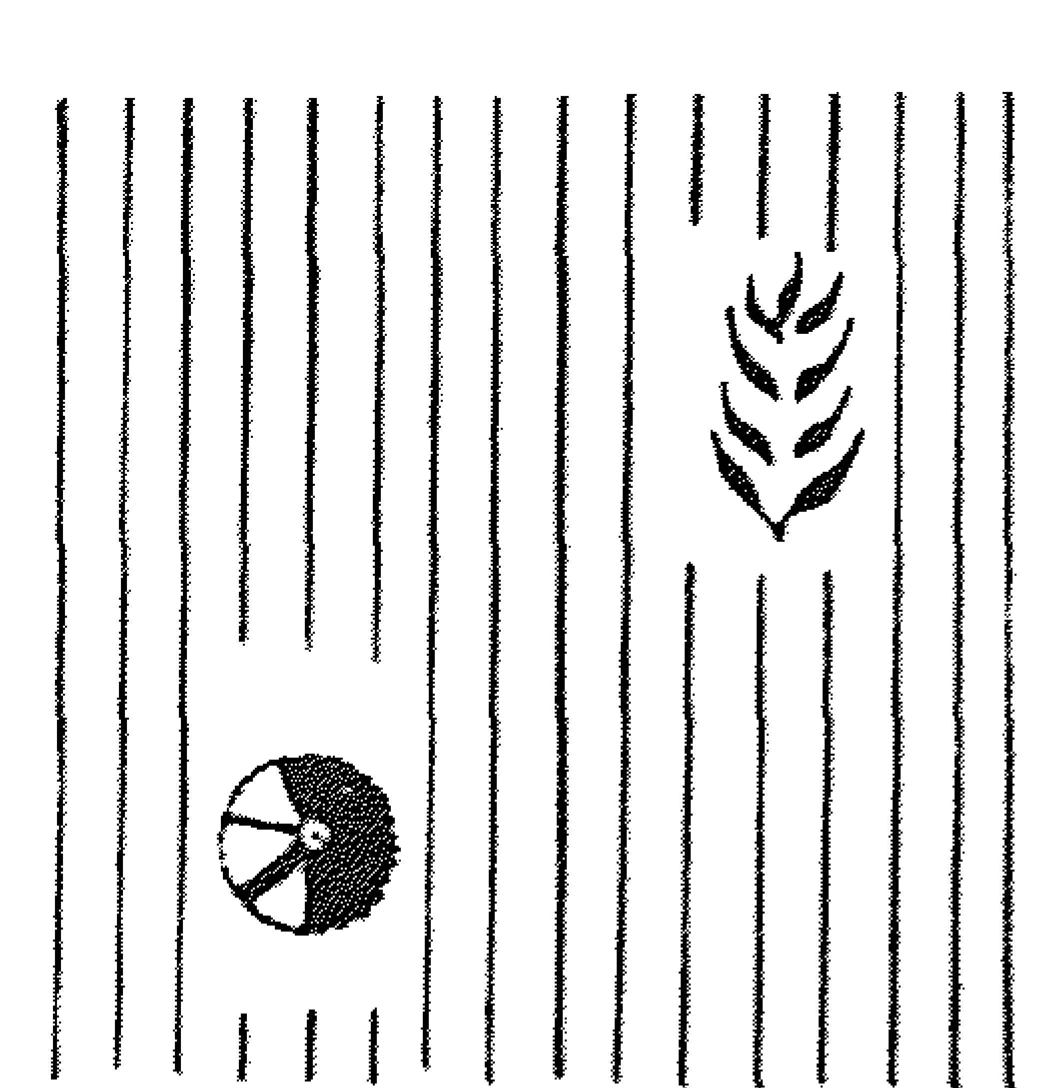
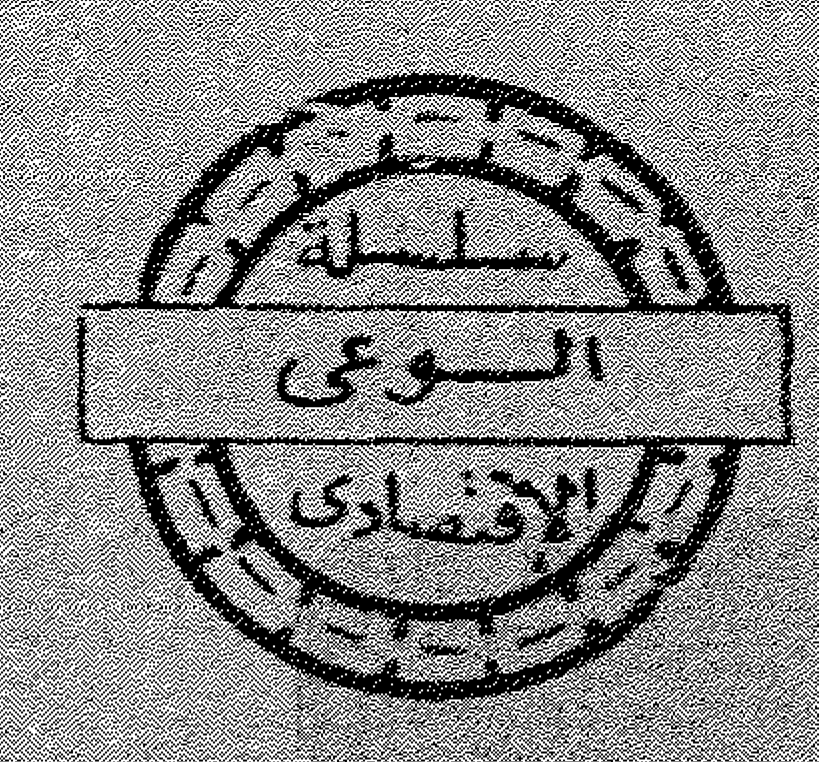
الكتاب الخامس

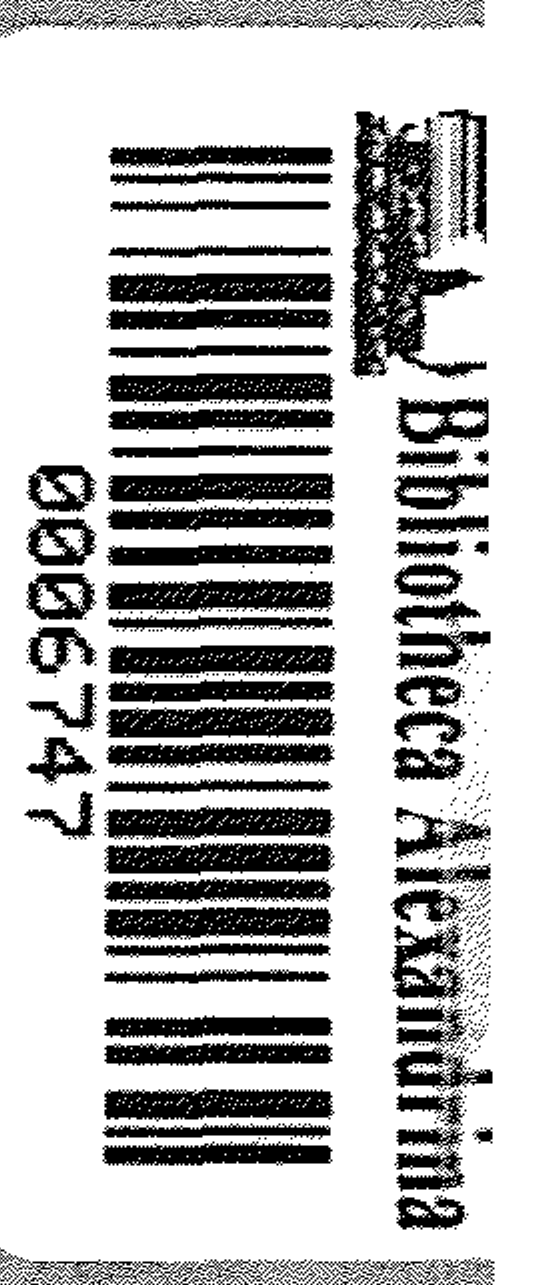


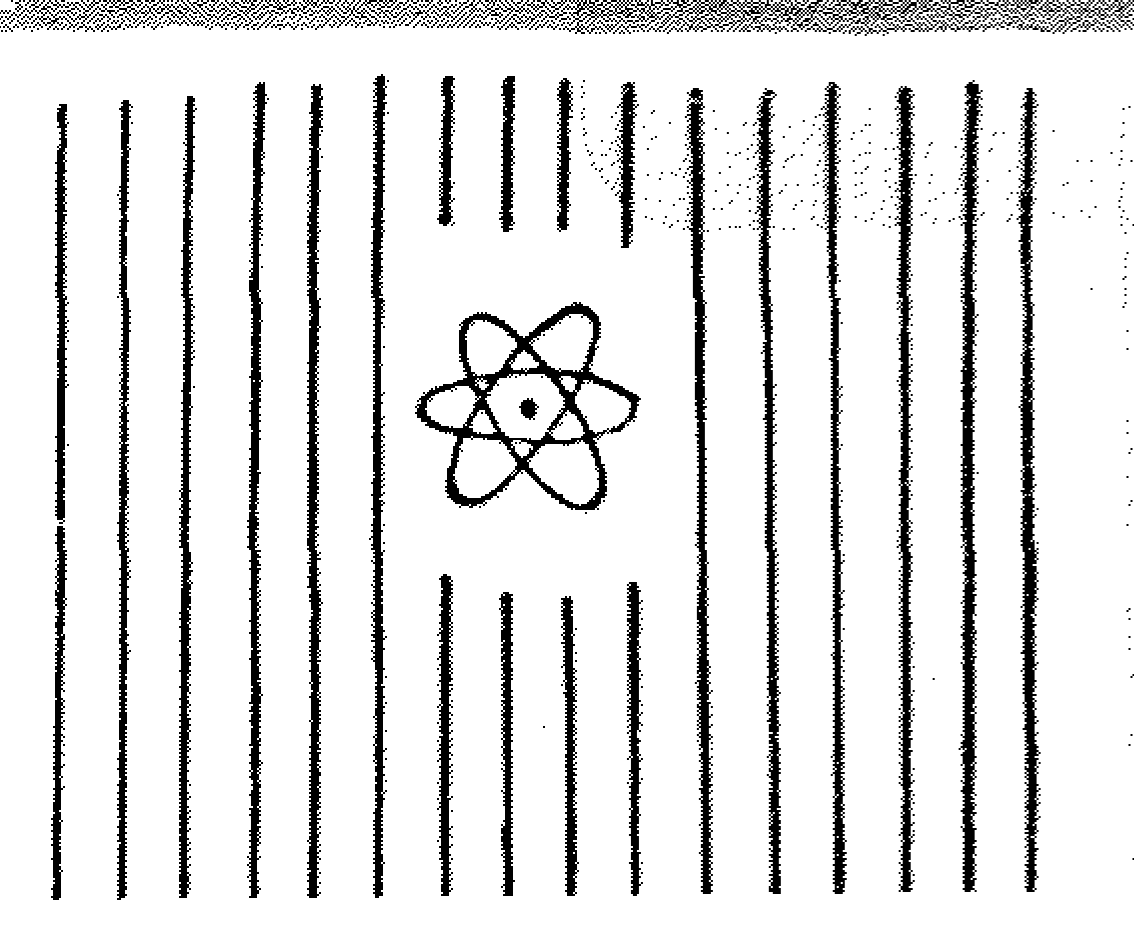


دكتور
حسين عمر

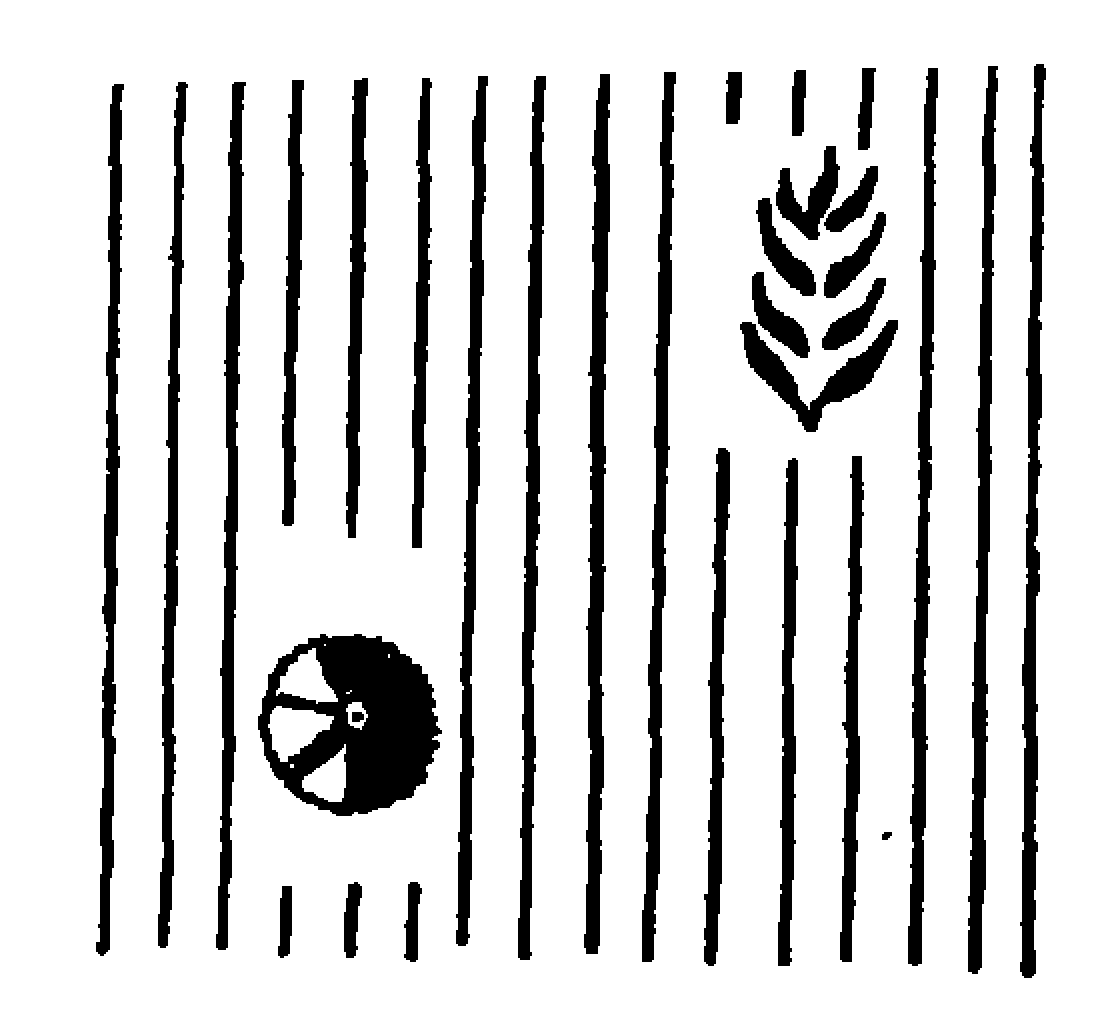
الاقتصاد القومى

فى الحرب والسلم





الناشر
مكتبة القاهرة الحديثة



الكتاب الخامس

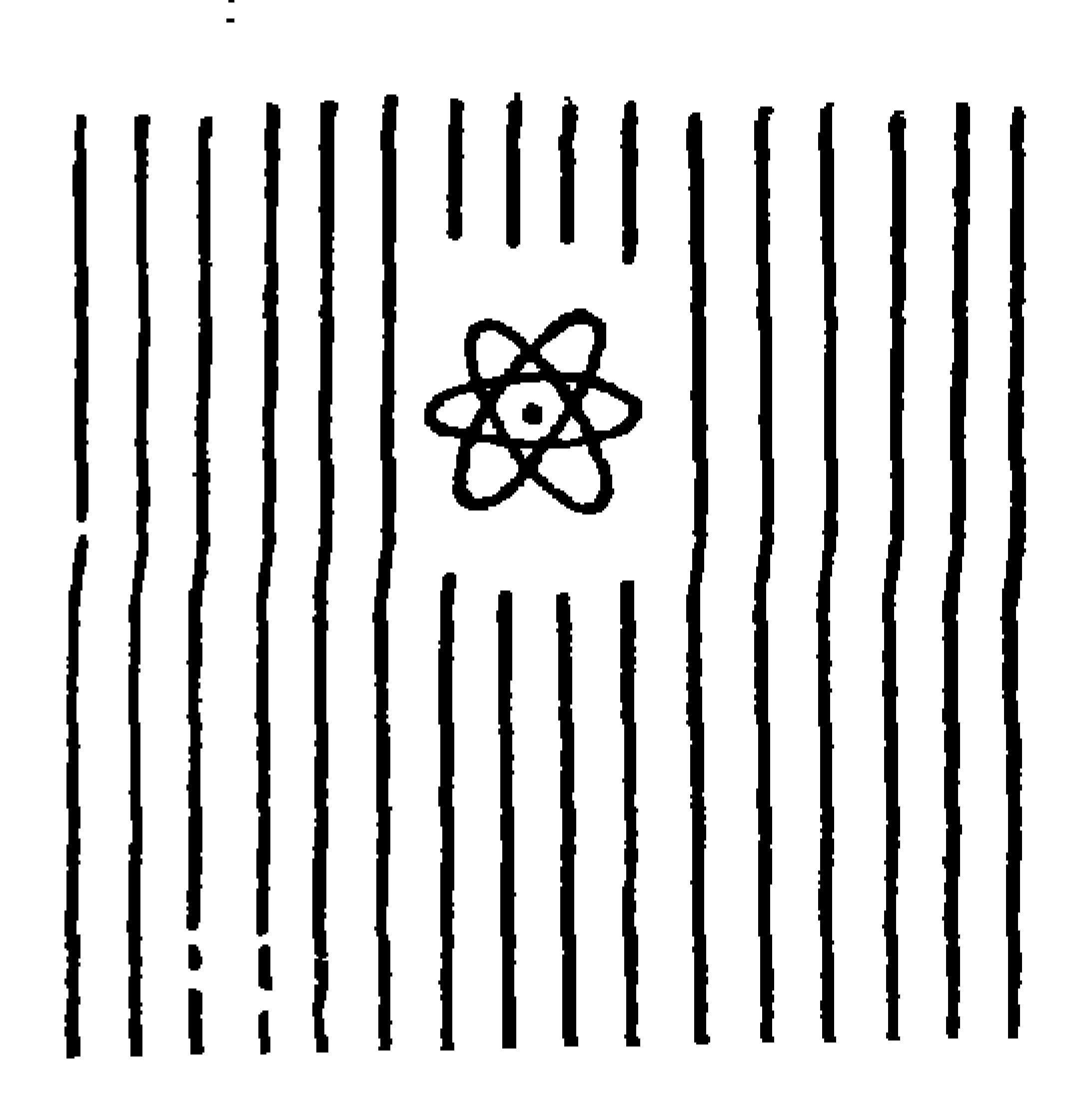
دكتور

حسين عمر



الاقتصاد القومى

فى الحرب والسلم



الناشر

مكتبة القاهرة الحديثة

مقدمة

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين امتد نطاقهما إلى الغرب والشرق ، فكان من الطبيعى إذن أن يولى الاقتصاديون المحدثون اهتمامهم البالغ بالعوامل التى تدفع إلى قيام مثل هذه الحروب ، ومدى تأثيرها على الهيكل الاقتصادى للدولة المحاربة ، ومختلف المشاكل الاقتصادية التى تنشأ عند قيام الحرب وبعد نهايتها .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأت حرب أخرى باردة بين المعسكرين الغربى والشرقى . ولئن تراءى لنا الآن أن التوتر الدولى قد خفت حدته بعض الشىء ، إلا أن خطر قيام حرب عالمية ثالثة يلوح فى الأفق من حين إلى حين ، وقد حفز ذلك بعض الكتاب إلى معاودة التفكير فى مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تثيرها الحروب الحديثة بأسلحتها الذرية الفتاكة .

فلا غرو إذا استشعرت الرغبة فى إظهار القارىء العربى على الحقائق الاقتصادية التى تكتنف الحرب الحديثة ، سواء من ناحية الأسباب أو المقومات أو النتائج . وقد قويت فى نفسى هذه الرغبة عندما تكشف لى أن هذا اللون من الدراسات الاقتصادية جديد على المكتبة العربية .

وقد راعيت فى كتابة هذا البحث أن تكون دراسته شاملة لكل الجوانب الاقتصادية للحرب والسلم. ولذلك فى هذا البحث الخامس من « سلسلة الوعى الاقتصادى » يتضمن الجزء الأول فكرة السيادة القومية من الناحية الاقتصادية ، والأسباب الاقتصادية للحروب ، والأمن القومى كمشكلة اقتصادية، ومشكلات فترة التأهب، والاقتصاد القومى فى تحوله من السلم إلى الحرب ، والرقابة على الإنتاج والتوزيع، والأسلحة الاقتصادية فى الحرب الهجومية والدفاعية ، والاقتصاد القومى فى تحوله من الحرب إلى السلم ، ومشكلة نزع السلاح . أما الجزء الثانى فيتضمن الجوانب الاقتصادية للاستراتيجية العسكرية الحديثة ، كالأحلاف العسكرية واجراءات الرقابة على نزع السلاح ، والدفاع المدنى ، ونتائج الحرب الاقتصادية . وأما الجزء الثالث فيتناول اقتصاديات الحرب العالمية الثانية كتطبيق للأفكار الاقتصادية التى تضمنها الجزءان الأول والثانى .

والله أسأل أن يسدد خطانا وهو ولى التوفيق ؟

٣ أبريل ١٩٦٦ ح . ع

الفصل الأول

الاعتبارات الاقتصادية لفكرة السيادة القومية

لقد عالج بعض الكتاب الاعتبارات الاقتصادية لفكرة السيادة وشن الحروب والهيكل الاجتماعي للدولة فى التحول من ظروف السلم إلى الحرب، أو من ظروف الحرب إلى السلم. ونحن إذ رأينا مآسى حربين عالميتين دارت رحاها إبان النصف الأول من القرن الحالى، وإذ نشهد حرباً باردة مستعرة بين المعسكرين الغربى والشرقى مما يوحى بخطر الحرب وينذر بقيامها، نجد لزاماً علينا أن نستعرض هذه الاعتبارات الاقتصادية، ونسلط عليها الأضواء، ونخرج من هذا العرض بنتائج علمية ومنطقية - مؤيدة بالأحداث التاريخية - لأسباب ودوافع الحروب من ناحية، ومختلف الوسائل والأساليب الاقتصادية العملية التى تتذرع بها الدول الحديثة فى سبيل المجهود الحربى من ناحية أخرى.

وغير خاف أن الدول الحديثة بوجه عام قد اتبعت فى الآونة الأخيرة تقليداً جديداً فى تكييف الإطار الاجتماعى لها، إذ عمدت إلى التوجيه الاقتصادى بأساليبه المختلفة، وهو يتضمن بطبيعة الحال فرض القيود التحكمية على الهجرة الدولية، وتضييق نطاق تقسيم العمل الدولى، والإمعان فى عدم الاستقرار الدولى. وكل ذلك يتضمن

بدوره زيادة فى خطر نشوب الحرب . وبعبارة أخرى فإن قيام بعض العوائق التى تقف حائلا دون الهجرة بين الدول التى تختلف كثافة السكان فيها ، ودون حرية التبادل التجارى بينها على أسس سليمة من تقسيم العمل والتخصص الدولى ، إنما يؤدى بدوره إلى إثارة روح العداء والشحناء بين الجماعات الدولية ، ومثل هذا الجو الخانق المنطوى على الحد من الحرية الاقتصادية فى المجال الدولى - ونعنى بها حرية تنقل الأفراد أو السلع بين الحدود الجغرافية - إنما يؤدى فى النهاية إلى إشاعة حالة من التوتر السياسى الدولى وخطر قيام الحرب .

لقد شهد العالم فى تاريخه القديم والحديث تتابع فترات الحرب والسلام . ولذلك فمن المهام الأولى لرجال الاقتصاد المحدثين أن يبذلوا محاولات جدية فى التعرف على الأسباب الاقتصادية لمثل هذا التتابع الملحوظ لفترات الحرب والسلم التى تجتاح العالم بصفة دورية مستمرة . ولن يحد من جهود المحدثين من رجال الاقتصاد ما اتجه إليه الاقتصاديون التقليديون فى وضع أسس النظرية الاقتصادية ، فى صورتها الكلاسيكية المعروفة ، من أن التغيرات فى ظروف الحرب والسلم هى إحدى الفروض الأساسية للنظرية الاقتصادية التى يجب أن تؤخذ على علاتها دون مناقشة أو جدال ، وأن البحث فى أسباب وعوامل هذه التغيرات يخرج عن نطاق البحث الاقتصادى البحت .

ولاشك أن هذا التطور الملحوظ فى الأدب الاقتصادى الحديث

ينطوى بطبيعة الحال على التساؤل عما إذا كان من الجائز - من وجهة النظر العلمية - تقسيم الحروب، من حيث نشأتها وأصولها، إلى حروب اقتصادية وحروب غير اقتصادية ، حسبما إذا كانت تتضمن بعض العوامل الاقتصادية من أى نوع كان . بيد أن كافة الحروب التى عرفها العالم فى الحاضر والغابر من الزمان تتضمن بعض العوامل الاقتصادية ، ومنها وسيلة التصرف فى الموارد النادرة بالمجتمع إبان قيام الحرب ، وتقدير تكاليفها النقدية والحقيقية على المجتمع، أو بعبارة أخرى مقدار التضحية بالموارد الحقيقية التى كان من الممكن توجيهها لإنتاج سلع السلم بدلا من إنتاج سلع الحرب ، وأخيراً المقارنة بين مختلف الأهداف التى تنطوى عليها دائماً دراسة اقتصاديات الحروب.

ومن جهة أخرى فلو أننا انتقلنا من البحث فى الوسائل إلى البحث فى الأهداف النهائية ، فإنه يتعذر علينا أن نجد شيئاً ما قد نسمية هدفاً اقتصادياً فى معناه العلمى الدقيق . إذ أن جميع أهداف السلوك الإنسانى فى أى مجتمع هى بطبيعتها غير اقتصادية ، وكل ما فى الأمر أن تحقيق هذه الأهداف ينطوى فقط على بعض المشاكل الاقتصادية.

ومثل هذه المشاكل الاقتصادية لا تنشأ فى الواقع إلا لأن وسائل تحقيق الأهداف الإنسانية نادرة نسبياً ، بمعنى أن هذه الوسائل - أى الموارد الإنتاجية بالمجتمع - لا توجد إلا بكميات محدودة لا تكفى لتحقيق كافة الأهداف ، أو لإشباع كافة الحاجات الإنسانية إشباعاً كلياً .

ولقد كان جوهر هذه المشكلة الاقتصادية أساساً اتخذه بعض الاقتصاديين لتحديد طبيعة ونطاق علم الاقتصاد، وأصبح التعريف الحديث لهذا العلم فى رأيهم هو دراسة السلوك الإنسانى من حيث العلاقة بين الأهداف والحاجات الإنسانية المتعددة والوسائل النادرة المحدودة التى تستخدم لتحقيقها .

ولكن إذا نظرنا إلى مثل هذه الاعتبارات الاقتصادية التى لا بد أن يتضمنها نشوب أى حرب من أى نوع ، على أنها لا تكفى لأن تكون فيصلا بين الحروب الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وإذا سلمنا بالرأى القائل بأنه لا يوجد ثمة هدف نهائى للسلوك الإنسانى يمكن أن نعبر عنه بأنه هدف اقتصادى بطبيعته ، لحق لنا القول إذن بأنه لاجدوى على الاطلاق من البحث فى الأهداف الاقتصادية للحروب. ويجيب بعض الكتاب على هذا التساؤل بأن مثل هذه النتيجة تنطوى على سخف منطق[1]. إذ ما نعنيه حقاً من القول بأن الهدف الإنسانى فى أداء سلوك معين هدف اقتصادى على اطلاقه هو اعتبار هذا الهدف مجرد وسيلة للحصول على الوسائل أو الموارد الإنتاجية النادرة التى تشبع حاجات الإنسان وأهدافه فى الحياة بوجه عام . ومن ثم إذا كان سلوك الإنسان ينطوى على تحقيق هدف واحد معين يختمر فى ذهنه ويدفعه إلى أداء هذا السلوك ، فلا يجدر بنا أن ننظر إلى الدافع إلى مثل

1 — cf. L. Robbins, "The Economic Causes of War."

هذا السلوك على أنه دافع اقتصادى ، إذ يجب أن ننظر إليه على أنه يتخذ طبيعة الهدف الذى يؤدى إليه هذا السلوك . أما إذا كان سلوك الإنسان ينطوى على رغبة فى زيادة قدرته على إشباع حاجاته وأهدافه فى الحياة بوجه عام ، لحق القول إذن بأن هذا السلوك ذو طبيعة اقتصادية ، أو بعبارة أخرى فإن أسباب هذا السلوك الإنسانى اقتصادية .

وهنا نجد بلا مراء طريقة معينة يمكن استخدامها للتمييز ، فى دقة ووضوح ، بين ما يمكن اعتباره أسباباً اقتصادية أو ما يمكن اعتباره أسباباً غير اقتصادية للحروب . إذ يمكن النظر إلى أسباب الحروب على أنها اقتصادية ، إذا كان الهدف من قيامها ينطوى فقط على سيطرة فرد أو جماعة على المزيد من الموارد الإنتاجية بوجه عام ، ونعنى بذلك الزيادة فى قدرة الفرد أو الجماعة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة المتزايدة من الدخل الحقيقى . إذ أن زيادة الموارد الإنتاجية تنطوى بطبيعة الحال على المزيد من الدخل الحقيقى فى شكل مختلف السلع والخدمات التى تتطلع إليها الجماعة لرفع مستوى معيشتها . كما يمكن النظر إلى أسباب الحروب على أنها غير اقتصادية ، لو أن الحرب هى هدف فى حد ذاته يستخدم كأداة لتحقيق غايات أخرى بدلا من أن تكون الحرب وسيلة لتحقيق أهداف متعددة .

والآن وقد تعرفنا على أساس التفرقة أو الحد الفاصل بين الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية للحروب ، من حيث تحقيق هدف معين ذى طبيعة خاصة ، أو تحقيق الأهداف الإنسانية بوجه عام

عن طريق السيطرة على المزيد من الموارد النادرة ، فلا بد لنا أن نبحث فى طبيعة الدوافع الاقتصادية للحرب من جوانب ثلاثة :

١ — السيادة القومية والعوامل الاقتصادية .

٢ — المصالح الخاصة والحرب .

٣ — المصالح القومية والحرب .

وفى مناقشة الجانب الأول للدوافع الاقتصادية تجدر الإشارة إلى النظرية اللينينية التى تعزو قيام الحروب إلى النشاط المالى أو استثمار رأس المال فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة . وينقض بعض الكتاب هذه النظرية على أساس أنه ، وإن وجدت بعض الحالات التى كان فيها النشاط الاستثمارى مدعاة إلى قيام الحروب ، فهى حالات نادرة الوقوع . إذ فى معظم الحالات يبدو جلياً أن رأس المال ـ وإن صح أنه قد يلعب دوراً هاماً ـ هو أداة الحرب وليس الدافع إليها[١] .

ومن الميسور أن نرى أن كافة المظاهر الواضحة للعلاقات الدولية ـ فى صورتها العامة ـ لا يمكن إدراكها إلا كجزء من الكفاح الدائم فى سبيل القوة والسيطرة ، وينطوى هذا الكفاح إما على الاحتفاظ بالقوة أو الزيادة فيها . ولا شك أن مثل هذه الاعتبارات ستتضمن بالضرورة العوامل الاقتصادية ، بما أن التمتع بالقوة العسكرية فى أضيق

---

1 — In Professor Robbins' own words : "In the the majority of cases, finance capital, if it has played a role at all, seems to have been the instrument rather than the impulse."

معانيها لا بد أن يتضمن السيطرة على الموارد النادرة . ويحدث ذلك لا محالة ، مهما كان النظام الاجتماعى فى الدولة ، فنى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية تتركز السيادة القومية على العوامل الاقتصادية . والسبب فى ذلك واضح تمام الوضوح ، إذ أن السيادة القومية تتضمن السيطرة على المواد الخام اللازمة لإدارة دفة الحرب الحديثة ، أو لسير الجهاز الاقتصادى للدولة فى يسر وملاءمة وانتظام عام . فإذا ماكانت المواد الخام تقع فى بقاع من العالم هى عرضة لأن تكون معزولة عن الدولة ، إذا دق ناقوس الحرب واشتعلت نيرانها ، فلا بد أن يترتب على ذلك الانتقاص من السيادة القومية لهذه الدولة إلى أبعد الحدود . إن عالمنا الحاضر - كما نعيش فيه وكما نعرفه معرفة وثيقة - عالم لا ينعم بالسلام الدائم ، بل يتمخض عن الحرب ، أو خطر الحرب ، ولو كانت موارد المواد الخام فى أيدى بعض الدول المعادية التى يحتمل أن تنشب معها الحرب، أو فى بعض المناطق التى قد تعزل عن الدولة المحاربة عند نشوب الحرب ، فإن الاحتفاظ بالسيادة القومية لا بد أن يتضمن بالضرورة الاهتمام البالغ بوسائل ضمان حصول الدولة على الموارد الكافية من المواد الخام اللازمة لتقدمها الاقتصادى إبان السلم وللمجهود الحربى فى حالة قيام الحرب بينها وبين دولة أو مجموعة من الدول الأخرى . وتفسر هذه الحقيقة الهامة، بطبيعة الحال، الاهتمام البالغ والقلق المتزايد الدائم، من جانب بعض الدول الكبرى الحديثة، حول امتلاك بعض المناطق

الحافلة بحقول البترول، أو على الأقل فرض الرقابة المباشرة والإشراف التام عليها بصفة دائمة .

يضاف إلى ذلك أن اعتبارات السيادة القومية تنطوى على الاهتمام الكبير بتأمين طرق المواصلات والسيطرة الكاملة عليها . وهنا نجد أن امتلاك بعض مواطنى الدولة لبعض القنوات الهامة للمواصلات بين أرجاء العالم أو للسكك الحديدية التى تشق طريقها عبر عدد من الحدود السياسية هو إجراء يراه البعض بالغ الأهمية من ناحية السيادة ، وإن انعكس فى صورة نشاط اقتصادى ينطوى على استثمار عادى من جانب بعض الأفراد المنتمين إلى دولة معينة . ومن الأمثلة البارزة على ذلك قنال السويس وسكة حديد بغداد ، ذلك أن ملكية وسائل المواصلات على هذه الصورة تضمن وتؤمن نقل الموارد من المواد الخام، فضلاً عن تسهيل العمليات البحرية والحربية فى خلال فترة الحرب . وغنى عن البيان فالدور الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية لا يقل أهمية فى هذا الصدد عن تأمين وملكية سبل المواصلات ، إذ أن حيازة الدولة لموارد كبيرة من الأصول الأجنبية التى تحتفظ بقيمتها فى أسواق رأس المال تعكس لنا فى الواقع مصدراً كبيراً للقوة فى الحرب ، وبالتالى فى الأساليب الدبلوماسية التى تتضمن النزوع نحو الحرب . فإذا رأى رجال السياسة وقادة الرأى فى الدولة أن تصفية الأصول الأجنبية التى تمتلكها

فى الخارج يعود عليها بمورد كبير لتمويل المجهود الحربى ، لكان فى ذلك قوة اقتصادية لا يستهان بها تؤثر فى الاتجاهات الدبلوماسية لساسة هذه البلاد، وتدعم موقفهم على المسرح السياسى الدولى . وما من شك أن الاستثمارات الأجنبية التى رأت بريطانيا تصفيتها إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أضفت على هــــذه البلاد قوة اقتصادية كبرى كان لها أثرها فى تدعيم مجهودها الحربى وتحقيق النصر النهائى لها . لقد لجأت بريطانيا إلى تصفية الأصول التى كان يمتلكها الرعايا البريطانيون فى سكك حديد الأرجنتين، وذلك بعد ما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ ، وكان هذا الإجراء أبلغ مثل على أهمية الاستثمارات الأجنبية فى ظروف الحرب . إننا لا زلنا نذكر ذلك ، كما نذكر أيضاً أن مجرد امتلاك أنواع معينة من الأصول الأجنبية قد يفتح مجالاً فسيحاً لكى تفرض الدولة الأجنبية المستثمرة نفوذها السياسى وسيادتها ورقابتها المباشرة على الدولة التى تستثمر فيها الأموال الأجنبية ، بل قد يصل الأمر إلى التجاء الدولة الأجنبية إلى بسط هذا النفوذ بأوسع معانيه والتحكم فى كيان الدولة المقترضة واقتصادها القومى . ولقد أصبح الاستثمار الذى قام به دزرائيلى ـ رئيس وزراء بريطانيا فى عهد الملكة فكتوريا ـ فى أسهم شركة قنال السويس مثلاً تقليدياً فى الأدب الاقتصادى الحديث على مدى السيطرة السياسية الأجنبية عن طريق الاستثمار الأجنبى .

هذه هى وجهة نظر فريق من الكتاب يتزعمهم الأستاذ روبنز فى العلاقة بين الاقتصاد والسياسة،أو بعبارة أوضح بين السيادة القومية والعوامل الاقتصادية . غير أن فريقاً آخر من الكتاب يتزعمهم الأستاذ هوترى[١] يذهب مذهباً آخر ، ويجادل بأنه من العبث حقاً محاولة عزل الأسباب الاقتصادية للحروب عن الأســباب غير الاقتصادية ، حيث أن التمييز بين هذين النوعين من الدوافع إلى الحرب لا يستقيم مع الواقع وحقيقة الحال ، ويؤيد الأستاذ هوترى دعواه « بأن كل كفاح بين الدول هو كفاح فى سبيل القوة ، والقوة تعتمد على الموارد . أما القوة فهى هدف نهائى يقصد لحد ذاته فحسب ، وهى تحمل بين طياتها بطبيعةالحال السيطرة على المواردداخل الدولة وفى بعض الأحيان خارج حدودها . بيد أنه رغم أن مثل هذه السيطرة على الموارد بوجه عام هى أداة لتحقيق وتدعيم السيادة القومية ، فإنها (أى السيطرة على الموارد) لن تكون هدفاً نهائياً »[٢] .

---

1 — R. G. Hawtrey, "Some Economic Aspects of Sovereignty."

2 — In Hawtrey's own words, "Every conflict is one of power, and power depends on resources. Power is something ultimate and is solely sought for its own sake ; it naturally carries with it the command of resources at home and sometimes abroad. But although such a command in general is instrumental to the achievement and furtherance of national power, it is by no means the ultimate object."

وفيما تقدم تعرض إذن وجهتان متعارضتان للنظر فى طبيعة الدوافع إلى الحرب . إذ يذهب الأستاذ روبنز إلى القول بأن السبب الرئيسى للحرب اقتصادى فى طبيعته وجوهره ، أما السياسة أو الدبلوماسية المحافظة على السيادة القومية ، أو العمل على تدعيمها وتقويتها،فهو أمر يأتى عرضاً وضمناً . أما الأستاذ هوترى فهو يعتقد أن السبب الرئيسى للحرب سياسى فى طبيعته وجوهره، أما الاقتصاد فهو أمر ثانوى فى مثل هـذه الحالة ، ولو أنه ملازم بطبيعة الحال للدوافع السياسية للحرب .

ومع ذلك فإننا نرى أن الفرق بين نظرية الأستاذ روبنز ونظرية الأستاذ هوترى لا يتعدى اختلاف وجهات النظر فى مدى أهمية كل نوع من الدوافع إلى الحرب . إذ أن الحقيقة الثابتة التى لا يرقى إليها الشك هى أن الدوافع الاقتصادية والسياسية على السواء تتضافر وتتفاعل مع بعضها البعض لكى تؤتى ثمارها فى النهاية باشتعال حرب عدوانية بين دولة وأخرى ، أو بين مجموعة من الدول ومجموعة أخرى .

وفضلاً عن ذلك فإن الأستاذ هوترى ليذهب فى تحليله لنظريته إلى أبعد الحدود. فينكر إمكان تفسير الحروب التى تندلع نتيجة الروح القومية والنعرة الوطنية الاستقلالية إلا على أساس من الكفاح فى سبيل القوة والسيادة . ونراه يلاحظ هنا أن من التناقض العجيب

أن يكون السبب الرئيسى للحرب هو الحرب فى حد ذاتها ، إذ فى غيبة حكم القانون الذى يحكم العلاقات الدولية حكماً سليماً ينأى بالدول عن شبح الحروب ، ويسوى الخلافات القائمة بينها بالطرق السلمية ، فلا بد أن تنشأ الظروف الذى يصبح فى ظلها تدعيم القوة العسكرية أو زيادتها هدفاً لا معدى عنه ولا مفر منه - هدفاً يحكم سلوك الحكومات المستقلة . ويجيب الأستاذ روبنز على ذلك النوع من الجدل المنطقى بأن القوة العسكرية، أو السيادةالقومية، قد تكون هدفاً نهائياً فى حد ذاته ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك فى التاريخ الحديث حالة ألمانيا فى ظل النظام النازى . غير أنه يجب ألا نغض الطرف هنا عما يتضمنه قيام مثل هذه الحالة التاريخية من سلوك شاذ غير طبيعى على مسرح السياسة الأوربية . فمن الخطأ حقاً أن نجادل بأنه طالما كان تحقيق أى نوع من الأهداف ينطوى على استخدام الموارد النادرة والسيطرة عليها ، فمن المتعـــذر التمييز بين الهدف الاقتصادى الذى يتعلق بزيادة السيطرة على الموارد بوجه عام وبين ما عداه من الأهداف والدوافع ذوات الطبيعة الخاصة[1] . وقد

1 — In this respect Robbins says that "it is surely wrong to argue that, because the achievement of any kind of objective involves the use and command of scarce resources, it is impossible to distinguish between, the economic motive, which is concerned with furthering the command of resources in general, and other motives which are more specific in character."

نسلم بأن الكفاح الدبلوماسي هو كفاح فى سبيل القوة والسيادة القومية ، وقد نسلم أيضا بأن كل كفاح فى هذا السبيل يتضمن الإشراف والرقابة على الموارد النادرة . ولكن هذا لا يقصينا عن التساؤل عن الغرض الحقيقى من القوة والسيادة القومية التى تتطلع إليها الدولة . أو بعبارة أخرى : هل هذا الغرض اقتصادى أو غير اقتصادى بطبيعته ؟ .

ونخلص مما تقدم إلى الأخذ بوجهة نظر ذلك الفريق من الكتاب الذى يميز بين الدوافع الاقتصادية للحروب التى تهدف إلى السيطرة على الموارد بوجه عام وبين ما عداها من أهداف غير اقتصادية .

الفصل الثانى

الأسباب الاقتصادية للحروب

لقد عالجنا فى الفصل الأول من هذا البحث فكرة السيادة القومية ، فى ارتباطها بالعوامل الاقتصادية ، كسبب من الأسباب الرئيسية للحروب ، وألمحنا إلى الأسس المنطقية التى يمكن الاستناد إليها فى التمييز - فى دقة ووضوح - بين ما يمكن اعتباره أسباباً اقتصادية ، وما يمكن اعتباره أسباباً غير اقتصادية لهذه الحروب . فإذا كان الهدف الرئيسى لقيام حرب ما ينطوى على سيطرة فرد أو جماعة على المزيد من الموارد الانتاجية النادرة بوجه عام ، كانت هذه الحرب ذات طبيعة اقتصادية . أما إذا كانت الجماعة تتطلع إلى هدف آخر فى حد ذاته ، كانت الحرب من طبيعة غير اقتصادية . غير أنه سواء كان الهدف اقتصادياً أم غير اقتصادى من وراء أية حرب عدوانية ، فلا بد أن يعرض للدولة المحاربة كثير من المشاكل الاقتصادية المترتبة على ضرورة تعبئة موارد الدولة لمواجهة هذه الظروف الطارئة وإنتاج سلع معينة لازمة وضرورية للمجهود الحربى[1] .

---

١ — سنفرد الفصل التالى لبحث طبيعة هذه المشاكل الاقتصادية التى تصادفها كل دولة محاربة .

ولنبحث الآن فى الأسباب الاقتصادية الأخرى للحروب ، ولنبدأ أولا بالعلاقة بين الحرب والمصالح الخاصة لبعض طبقات المجتمع . ولا يتردد كثير من الكتاب الاقتصاديين فى تأييد وجهة النظر الماركسية فى هذا الصدد ، فيقررون بأن تاريخ المجتمعات الإنسانية فى الماضى يكشف عن وجود بعض الحالات التى كانت تشن فيها الحروب لصالح بعض الطبقات الخاصة . وعلى الرغم من أن هذه الحالات الواقعية تبدو وكأنها تدعم النظرية الماركسية من الناحية التاريخية إلى حد ما ، فإننا نعتقد بأنه من الشطط أن نستنتج من ذلك ـ كما يزعم الماركسيون ـ أن الحرب لا تندلع إلا حماية ودفاعاً عن مصالح مجموعات معينة من العوامل الاقتصادية ، مثل الاستثمار الرأسمالى أو التجارة الرأسمالية[1] . إذ ليس من الواضح على أية حال أن الاستثمار الرأسمالى بوجه عام ، أو حتى فى بريطانيا ، كان ينطوى على مصلحة مادية مباشرة فى اندلاع حرب البوير . فما يعود بالفائدة على مجموعة من المستثمرين لا تعم بالضرورة فائدته على مجموعات أخرى . ولا تعنينا هنا فكرة مصالح الطبقات فى المعنى الاجتماعى لها ، بل كل ما يعنينا هو فكرة مصلحة جماعة معينة فى المعنى الذى تضفيه نظرية الأسواق أو النظرية العامة للضرائب . فلو أمكن وجود جماعة تتشابه مصالحهم الاقتصادية فى هذا المعنى ، لحق لنا أن نتوقع قيام نوع من التضامن والتكتل ، وأن ننسب لهذه الجماعة دوراً هاماً فى دفع عجلة الحرب .

1 — Investment Capital or Trading Capital.

إن المصلحة مشتركة ، وهى واضحة وملموسة ، وهى أيضا اقتصادية فى طبيعتها ومظهرها [1] .

ولو عدنا إلى التاريخ القديم ، وتصفحنا تاريخ المجتمعات البدائية المتحررة من قيود القوانين الموضوعة وتقاليد الحضارة ، لوجدنا أنه فى العصور التى كان ينعم فيها الأمراء بسلطات واسعة مطلقة ، كان لكل أمير وحاشيته وأتباعه مصلحة اقتصادية مباشرة فى توسيع رقعة الأرض التى يبسط عليها سلطانه وحكمه . ولم تكن نشوة الغزو وأكاليل الغار التى يضعها الأمير الفاتح فوق جبينه — وهى دافع غير اقتصادى لشن الحروب — هى فى الواقع الدافع الوحيد لهذه النزعات العدوانية من جانب الأمراء وزعماء القبائل . إذ كان اتساع رقعة الأرض التى يبسط عليها الأمير حكمه وسلطانه نتيجة للحرب ينطوى على زيادة ما يجبيه الأمير وحاشيته من ضرائب يفرضها على المحكومين من اتباعه الجدد ، وما يجبيه من رسوم أخرى وأتاوات وجزية ،

---

1 — "What we need here is not a concept of class interest in the sociological sense, but a concept of group interest in the sense of the theory of the market or the general theory of taxation, If we can find a group with similar interests of this kind, we are entitled to suspect a certain solidarity and to attribute to the group, as such, a position in the causal mechanism. The common interest is obvious and tangible." Robbin, "The Economic Causes of War."

كما ينطوى على زيادة رقعة الأرض التى يمكن استغلالها فى الزراعة ، وفى زيادة المتعة والرفاهة المادية . وهذه كلها اعتبارات بحتة ، وهى فى حد ذاتها تعكس لنا هدفاً حقيقياً من وراء الحروب والمعارك القديمة.

ولم تكن الفتوح الإسلامية فى ربوع الشرق وفى أسبانيا على أيدى عمرو ابن العاص وخالد بن الوليد وأضرابهم من قادة العرب تهدف فقط إلى بسط السيادة العربية القومية ونشر تعاليم الإسلام والثقافة الإسلامية ، بل إلى بعض الأهداف الاقتصادية كتوسيع رقعة الأرض التى تقع فى دائرة نفوذ وسلطان الدولة العربية الفتية ، وما يتبع ذلك من زيادة حصيلة الرسوم والضرائب والجزية التى يجمعها بيت المال فى كل ولاية عربية تابعة للخليفة . وتاريخ العصور الوسطى يحفل أيضاً ببعض الأمثلة على المصالح الخاصة التى كانت تهيمن على أفكار بعض الأمراء والنبلاء فى أوربا الغربية ، فلقد كان النصر الذى حالف وليم الفاتح دوق نورمانديا ـ وهى من مقاطعات فرنسا ـ فى الحرب العدوانية التى شنها على انجلترا عام ١٠٦٦ ينطوى فى الواقع على كثير من المغانم المادية ، مما يحملنا على القول بأن هذه المصالح الاقتصادية لهذا الفاتح الفرنسى وحاشيته هى من أولى الاعتبارات التى دفعت إلى اندلاع هذه الحرب .

كذلك فإن عصر التجاريين الذى شاهد قيام الدول ذات الطابع القومى، كما شاهد نهاية الملكية الاستبدادية فى أوربا ، كان يمتاز فى الواقع

بالطريقة التى كانت العلاقات الأجنبية تسير على نهجها ، إذ كانت هذه العلاقات تتأثر دائماً بمجموعات قوية من التجار ذوى المصالح المادية المشتركة فى احتكار أسواق معينة ، وفى انتهاز فرص الإثراء وكسب المغانم بطرق مشروعة أو غير مشروعة .

ولا يمكن أن ينكر أحد ذلك الهدف الاقتصادى الذى كان يكمن وراء فتح الهند البريطانية والسياسة العامة لشركة الهند الشرقية . لقد كتب آدم سميث — الاقتصادى الإنجليزى — عن هذا العصر ما يلى : « إن أطماع الملوك والوزراء فى القرن الحالى أو الماضى لم تكن أكثر إضراراً بالأوضاع القائمة فى أوروبا من الغيرة العمياء التى نشبت بين صفوف التجار والصناع[1] » .

أما فى العصر الحديث فيبدو لنا أن أهمية هذا النوع من الأهداف الاقتصادية فى إشعار نار الحرب الفعلية قد تضاءلت ، رغم أن ثمة حالات نادرة كان للمصالح الخاصة أثر مباشر فى العلاقات الخارجية . ولكننا قد نقرر فى هذا الصدد أن نفوذ طبقة التجار ورجال المال ، وتأثيرهم المباشر فى إدارة دفة السياسة والعلاقات الدبلوماسية ، قد

---

1 — In A. Smith's own words : "The capricious ambition of kings and ministers has not, during the present or the preceding century, been more fatal to the repose of Europe, than the impertinent jealousy of merchants and manufacturers."

تضاءل كثيراً فى العصر الحديث عنه فى العصور الماضية . ومع ذلك فينبغى علينا ألا نقلل من أهمية هذا الدافع الاقتصادى فى وقتنا الحاضر . إننا لا زلنا نسمع ما تجلبه البعثات العسكرية الصغيرة — وهى التى تسعى لاستعمار بعض مناطق العالم — من البؤس لشعوب تعسة جعلها الاستعمار هدفاً للاستغلال الاقتصادى على أوسع نطاق ، وكيف أن فئة التجار والحكومة قد تعاونتا على تحقيق هذه الأطماع الاستعمارية وبسط نفوذها السياسى والاقتصادى معاً . ولكننا إذا نظرنا نظرة عامة إلى تاريخ العصر الذى نعيش فيه، لتبين لنا أن هذا الهدف الاقتصادى ليس ذات أهمية تذكر ، فالمصالح الاقتصادية الخاصة، بما تتضمنه من أهداف دنيئة عدوانية لا يمكن أن تفسر لنا وجه التاريخ الحديث بأية حال ، فالحقائق التاريخية الثابتة فى معظم الأحوال لا تؤيد مثل هذا التفسير .

ومع أن المصالح الخاصة قد أضحت غير ذات أهمية تذكر ، إلا أن المصالح العامة قد تبدو على النقيض من ذلك ، ونحن نعنى بالمصالح العامة مسألة تأثير المصالح الاقتصادية لمجموعات كاملة من الشعوب . وهنا قد نتساءل عما إذا كان من الممكن أن نتصور أن مصالح مجموعات جغرافية كاملة قد تؤدى فعلاً إلى التطاحن بينها على المسرح الدولى ، كما هو الحال بالنسبة للمجموعات الصناعية أو التجارية التى تدفعها مصالحها الاقتصادية الخاصة إلى التأثير على السلوك السياسى للدولة

التى تنتمى إليها ، فتدفعها إلى شن حرب عدوانية مدموغة بطابع الاستعمار الاقتصادى . ولاشك أننا إذا توخينا إجابة منطقية سليمة على هذا التساؤل الهام ، فلا بد أن نذكر جيداً أنه لايعنينا حقاً فى هذا الصدد ما إذا كانت المعارك الحربية تعود فى النهاية بما يحقق إطماعاً إقتصادية لشعب من الشعوب ، وإنما يعنينا فقط ما إذا كانت ثمة مصالح اقتصادية معينة قد أثرت تأثيراً قوياً على الغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب ، فجعلته يؤمن إيماناً راسخاً بجدوى الحروب ، وماتجلبه عليه من منافع فى عالم المال والاقتصاد.

وفى العصور المظلمة عند ماكانت الأحوال البدائية تسود المجتمع الإنسانى ، نجد أمثلة حية عديدة على مدى تأثير المصالح العامة لمجموعة قومية كاملة على شن المعارك الحربية . لقد تعرضت الامبراطورية الرومانية القديمة لغزو البرابرة الأسيويين من قبائل التتار والمغول تحت إمرة القائد جنكيز خان . ولا يستطيع المؤرخون الجزم بما إذا كان الباعث على هذه الفتوحات الأسيوية فى قلب أوروبا هو جفاف الأراضى الأسيوية وقحطها ، أم هو ضغط السكان على موارد العيش وتزايدهم بنسبة أكبر بكثير من نسبة الزيادة فى موارد العيش ، أم هو مجرد مظهر دائم للعادات القديمة التى تأصلت فى نفوس أفراد هذه القبائل ، والتى تتمثل فى الرغبة الدائمة فى الغزو والسلب والنهب كطريقة من طرق الحياة ، وفى القيام بأعمال القسوة والوحشية فى العدوان.

على الجماعات الأخرى كمظهر من مظاهر البطولة والتفاخر . ومع ذلك فمما لاشك فيه أن الغرض الرئيسى من هذه الغزوات الكبرى من جانب قبائل التتار هو تحسين أحوالهم المعيشية . وينطبق هذا التحليل على دولة إسرائيل ، فقد اجتاح الصهيونيون أرض فلسطين ، وشردوا أصحابها العرب، وأعملوا السلب والنهب، وارتكبوا أفظع ما ارتكب فى تاريخ الحروب باسم إقامة وطن قومى لليهود ، أما الهدف من وراء كل ذلك فهو تحقيق مصالح اقتصادية معينة لمجموعة كاملة من شعب إسرائيل .

ويمكننا أن نقرر بوجه عام أنه طالما كان الغزو واتساع رقعة الحدود الجغرافية للدولة يفسح مجالاً للاستيلاء على عوامل الإنتاج أو استعباد المواطنين ، وهى بطبيعة الحال مصالح مادية ، فمن الممكن أن ينطوى هذا الغزو على مصلحة قومية عامة . ولهذه المصلحة القومية العامة وجهان : إما أن يتوقع أفراد الدولة المعتدية أن يحصل كل منهم على حدة على بعض الأرض والأسلاب، كما كان الحال فى المعارك التى شنها المستوطنون الأمريكيون الأوائل على الهنود الحمر من سكان البلاد الأصليين ، وإما أن يتوقع أفراد الدولة المعتدية التمتع بملكية الموارد وحق الانتفاع بها فى الممتلكات الجديدة على وجه الشيوع، كما كان الحال بالنسبة الرومان الذين كانوا يهدفون إلى الحصول على الجزية من الدول المغلوبة على أمرها والتى تقع فى دائرة نفوذهم .

بيد أن التاريخ الحديث للمجتمع الإنسانى لا يكشف لنا عن مثل هذه الأهداف التى إن صحت فى الماضى فإنها لا تنطبق على عصرنا الحاضر . فلم نعد نسمع أن غزو المناطق الجديدة وضمها إلى أملاك الدولة المعتدية يتضمن دائماً دفع الجزية أو الاستيلاء على موارد الإنتاج فى هذه المناطق ، سواء أكان ذلك استيلاءً فردياً أم جماعياً ، وسواء أكانت موارد الإنتاج ممثلة فى موارد طبيعية حقيقية أم موارد إنسانية . ومن ثم فمن العسير حقاً أن ندرك كيف يمكن لدولة بأسرها أن يكون لها هدف اقتصادى فى توسيع رقعة حدودها الجغرافية القائمة . وفى هذا الصدد يجادل الأستاذ شومبيتر بأن الحرب التى تقوم لهذا الهدف (الجزية أو الاستيلاء على موارد الإنتاج) لا يمكن أن تكون فى مصلحة السواد الأعظم من أفراد المجتمع الرأسمالى . فالحافز على الحرب فى مجتمع كهذا هو نوع من التشبه بالأجداد القدامى فيما خلدوه من مآثر وأمجاد حربية وسياسية ، ومثل هذه الحالة النفسية التى قد تتملك بعض القادة تنعكس فى شكل العودة إلى طرق التفكير القديمة فى عصر الأمراء والحكام المستبدين ، عندما كانت المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة (الأمراء ومن يلوذ بهم من الأتباع والحاشية) تملى عليها فكرة توسع الحدود الجغرافية للمقاطعة أو الأقليم الذى يحكمه الأمير أو زعيم القبيلة . وتاريخنا الحديث يزخر بمثل هذا التقليد لكل ما هو تالد أو قديم ، فلقد سيطرت مثل هذه الفكرة على موسولينى دكتاتور

إيطاليا إلى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأخذ يتشبه بأباطرة الرومان ، وأراد أن يحيي مجد الامبراطورية الرومانية القديمة التي نشرت نفوذها وسلطانها على جزء كبير من آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وفي سبيل ذلك أدخل نظاما فاشياً مشرباً بالروح العسكرية ، وغزا الحبشة وتطلع إلى غزو دول شمال أفريقيا . ومع ذلك فقد كانت خاتمة موسوليني البشعة وانهيار هذا النظام الفاشي أبلغ دليل على أن مثل هذه النزعات السيكولوجية التي تنتاب بعض الساسة في محا كاتهم للأسلاف قد تعود عليهم وعلى بلادهم بأوخم العواقب . وبينما كان موسوليني يذكر الإيطاليين بأمجاد أجدادهم الرومان ، كان هتلر في ألمانيا يحلم هو الآخر بإعادة بناء ألمانيا عسكرياً ، كما كانت في عهد بسمارك ، وكانت هذه الأحلام تخامره دائماً ، وتملي عليه تصرفاته .

ومع كل ذلك فالعصر الحديث يكشف لنا عن حقيقة تاريخية ثابتة ، وهي أن حكومة أية دولة معينة تواقة دائماً لتحقيق وتدعيم رفاهة مواطنيها ، وذلك بالالتجاء إلى تطبيق فكرة المصلحة الاقتصادية القومية ، بما تتضمنه من المحافظة على مساحة أرض الدولة ، والعمل على التوسع فيها . وفي بعض الحالات على الأقل فإن ثمة مصلحة قومية تبدو لنا على أنها أساسية من ناحية التجارة ومن ناحية الهجرة . وهذه المصلحة القومية تتمثل في الاستيلاء الفعلي للدولة على بعض المناطق الأخرى بقوة السلاح .

التجارة

وفى خلال الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى ، كانت مسالك التجارة أهم اعتبار يشغل بال الدول الكبرى فى توسعها الإقليمى وبسط نفوذها السياسى . وحتى إذا كان هذا التوسع لا ينطوى على استيلاء الدولة المعتدية على أملاك مواطنى الدولة المعتدى عليها ، أو على فرض الجزية عليها ، على أساس أن هذه الأساليب الاستغلالية لا تتمشى مع القيم الأدبية والضمير العالمى فى العصر الحديث ، فإن الدولة قد تكسب اقتصادياً ، وتغنم غنماً مادياً مباشراً ، إذا ما لجأت إلى العدوان على مناطق أخرى لم تكن فى دائرة نفوذها السياسى والعسكرى من قبل . ويحدث ذلك بلا جدال ، إذا امتنع على مواطنى الدولة المحتلة أن يبيعوا سلعهم ، وما يملكونه من عروض التجارة ، إلا فى أسواق الدولة المعتدية ، وإذا امتنع على هؤلاء المواطنين فى نفس الوقت أن يشتروا ما يحتاجون إليه من سلع مستوردة إلا من أسواق الدولة المعتدية صاحبة النفوذ والسلطان السياسى . وإذا ما تحقق ذلك ، فمن المعقول أن يحصل مواطنو الدولة الأجنبية المعتدية على منافع اقتصادية تتمثل فى معدلات ملائمة للتبادل الدولى تتمشى مع مصالحهم ، أو بعبارة أوضح فإن هذه المنافع تتمثل فى حصولهم على السلع المستوردة

بأبخس الأثمان . ومعنى ذلك أن سكان الدولة المتبوعة يحققون مغانم اقتصادية على حساب سكان الأقاليم التابعة لها .

بيد أن ثمة بعض القيود التى تحد من إمكان تحقيق هذا النوع من المغانم الاقتصادية عن طريق العنف والعدوان ، فما لم يخضع سكان المستعمرات خضوعاً تاماً للمستعمر ، فلا بد بالضرورة أن يكون ثمة ميل إلى تحسين وضعهم بمنح مزايا مماثلة تعوّضهم عن هذا الاستغلال السافر . وبعبارة أخرى فلا بد أن يرتبط سكان الدولة الحاكمة بالمستعمرات بنفس الطريقة التى بموجبها يرتبط سكان المستعمرات بهم . وفى مثل هذه الظروف فإن تحليل نظرية التجارة الدولية يؤدى إلى النتيجة المنطقية المعروفة ؛ وهى أنه كلما كانت التجارة حرة بين الدولة الحاكمة وبين النجميات والمستعمرات التى تسبح فى فلكها ، عاد ذلك بالمغانم لكلا الطرفين ، أما إذا فُرضت القيود على حرية التجارة — كما كان الحال فى النظام الإدارى القديم الذى يعرف بنظام التفضيل الأمبريالى — فإن كلا من الدولة الحاكمة ومستعمراتها ستخسر لا محالة من فرض هذه القيود .

وفضلاً عن ذلك فقد يصح الزعم بأن الدولة الحاكمة التى تفرض إرادتها الغاشمة وسلطانها المطلق ونزعتها الاستغلالية على ما يتبعها من مستعمرات لا بد أن تواجه نتيجة طبيعية لا مفر منها ، وهى تحمل

تـكاليف باهظة فى سبيل فرض سياستها الغاشمة المتسمة بالعنف والبطش . وقد يمـكن القول إذن بأن التـكاليف قد تربى على المغانم الاقتصادية من فرض معدلات ملائمة للتبادل الدولى بين كل من الدولة الحاكمة ومستعمراتها ، وتتمثل هذه المغانم فى استيراد السلع من المستعمرات بأثمان بخسة وتصدير السلع إليها بأثمان مرتفعة . وقد يمـكن لبعض المجموعات من رجال الصناعة والتجارة داخل الدولة الحاكمة أن ينتفعوا دواماً من فرض سياسة العنف ، ولـكن الدولة الحاكمة فى مجموعها قد لا تصبح أحسن حالا ، بل ربما تصبح أسوأ حالاً من ذى قبل . ولهذه الأسباب فإنه لا يبدو لنا فى الواقع أن تـكون ثمة مصلحة اقتصادية عامة للسواد الأعظم من المجموعات الجغرافية فى اتباع سياسة العنف والعدوان ، وما ينجم عنها من بعض المغانم المادية .

ومع ذلك فإن لم يبدو محتملاً أن تحقق الدولة الحاكمة مغانم مادية مباشرة نتيجة للسياسة الامبريالية المنطوية على تقييدها لحرية التجارة بينها وبين الدويلات والمستعمرات التابعة لها ، فقد تتحمل خسارة كبرى غير مباشرة من اتباع الدول الأخرى لمثل هذه السياسات التجارية . لنفرض مثلاً أن الدولة التى نحن بصددها قد هزمت فى الحرب ، وفقدت كل ممتلـكاتها من المستعمرات ، وكسبتها دولة أخرى أحاطت هذه الممتلـكات الجديدة بسياج قوى من القيود على حرية التجارة مع البلاد الاخرى . مثل هذه الخسارة العسكرية التى تحيق بالدولة

التى فقدت مستعمراتها لا شك أنها تؤدى إلى كارثة مادية جسيمة ، ذلك أن طرد هذه الدولة من مستعمراتها سوف لا يؤدى إلى نقص دخول مجموعات معينة من الملاك والعمال فحسب ، بل يؤدى إلى نقص دخل الدولة بأسرها ، إذ سوف تُغلق فى وجهها الأسواق التى كانت مفتوحة لها على مصراعيها . ويتضمن ذلك أن السلع التى كانت تصدرها الدولة من قبـــل إلى مستعمراتها بأسعار مرتفعة نسبياً ستباع الآن فى الأسواق العالمية بأسعار منخفضة نسبياً . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال نقص عام فى الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة للدولة التى تفقد مستعمراتها ، عندما تضطر إلى تصدير نفس الكمية من السلع المحلية فى مقابل استيراد كمية أقل من السلع الأجنبية . ولعل هذا الجدل الذى يكشف عن مصلحة مباشرة فى الدفاع عن المستعمرات قد يقدم تفسيراً حقيقياً للسياسة المتبعة إزاء المستعمرات فى الظروف الراهنة . إذ لو ثبتت الدولة المستعمرة أقدامها ، وحافظت على حقوقها المشروعة فيما تمتلكه من مستعمرات ، فإن مصلحتها الحقيقية لا تنطوى على المغانم الإيجابية المباشرة من هذه المستعمرات فى المعنى الاقتصادى ، بل فى منع احتمال وقوع خسارة غير مباشرة مترتبة على فقد هذه الممتلكات .

الهجرة

وليست القيود على التجارة هي وحدها التي أصبحت تنذر بخطر داهم في الآونة الحاضرة ، بل ظهر لون من ألوان السياسة القومية لم يكن معروفاً في العصور القديمة ، ألا وهو فرض القيود السياسية على الهجرة . ففي العصور القديمة لم تكن هذه القيود معروفة ، وكانت الهجرة الدولية عبر الحدود السياسية قائمة دون تدخل محسوس من الدولة المهاجر منها أو المهاجر إليها . وربما دار بخلد المهاجرين أن انتقالهم إلى مناطق جديدة تحت نفوذ دولة لا ينتمون إليها قد ينطوى على عقبة حقيقية في سبيل تحسين مراكزهم الاقتصادية في هذه المناطق . ومع ذلك فلم تكن هذه العقبة في الواقع من الأهمية بحيث أدت إلى الحيلولة دون اندفاع الملايين من سكان أوروبا إلى آفاق جديدة واسعة الأطراف في الأمريكتين خلال عصر خلا من أية قيود سياسية على حرية التنقل والهجرة .

بيد أن العالم يدأب على التغير ، كما أن ساسة العالم يدأبون على تغيير سياستهم التي ينتهجونها ، كلما تغيرت الظروف السائدة . لقد حان الوقت الذي انتهت فيه حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية ، أو بالأحرى امتنعت الهجرة من المناطق المكتظة بالسكان إلى المناطق

المفتقرة إلى السكان . وفى ظل هذه الظروف لامناص من أن ينشأ التطاحن والتضارب الحقيق بين مختلف المصالح القومية . لقد كان هذا واضحاً إبان عصر الاندفاع فى السياسة الاستعمارية على أوسع نطاق . كانت بريطانيا مثلاً فى غضون القرن التاسع عشر تسير وفقاً لمبادىء حرية التجارة فى تعاملها مع مستعمراتها البريطانية فيما وراء البحار ، أما ما عداها من الدول فقد كانت تسير وفقاً لمبادىء الحماية . ومن ثم فلو وضعت إحدى هذه الدول أقدامها فى منطقة جديدة، وحازت قصب السبق على بريطانيا فى استعمار هذه المنطقة ، لكان معنى ذلك فقد بريطانيا لبعض الأسواق الجديدة الاحتمالية، وخطر تحول سياستها من حرية التجارة إلى الحماية السافرة . ومن هنا ندرك أنه كانت ثمة مصلحة قومية حقيقية فى التوسع، ولم تكن تعم طبقة الملاك وحدهم، بل طبقة العمال أيضاً . إذ أن العمال وأصحاب رءوس الأموال على السواء لا بد أن يتحملوا خسارة محققة، إذا خسرت الدولة بعض أسواقها الخارجية الاحتمالية. ولما أن تحولت بريطانيا فى السنين الثمانين من القرن التاسع عشر إلى سياسة الحماية ، وشاع اتباعها بين مختلف الدول ، بدا واضحاً أن العالم قد انقسم إلى دوائر نفوذ ، وأضحى الهدف الرئيسى من سياسة الحكومات المتعاقبة هو الحيلولة دون فقد الأسواق الخارجية . ومع أن بريطانيا كانت تتبع سياسة حرية التجارة قبل هذا التاريخ، ولم يكن من أغراضها استبعاد أفراد الشعوب الأخرى من

الاستيطان فى المناطق الجديدة ، إلا أنها مع ذلك كانت تخشى من أنه لو احتل هؤلاء منطقة جديدة قبل أن يصل إليها البريطانيون ، فلابد أن يجد هؤلاء أنفسهم فى النهاية وقد حيل بينهم وبين دخول هذه المنطقة أو بسط نفوذهم عليها . ومن هنا ندرك السبب الحقيقى الذى كان يحفز بعض الدول الكبرى فى العصور الماضية على الاندفاع فى الاستعمار ، وتكالبها على تملك أكبر مساحة ممكنة من المستعمرات ، ثم وضع القيود السياسية على الهجرة إليها .

الفصل الثالث

الأمن القومى كمشكلة اقتصادية

يختلف الكتاب فى مدى تعريف عوامل الأمن القومى ، ومع ذلك فهناك فى الحقيقة عوامل كثيرة ، منها الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة فى الدولة ، ومستوى ذكائهم وتدريبهم وطباع ومهارة القواد العسكريين ورجال السياسة ، بالإضافة إلى الوضع الجغرافى بالنسبة للدول الأخرى .

وفضلاً عن ذلك فإن الأمن القومى يعتمد على عوامل اقتصادية أيضاً ، ولذلك فإن أغلب الكتاب المعنيين بالعوامل الاقتصادية ينزعون إلى مقارنة القوى الاقتصادية للدولة بالقوى العسكرية لها ، بل أن البعض يذهب فى ذلك إلى حد الزعم بأن الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً أثر على نهاية كل من الحرب العالمية الأولى والثانية ، وذلك عن طريق تفوقها الاقتصادى .

وهناك فريق آخر من العلماء يذهب إلى أن العوامل الاقتصادية إنما تعنى الضغط الذى تفرضه الميزانية على القوات العسكرية بهدف الحد من نفقات الأمن القومى ، وقد توصل أحدهم إلى أن الاعتبارات المالية والتكنولوجية لها الأثر الكبير على حساب النظرية الحربية .

إن علم الاقتصاد لا يعنى التقشف ، أو تخفيض نفقات أى عنصر من عناصر الرفاهية الاجتماعية،دون النظر إلى مدى الفائدة التى تعود على المجتمع من الإنفاق على كل عنصر ، بل أنه دراسة للموارد النادرة فى المجتمع بغية الوصول إلى أفضل الطرق لاستخدامها فى أى نشاط .

إن محاولة خلط كميات محدودة من القذائف والقواعد العسكرية والأفراد وتسهيلات الصيانة لإعداد قوة جوية استراتيجية للتوسع فى النواحى الدفاعية تشكل مشكلة اقتصادية كتلك التى تثار عند محاولة خلط كميات محدودة من الفحم وخام الحديد والحرارة اللازمة لإنتاج الصلب، وذلك للتوسع فى الحصول على الفوائد الناجمة من زيادة إنتاج الحديد والصلب .إذ فى كلا الحالتين نجد أن هناك دائماً هدفاً ، كما نجد أن هناك بعض القيود المالية إلى جانب الرغبة فى «الاقتصاد».
إن الاقتصاد والكفاءة عاملان هامان فى دراسة مميزات أى عملية ، فإذا كان لدى أحد القواد العسكريين أو الصناع مورد أو ميزانية محدودة ثابتة ، وحاول أن يوسع من إنتاجه لتحقيق هدف معين قابل للتوسع ، فإننا نجد أنه سيواجه مشكلة الكفاءة فى استخدام هذه الميزانية أو المورد المحدود الثابت . وإذا كان الهدف ثابتاً ، فما عليه إذن إلا أن يقتصد فى إستخدام المورد المحدود الميسور له ، أوبعبارة أخرى فلا مناص له من أن يقلل من إنفاقه للوصول إلى هذا الهدف.

وقد يبدو لأول وهلة أنهما مشكلتان مختلفتان ، إنما الواقع أنهما

مشكلتان من طبيعة واحدة ، إذ أن العملية الهادفة للتوسع فى الحصول على الهدف فى حالة ثبات المورد أو الميزانية هى نفس العملية الهادفة لتقليل التكاليف للحصول على هدف ثابت معين .

ومن ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد فرق بين رجل الميزانية الذى يهتم بالتوفير وبين رجل الحرب الذى يهتم بالكفاءة ، أى أنه لا يوجد تناقض بين بعض الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاستيراتيجية العسكرية .

إن الفنون العسكرية تمثل طريقة استخدام الميزانية أو المورد لكسب الأهداف العسكرية ، والمشكلة الاقتصادية هى كيفية اختيار فن التدبير الحربى الذى يتضمن المعدات والأشياء الكثيرة الأخرى اللازمة لتنفيذه ، وذلك إما عن طريق الكفاءة بواسطة التوسع فى الحصول على الهدف باستخدام موارد ثابتة، وإما بالطريقة الاقتصادية وهى التقليل من تكاليف الحصول على هدف ثابت .

إن مشكلة الأمن القومى قد تعتبر مشكلة اقتصادية كبيرة ، على الأقل من الناحية النظرية ، فكل دولة تمتلك عدداً من الموارد الثابتة ، أى من الأرض على اختلاف أنواعها وقوة العمل ، المدنية والعسكرية ، ورؤوس الأموال . ويمكن إستخدام هذه الموارد لسد حاجات أفراد المجتمع، مثل الأمن القومى، والارتفاع بمستوى المعيشة، وتوفير الضمان الاجتماعى، والنمو المطرد فى النواحى الاقتصادية .. . الخ . وبطبيعة الحال فإن هذه إن هى إلا أهداف

وغايات متنافســة ، نظراً لندرة الموارد الموجودة فى المجتمع . فإذا حاولت الدولة توجيه مواردها للأمن القومى، فإنها ستعجز عن توفير الموارد للضمان الاجتماعى، والعكس صحيح .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأمن القومى - من وجهة النظر الاقتصادية - يتوقف على اعتبارات ثلاثة :

(ا) حجم الموارد القومية ، الحالية والمستقبلة .

(ب) نسبة هذه الموارد المخصصة للأمن القومى .

(ح) الكفاءة فى استخدام هذه الموارد المخصصة لتلك الأغراض .

أما المشكلة الثانية فهى أننا عند ما ننادى بوضع ميزانية للأمن القومى ، فإننا نحدد نسبة الموارد القومية المخصصة للدفاع ، والواقع فإننا نختار بين دفاع قوى وبين أشياء أخرى . ولقد ذكر أيزنهاور هذا القول فى إحدى المناسبات ، عند ماقال أن تكاليف أحدث قاذفة قنابل تساوى بناء مدرسة حديثة فى حوالى ثلاثين مدينة أمريكية .

وأما المشكلة الثالثة فهى أن الطريقة المثلى فى استخدام الموارد المخصصة للدفاع هى من المشاكل الداخلية لأقسام الدفاع والهيئات المختصة، وتتركز المشكلة فى كيفية الاختيار بين الاحتياطى الموجود من الفنون الحربية المختلفة والقوات والأسلحة بأنواعها . ونستطيع من الأمثلة الآتية معرفة مدى تعقد مشكلة الاختيار هذه، إذ أن تطبيق

بعض وسائل حماية الاقتصاد القومى ضد أى هجوم يتخذ الصور الآتية : ـ

١ — تفريق أماكن الصناعات وتجمعات الأفراد قبل وقوع الهجوم .

٢ — إنشاء الخنادق .

٣ — قوى ذرية ضاربة لتحطيم قوى العدو .

٤ — إنشاء قواعد قاذفات القنابل .

٥ — تموين الطائرات بالوقود جوياً .

٦ — التوسع فى إنشاء قواعد التموين الأرضية .

٧ — استخدام طائرات تستوعب كمية كبيرة من الوقود .

وإذا توفر الوقت اللازم تستطيع الدولة استخدام وقود ذى طاقة عالية مثل الوقود النووى .

ويمكننا أن نخلص من تحليلنا السابق أن الاقتصادى لا يقدم حلاً ناجعاً للمشكلات الاقتصادية الحربية ، وإنما تقتصر مهمته فى الواقع على تعريف المختصين بمسائل ومشاكل الدفاع والأمن القومى بالكيفية التى يمكن بمقتضاها أن يسهم التحليل الاقتصادى فى اختيار السياسات الحكيمة التى تجمع بين الكفاءة فى التصرف العسكرى وبين الاقتصاد فى انفاق الموارد المخصصة للأغراض العسكرية .

الفصل الرابع

احتمالات نشوب الحرب

ومشكلات فترة التأهب

إن اقتصاديات الحرب تتكون فى الحقيقة من شطرين ، أولهما شبح الحرب وهو عبارة عن الانعكاس الذى يحدث فى كل من البنيان الاقتصادى والسياسى فى أوقات السلم ؛ والثانى هو التأثير الذى يمارسه كل من البنيان الاقتصادى والسياسى فى تقريب إحتمال إنفجار الحرب فى وقت السلم .

إذا بدأنا بالشطر الاول ، فإن التهديد باحتمال نشوب الحرب يجعل الجيوش فى حالة يقظه تامة ، مما يدفعها إلى سحب الكثير من القوى العاملة المنتجة فى مجالات الصناعة ، هذا إلى جانب سحب الآلات الهامة فى هذا المجال . ولمحاولة تخفيف تأثير هذه العملية على البنيان الاقتصادى ، يمكن القول أن فترة الخدمة العسكرية الإجبارية تدعم قدرة الأفراد على الصناعة بعد ذلك ، أى أن فترة الخدمة الإجبارية لا تذهب هباء كما يقول بعض رجال الصناعة . إذ من الواضح أن التدريب العسكرى من سن ١٩ إلى ٢١ سنة يجعل من الشاب خامة

طيبة تتمتع بلياقة تامة فى مجالات الصناعة ، هذا إذا لم يكن قد أمضى هذه الفترة فى ممارستها قبل دخوله التجنيد ، العكس صحيح .

وعلى ذلك فإن الفائدة التى تعود على القوى المنتجة من الممكن أن تكون نتيجة للتدريب العسكرى ، تلك الفائدة التى هى أعم بكثير من الفائدة الناتجة عن الخبرة الصناعية ، ولهذا فلا يمكن أن نقارن هذه الفائدة بالخسارة التى تنتج عن سحب كثير من العمال الصناعيين للخدمة بالجيش .

أما إذا كانت الخدمة العسكرية اختيارية ، فيجب أن تكون مرتبات العسكريين مساوية لما يتقاضاه أمثالهم فى الحياة المدنية ، إذ أن الحصة السنوية للدولة من الموارد التى تدخرها من الإنتاج لمواجهة نشوب الحرب هى فى الواقع مساوية تقريبا للحصة التى تصرف منها الهيئات المسئولة عن الدفاع القومى .

وعند ما قرر مؤتمر بروكسل المالى الذى عقد فى عام ١٩٢٠ « أن بلاد العالم ما زالت توجه ٢٠٪ من مصروفات الدولة للتسليح » لم يكن هذا يعنى أن الدول المختلفة كانت تنفق نسبة الـ ٢٠٪ فى هذا المجال .

إن الرقم الصحيح لدخل الدولة ، أو للقوى الإنتاجية التى كانت تشتغل سنوياً فى الاستعداد للحرب ، لا بد أنه كان أقل بكثير من الـ ٢٠٪ ، فمن الصعب تحديد مثل هذا الرقم على وجه الدقة ، حتى لو استخدمنا الكثير من الاحصائيات .

فى عام ١٩١٣ أوضح الاحصائيون أن إجمالى الدخل للملكة المتحدة كان يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٤٠٠ مليون جنيه استرلينى، بينما كانت نفقات الجيش حوالى ٨٠ مليون جنيه استرلينى. وعلى ذلك فإن النسبة بينهما تتراوح بين ٣٪ و ٤٪، وكذلك الوضع بالنسبة لفرنسا والمانيا . ومن الملاحظ أنه فى بلاد التجنيد الإجبارى تكون مرتبات الجنود أقل نسبياً بكثير منها فى البلاد التى تطبق نظام التجنيد الاختيارى. وفى خلال الفتره التى تسبق الحرب ، كانت هذه النسب تتفاوت تفاوتاً كبيراً من وقت إلى آخر. أما فى المملكة المتحدة فإن النسبة لم ترتفع عن ٤٪ حتى فى وقت الاستعداد التام لحمل السلاح . ورغم بساطة هذا الرقم يجب أن نضع فى الاعتبار أن الدخل الذى بنيت عليه هذه النسبة هو الدخل الكلى للدولة ، وليس فائض الدخل .

إن شبح الحرب لا يظهر فقط فى التكاليف المباشرة للقوات المسلحة ، فتاريخ انجلترا يشهد بالكثير من الأمثلة فى التضحية للاستعداد للحرب ، عن طريق تدعيم مثل هذه القوات بصورة غير مباشرة. لقد نصت قوانين الملاحة البحرية على منع السفن التجارية الأجنبية من مباشرة عملياتها التجارية على الشواطىء البريطانية فى أوقات السلم بقصد تدريب البحارة لاستخدامهم فى أوقات الحروب ، وبقصد حماية السفن التجارية البريطانية التى يمكن تحويلها إلى سفن حربية عند الحاجة لها . والهدف من هذين الإجراءين هو عدم استخدام الأجانب

على السفن البريطانية، غير أن الاختراعات الحديثة ـ في مجال تصميم السفن الحربية والتجارية ـ جعلت من الممكن الاستغناء عن السفن التجارية للقيام بالمهام الحربية ، وبذلك فقد تلاشت مهمتها فى حالة الحرب .

هذا فضلا عن أن سلاح البحرية مازال يوالى المعونات إلى انواع معينة من سفن الخطوط السريعة ، بشرط أن يكون من صفات تصميمها القدرة على التحول إلى سفن حربية احتياطية عند الحاجة. وعلى الرغم من أهمية استخدام السفن التجارية فى الحرب،وما كان لها من أثر فى الدفاع القومى ،فإن الدافع إلى بناء أسطول تجارى كان دائما هو الخوف من شبح الحرب أكثر من الرغبة فى استخدامه للمكاسب الاقتصادية .

كذلك فإن سرعة نقل العديد من القوات المحاربة إلى الجبهة كان عاملا هاماً فى تحديد أهمية خطوط السكك الحديدية . هذا بالإضافة إلى أن متطلبات الحرب كان لها أثر واضح على التطور الطبيعى للنقل الجوى ، فقد تم صياغة قانون الطيران بالصورة التى تكفل حماية المناطق العسكرية من عمليات التجسس الجوية . إنما يلاحظ أنه على الرغم من أن الحكومات كانت مسيطرة سيطرة كاملة على تصميم الطائرات التجارية ، فإن هذا لم يكن يمنع من التفكير فى تحويل طراز هذه الطائرات إلى طائرات حربية .

ومن ثم فإن أى تدخل يطرأ على التيار الطبيعى للقوى الاقتصادية يؤدى حتما - بطريقة أو بأخرى - إلى التأثير على الزيادة فى موارد الإنتاج مما ينتج عنه ذلك الانخفاض الملحوظ فى رخاء الدولة ، لو أنه لم توجد متطلبات الدفاع هذه .

وتسوقنا مشكلات فترة التأهب إلى البحث فى مدى تأثير الاستعداد للحرب على قطاع الزراعة ، فى بلد يعتمد أساساً على نشاطه الصناعى . ولنضرب مثلا بالمملكة المتحدة التى تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الكثير من مواردها الغذائية . لقد كانت تستورد من الخارج فى فترة ما بين الحربين ما يعادل نصف ما تستهلكه من اللحوم ، وحوالى ٨٤٪ من القمح والدقيق و٩١٪ من الزبد و٨٣٪ من البيض و٦٢٪ من السكر ، من مجموع استهلاكها[١] . وقد كان من الممكن أن تحصل المملكة المتحدة على ضعف هذه الكمية ، وذلك بمضاعفة جهود العمال والآلات لإنتاج الفحم وغيره من السلع التى تستخدم فى عمليات التبادل التجارى ، بدلا من استخدامها فى الأغراض المحلية . غير أنه لدى نشوب الحرب يجب على أى دولة ألا تجازف فى الاعتماد على الواردات فى موادها الغذائية ، فمن المحتمل جداً منع ورود هذه المواد الرئيسية فى أى وقت . ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان من الممكن زيادة إنتاج المملكة المتحدة من المواد الغذائية ، على أن تظل

---

١ — أرقام سنة ١٩٣٤ .

معتمدة على عمليات الاستيراد ، فإما أن تعتمد فى مواد غذائها على الأساليب الاقتصادية العادية، وإما أن تضحى ببعض هذه الفوائد التى تحصل عليها فى أوقات السلم من أجل توفير الضمان الكافى عند خطر نشوب الحرب ، وهذا الضمان يتطلب أن تستمر المملكة المتحدة فى تخزين كميات كبيرة من القمح تكفى لمدة عام مثلا، وذلك عن طريق وضعها فى المخازن القومية للحبوب ، على أن يؤخذ من هذا المخزون ماتحتاجه البلاد لعمليات الاستهلاك ، مع مراعاة أن تحل محله كميات أخرى ، بشرط أن يظل حجم المخزون المتفق عليه كما هو دائماً . ولكن هـــذا الإجراء سيكلف الكثير من النفقات . وهناك إقتراض آخر ، ألا وهو نظام فرض الرسوم العالية على الواردات من المنتجات الزراعية ، مما يؤدى إلى أن تتجه قوى الدولة المنتجة إلى التنمية الزراعية بدلا من التنمية الصناعية ، فيؤدى بدوره إلى الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية فى الأوقات العصيبة. بيد أن هذا الإجراء يتطلب أيضاً نفقات باهظة، لو حاولت الدولة أن تطبقه بالطريقة السليمة. يضاف إلى ذلك أن تدعيم الإنتاج الزراعى يحتاج بطبيعة الحال إلى الكثير من المخصبات الزراعية التى يجب الحصول عليها من الخارج، والتى من الممكن منعها عن المملكة المتحدة فى حالة نشوب الحرب .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الصناعات التى لها علاقة بإنتاج بعض المواد والآلات اللازمة فى صناعة الذخيرة، مثل صناعة الحديد والصلب،

والصناعات الهندسية، وبعض الصناعات الكيماوية والتعدينية ، هذا إلى جانب وجود بعض المصانع التي لا تخدم مباشرة الأغراض الحربية، ولكن من الممكن أن تتحول مثل هذه المصانع إلى خدمة هذه الأغراض، مثل أحواض السفن التي يمكن أن تتحول إلى أحواض لبناء السفن الحربية، ومثل مصانع الصباغة التي يمكن أن تتحول إلى مصانع لإنتاج المواد المتفجرة .

وعلى ذلك فإن الدولة التي لا يوجد بها مثل هذه المصانع التي يمكن توجيه إنتاجها إلى الأغراض الحربية ، ستواجه موقفاً عصيباً عند نشوب الحرب في أي وقت. إن مثل هذه الدولة ستحاول أن تقضي على هذا النقص باصطناع أنواع مختلفة من المشجعات ، مما سيفضي بطبيعة الحال إلى خسارة اقتصادية مستمرة .

ويأتي بعد ذلك ما يسمى بالصناعات « الرئيسية » ، ففي بعض الأحيان يشمل هذا اللفظ جميع الصناعات الهامة التي تؤدي إلى رفاهية اقتصاد الدولة ، كالصناعات الهندسية وصناعة اللاسلكي. غير أن هذا اللفظ يجب أن يقتصر على الصناعات التي هي بالفعل « رئيسية » ، أي أنه لابد أن تشمل هذه تلك الصناعات التي تبدو بمثابة صناعات صغيرة، لأن إنتاجها ذو قيمة مادية محدودة، وإن كان لا غنى عنها في إنتاج الصناعات الكبيرة الهامة . هذه الصناعات تمثل الصناعات «الممغنطة» التي بدونها ستتوقف صناعة محركات السيارات ، ومثل صناعة الصباغة التي لا غنى

عنها فى عملية النسيج، وكذلك صناعة الزجاج الطبي الذى يدخل فى صناعة العديد من أدوات البحث العلمى .

إن هذه الصناعات لها أهميتها إما بالنسبة للصناعات الحربية ، وإما بالنسبة للصناعات المدنية، والبعض منها له أهميته فى هذين النوعين من الصناعات معاً . ولذلك فإن أهمية هذه الصناعات الرئيسية ليست أهمية مادية ، ولكن أهميتها تنسحب إلى ضرورتها القصوى لإنتاج بعض الصناعات الحربية الرئيسية .

كذلك إذا كانت هذه المواد الرئيسية فى حيازة إحدى الدول التى قد تصبح دولة معادية ، فلا يمكن الحصول على هذه المواد منها فى فترة الحرب ، وعندئذ سيتدهور الموقف أكثر مما لو كانت هناك مصادر أجنبية أخرى يمكن استيراد هذه المواد منها . وهنا يمكن أن نفترض أن عنصر العمل وعنصر رأس المال ـ وما تفرضه عليهما الحكومة من متطلبات لإنتاج بعض الصناعات المعينة خوفاً من الحرب ـ سوف يتوقف إنتاجهما بعض الشىء فى الوقت الذى كان من الممكن لهما أن يساهما مساهمة فعلية فى زيادة الانتعاش الاقتصادى للدولة . هذا إلى أنه من الممكن أيضاً أن يظل هذين العنصرين دون مستوى التشغيل الكامل، حتى فى وقت السلم ، إذ يوجد عادة عدد من العمال العاطلين الذين يمكن توجيهم لإنتاج الصناعات التى تود الحكومة تدعيمها .

ومما تقدم تتضح طبيعة المشكلات التى قد يثيرها توقع نشوب الحرب . وهنا ينبغى على كل فرد أن يتوقع دائماً حدوث الشيء الذى يجب أن يحمى نفسه منه، والذى قد يعانى منه عند حدوثه . أما الدولة المحاربة فيجب أن تضحى بالقليل من فائضها فى أوقات السلم ، لكى تستطيع التغلب على مشكلة النقص فى المواد الغذائية أو السلع الضرورية فى حالة نشوب الحرب . أما إذا ابتعد شبح الحرب ، فإن الدولة لن تحتاج لمثل هذه التضحية .

الفصل الخامس

الاقتصاد القومى

فى تحوله من ظروف السلم إلى الحرب

لا شك أن الحربين العالميتين الأولى والثانية قد كشفتا عن حقائق اقتصادية بالغة الأهمية لرجال السياسة والاقتصاد ، وهى أن الكيان الاقتصادى للدولة المحاربة لا بد أن يعتوره كثير من التغيير والتبديل لكى يتلاءم مع ظروف الحرب القائمة، وما يحتاج إليه المجهود الحربى من تعبئة الموارد بالدولة فى سبيل تحقيق هدف واحد ألا وهو النصر النهائى . أما الحقيقة الثانية التى كشفت عنها أحداث الحربين العالميتين، فهى أن هذا التحول من ظروف السلم إلى ظروف الحرب يقتضى تدخلاً مباشراً من الدولة على أوسع نطاق ، أو ما تعارف عليه الناس عامة بالتوجيه الاقتصادى. ولقد تختلف وجهات النظر بشأن التوجيه الاقتصادى، ومدى أهميته وفائدته الاجتماعية فى أوقات السلم ، إلا أنه فى أوقات الحرب أمر لا معدى عنه ، ويمكن أن نجرى تقسيمه لأغراض التحليل إلى ما يأتى .

١ — السياسة الاقتصادية فى ظروف الحرب والسلم .

٢ — المبادىء الأساسية فى تعبئة الموارد للمجهود الحربى .

٣ — قابلية الموارد للتحول من صناعات السلم إلى صناعات الحرب.

٤ — سياسة الرقابة على الإنتاج والتوزيع .

٥ — سياسة التموين وتثبيت الأسعار .

٦ — سياسة تمويل المجهود الحربى .

وسنعرض فى هذا الفصل للمشاكل الثلاث الأولى على أن نتناول المشاكل الثلاث الأخيرة بالبحث فى الفصل التالى .

السياسة الاقتصادية فى ظروف الحرب والسلم

لاشك أن الهدف الأساسى من اشتباك جماعة من الجماعات فى حرب هجومية أو دفاعية هو الانتصار العسكرى فى نهاية المعركة الدامية بين هذه الجماعة وجماعة أو جماعات أخرى. وقد تكون الحرب فى الأزمنة الغابرة ذات طابع محلى وأمر ثانوى، فقد تتشابك القبيلة مع قبيلة أخرى أو دويلة مع دويلة أخرى ، ولا يتعدى نطاق هذه الحرب منطقة واحدة من مناطق العالم. أما الحرب الحديثة فهى حرب قد تجتاح شعوباً عدة، وقد يمتد نطاقها إلى العالم بأسره ، فتصبح لها الأولوية على ما عداها من أهداف أخرى لأفراد الجماعة ، ويصطبغ الاقتصاد القومى بطابع الحرب ويتأثر به إلى أبعد الحدود ، ويصبح فى النهاية مسخراً لهدف واحد هو النصر النهائى فى المعركة الحربية . وإذن فالحرب العامة الحديثة إما اندحار وانهيار للدولة أو انتصار لها ، وطالما كانت النتيجة

الحتمية فناءاً أو بقاءاً للدولة، فلابد أن يكون للحرب الاعتبار الأول في السياسة العامة للدولة المحاربة . أما الاعتبارات أو الأهداف الأخرى فهي ثانوية ، ولا تعدو أن تكون متممة للاعتبار الأسمى — وهو النصر النهائي — وتابعة له .

وما دام الأمر كذلك ، فلا غرو إذن أن تكون المبادىء العامة للسياسة الاقتصادية في أوقات الحرب تنطوي على تبسيط كبير لإدارة دفة الاقتصاد القومي . إذ أن الإطار الاقتصادي للدولة في أوقات السلم يتأثر في تكوينه بالأغراض والأهداف المتعددة للأفراد والجماعات المختلفة ، وهؤلاء بطبيعة الحال لابد أن يقوم بينهم التنافس — ولو إلى حد ما — سواء في مجال الإنتاج للحصول على الموارد والمواد الخام والأيدي العاملة ، أو مجال الاستهلاك للحصول على مختلف السلع التي تشبع الحاجات المتعددة لهؤلاء الأفراد وتلك الجماعات. وكل قرار يصدره رجل الأعمال في ميدان الإنتاج لا بد أن ينطوي — كما نعلم من دراستنا الاقتصادية — على تضحية في إنتاج بدائل أخرى من السلع المختلفة . لنفرض مثلا أن الموارد الإنتاجية في المجتمع موظفة توظفاً يقرب من الكمال ، فاستخدام قدر معين من رأس المال والعمال في مشروع ما لا بد أن يتضمن التضحية بمشروع آخر كان من الممكن أن يُستخدم فيه هذا القدر المعين من رأس المال والعمال . وبعبارة أخرى فطالما كانت موارد المجتمع، من عمل ورأس مال، محدودة

ونادرة ندرة نسبية ، فإن إنتاج ثم استهلاك سلعة ما ينطوى بطبيعة الحال على تضحية بإنتاج واستهلاك سلعة أو سلع أخرى .

وما دمنا نسلم بهذه الحقيقة الاقتصادية ، فلا بد أن نسلم أيضاً بأنه لا يوجد حد فاصل بين مطالب هذه الجماعة أو تلك أو بين مطالب الأفراد والجماعات كل على حدة ومطالب المجتمع كوحدة ، فكل هذه المطالب والأهداف المتعددة ـ سواء أكانت تحقق منافع خاصة للأفراد والجماعات أو منافع عامة تعود على أفراد المجتمع جميعاً ـ تتنافس مع بعضها البعض على الموارد المحدودة النادرة. وإذا كانت الموارد نادرة ، فعلى أى أساس نختار مثلا بين إقامة أحد الكبارى أو إنشاء أحد المتنزهات العامة، أو تشييد إحدى المكتبات العامة، أو إقامة مشروع إنتاجي جديد ؟ هذه أهداف عامة متعددة، وقد يكون تحقيق إحداها منطوياً على التضحية بالأهداف الأخرى، فمشكلة الاختيار إذن ليست من البساطة بحيث يمكن التغاضى عما تتضمنه من تعقيدات كثيرة .

أما فى أوقات الحروب فالأمر جد مختلف ، إذ يصبح الاختيار أقل تعقداً وأكثر بساطة . ولا نعنى بذلك أن مشكلة الاختيار لا تنشأ فى القطاع الخاص بالنسبة لإنتاج سلع الاستهلاك وتوزيعها ، غير أن المشكلة أقل تعقداً والاختيار يصبح أضيق نطاقاً نتيجة لتخصيص جزء كبير من الموارد للمجهود الحربى . كما أن مشكلة الاختيار فى القطاع العام لا بد أن تكون قائمة هى الأخرى ، إذ لا بد للحصول على

أعظم فائدة من القوى الإنسانية القليلة والخامات القليلة ، أن يستوثق الزعماء والقادة من أنه لا يطغى فرع من فروع الإنتاج الحربى على حساب النقص فى فرع آخر . وبعبارة أخرى فلا بد من توزيع الموارد من الخامات والآلات والأيدى العاملة فى القطاع الحكومى على الفروع المختلفة للمجهود الحربى توزيعاً ملائماً متناسقا يحقق الهدف النهائى من الاشتباك فى الحرب . ولا غرو إذن إذا كانت مشكلة توزيع الموارد على المجهود الحربى من أهم مسائل التنظيم فى الحرب ، وهى تنطوى بداهة على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات المختلفة لهذه الموارد . غير أنه طالما كان هناك هدف واحد من وراء كل ذلك — وهو النصر فى الحرب — فإن المشكلة أيسر حلا فى زمن الحرب منها فى أوقات السلم ، فالمشكلة العملية التى تواجه الدولة فى الحرب هى من طبيعة تختلف تمام الاختلاف عن تلك التى تنطوى على التفضيل بين الأغراض المتباينة والأهداف المتعددة فى زمن السلم .

وأهم القرارات التى تصدرها الدولة المحاربة هو القرار الذى يفصل فى وضوح بين مطالب الدولة والمطالب الخاصة للمواطنين ، ويعتبر هذا القرار نافذاً ، طالما تدخل الدولة ميدان الحرب . ولا بد أن ينطوى هذا القرار على تخصيص أقل قدر ممكن من الموارد للمدنيين ، وهو القدر الذى يلزم للمحافظة على صحة المواطنين ونشاطهم وحيويتهم فى الإنتاج ، أما ما عدا ذلك من الموارد فإنه يسخّر لكسب الحرب.

ومع أن أغراض السياسة الاقتصادية فى زمن الحرب تبدو بسيطة بعيدة عن التعقيد ، وهى تنطوى على تخصيص أدنى قدر ممكن من الموارد لإنتاج سلع الاستهلاك ، وتخصيص ما يتبقى بعد ذلك لأغراض الحرب ، إلا أن تنفيذ هذه السياسة — وهى جانبها الإدارى التنفيذى — يصبح بالغ التعقيد ، ولابد أن يكون الجهاز الإدارى من القوة والكفاية بحيث يواجه هذه الأعباء الجسيمة التى تلقى على عاتقه فى ظروف طارئة كظروف الحرب ، وإننا لنذكر جيداً أنه مهما بلغ الإشراف الحكومى فى مجتمع رأسمالى فى أوقات السلم ، فإنه إشراف محدود ضيق النطاق ، والجزء الأكبر من الاقتصاد القومى متروك للنشاط الخاص للأفراد ، ولا يهدف هذا الإشراف فى معظم الأحوال إلا لمحاولة تنسيق الأوضاع المتنافرة التى يحققها هذا النشاط الخاص رعاية للصالح الاجتماعى العام ، فلا يتخذ إذن هذا الإشراف الحكومى صورة التدخل السافر فى النشاط الاقتصادى . ولا يعدو الإشراف أن يكون ضريبة على إنتاج أو استيراد إحدى السلع ، أو إعانة حكومية لفرع معين من فروع الإنتاج .

أما فى أوقات الحروب فلا مناص من أن يكون التدخل الحكومى على نطاق واسع لاعتبارات شتى . الاعتبار الأول هو أنه لا يمكن للدولة أن تعتمد على الوازع الشخصى للأفراد فى تعبئة الموارد للمجهود الحربى . فالتطوع بالمال والموارد والجهود الإنسانية فى سبيل الحرب

لا يمكن أن يكون كافياً لجمع القوات الضخمة من الرجال والموارد والمعدات الحربية الأخرى . لا بد إذن من فرض التجنيد الإجبارى لجمع هذه القوات ، ومن استعمال سلطة الدولة وسيادتها فى توجيه العمال ، والاستيلاء على السلع والمصانع والأرض وطرق المواصلات والمرافق العامة الأخرى أو فرض الرقابة على طريقة استعمالها .

الاعتبار الثانى أنه حتى لو لم تكن ثمة صعوبات عملية فى تعبئة الموارد ، فلا بد أن ينشأ كثير من الصعوبات فى توجيه هذه الموارد الوجهة الصحيحة ، فأى نظام اقتصادى حر ليس من الضرورى أن يتعدل ويتكيف بالسرعة المطلوبة ليتلاءم مع الأوضاع الجديدة التى تقتضيها ظروف الحرب . إن فترة الحرب ومداها ونطاقها أمر لا يمكن أن يتكهن به رجال السياسة فى الدولة ، كما أن أعمال العدو براً وبحراً قد تقلب الخطة العسكرية والخطة الاقتصادية العامة من آن لآخر . وقد يكون من الضرورى فى مثل هذه الأحوال تدفق الأموال للاضطلاع بإنشاء أجهزة ومعدات حربية خاصة فى أماكن عدة ، وإنتاج أو استيراد سلع لازمة وضرورية للمجهود الحربى ، وتخصيص أموال للإنفاق على مشاريع ذات إنتاج من طبيعته انقطاع الطلب عليه بمجرد وقف العمليات الحربية . ومادام الأمر كذلك ، فلا بد أن الدولة تتحمل جزءاً كبيراً من هذه المخاطر ، وأن تمنح الضمانات الكافية للمنتجين لتحقيق هذه الأهداف ، وتؤمن بعض العمليات . وجملة القول فلا بد أن تسهم

الدولة بقسط وافر فى الميدان التجارى والصناعى ، وأن يكون تدخلها سافراً على نطاق واسع ، تحقيقاً لهدف واحد هو المحافظة على كيان المجتمع من العدوان الخارجى والإبقاء على تراثه وتقاليده وحرياته الأساسية ، وهو هدف عام يتطلع إليه جميع الأفراد فى الدولة المحاربة.

أما الاعتبار الثالث فهو أن نظام الثمن فى المجتمع الرأسمالى الحر قد لا يحقق التوزيع العادل لمختلف السلع فى مجال التبادل . وغير خاف أن الدولة إذا اشتبكت فى حرب عامة، فلا بد أن تدخل الأسواق مشترية ، وسوف تشترى بطبيعة الحال كميات كبيرة من السلع اللازمة للقوات المحاربة على اختلافها . ولما كانت زيادة إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة الكبيرة فى الطلب الحكومى عليها أمراً عسير المنال فى وقت الحرب ، فلابد أن يرتفع مستوى الأسعار العام بشكل مزعج للغاية . وحتى إذا لم تدخل الدولة فى السوق لتكون جزءاً من الطلب المتزايد على مختلف السلع ، فإننا لا نشك فى أن الأفراد أنفسهم سوف يتنافسون ويتدافعون بالمناكب على شراء السلع التى تصبح شحيحة فى السوق ، والتى لا يرجى ورود كميات كافية منها إلى المتاجر طوال فترة الحرب . وتنافس الأفراد على شراء السلع ، لا لإشباع حاجة عاجلة فحسب ، بل لاختزانها لأغراض الاستهلاك فى المستقبل الغامض المجهول ، سيدفع بالأسعار إلى الارتفاع بحدة منقطعة النظير . ولا يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار طريقة مثلى للحد من زيادة الطلب ، إذ ليس من الخير للجماعة

ولا من حسن التوزيع، ألا يقتنى السلع إلا كل من يمكنه أن يدفع أكثر من غيره ، وهم قلة فى المجتمع إزاء عدد كبير من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى لا يمكنها بدخولها المتواضعة أن تنافس طبقة الأثرياء وذوى الجاه والمال فى الحصول على السلع الضرورية . وإذن فلا معدى عن اضطلاع الدولة بمهمة جديدة ، وأن تستخدم سلطاتها الواسعة فى الاشراف على الاستهلاك وتحديد أسعار بعض السلع .

فلهذه الاعتبارات مجتمعة تجد الدولة نفسها وقد اضطرت إلى وضع تنظيمات جديدة معينة ترمى بها إلى توجيه الجهاز الاقتصادى والاشراف عليه اشرافاً مركزياً على نطاق واسع ، مادام للدولة مقصد نهائى واحد هو كسب الحرب . إذ أن العجز الكبير فى السلع، والخطر الدائم من العدوان الخارجى ، وضرورة تعبئة الموارد لصد هذا الخطر، والابقاء على صحة ونشاط وحيوية أفراد الشعب فى أتون الحرب المستعرة ، هى فى جملتها منطق هذا التنظيم الاقتصادى ، وهو بطبيعة الحال يختلف عن أى تنظيم آخر عرفته الجماعات الرأسمالية فى الأحوال العادية .

المبادىء الأساسية فى تعبئة الموارد للمجهود الحربى

لقد رأينا فيما تقدم أن السياسة الاقتصادية للدولة فى زمن الحرب ترمى إلى غرض أساسى واحد ، لتحقيق هدف نهائى واحد ، وهو

إنتاج أعظم قوة حربية لصد العدو ، أو الهجوم عليه مع المحافظة على أقل مستوى ممكن من الاستهلاك .

ولكي يتحقق هذا الغرض لا بد للدولة المحاربة أن تحصل على الرجال والمعدات الحربية المختلفة من سفن وطائرات وغواصات ومدافع ودبابات وأسلحة حربية . فهل يمكن أن يكون ثمة احتياطي من الموارد المعطلة تستطيع أن تسحب منه الدولة ، إذا ما دخلت الحرب؟ الإجابة عن ذلك تتوقف على المدى الذي يصل إليه حجم التوظف قبيل اشتعال الحرب ، فإذا لم يكن الاقتصاد القومي مزدهراً ، بمعنى أن الموارد الإنتاجية بالمجتمع غير موظفة توظفاً كاملا ، أو بعبارة أخرى أن بعض هذه الموارد متعطل فعلا ، فهناك مجال كبير لتوظيف هذه الموارد المعطلة التي يعبر عنها الاقتصاديون عادة باحتياطي الحرب . وهذا الاحتياطي هو أول ما تلجأ إليه الدولة في توجيه الموارد للإنتاج الحربي .

وفضلا عن ذلك فهناك احتياطي آخر من الأيدي العاملة والموارد الأخرى لا يسهم في الإنتاج في الأحوال العادية ، ولا يكون جزءاً من عرض هذه الموارد في أسواقها ، ومن الأمثلة على ذلك النساء اللاتي يعملن عادة كربات المنازل ، والأراضي المستعملة كملاعب أو متنزهات عامة ، وما إلى ذلك . بل إنه قد يوجد جزء من العمال ممن لا يشتغلون بعمل دائم متصل ، أو ممن لا يشتغلون إلا بعض الوقت . وهذا

الإحتياطى الآخر يكوّن جزءاً من الموارد يمكن للدولة أن تستحوذ عليه، وتوظفه فى أعمال مدنية أو عسكرية تحقيقاً لأهداف المجهود الحربى . وقد يكون هذا الاحتياطى صغيراً نسبياً ، إذا قورن بالاحتياطى الأول ، ومع ذلك فله أهمية كبرى فى الظروف الطارئة الاستثنائية التى تمر بها الدولة .

أما الاحتياطى الثالث فهو ماقد نعبر عنه باحتياطى القوة الشخصية الكامنة، فالعمال المشتغلون فعلا قد يمكن لهم فى الظروف الاستثنائية للحرب أن يضاعفوا جهودهم ، وأن يعملوا لزمن أطول وعلى نوبات متصلة وطويلة المدى ليلا ونهاراً بلا اعتبار لأيام العطلة الأسبوعية أوالأعياد والمناسبات القومية . ولا يوجد هناك احصاء دقيق يكشف لنا عن مقدار الزيادة الاحتمالية فى الإنتاج فى أوقات الحرب ، ومع ذلك فإننا لانشك فى أنها زيادة لا يستهان بها . ولا أدل على ذلك من احصاء ساعات العمل فى المملكة المتحدة فى خلال الحرب العالمية الثانية ، إذ ارتفعت من ٤٦½ ساعة إلى ٥٠ ساعة أسبوعياً ، كما زادت قوة تشغيل المعدات الإنتاجية الأخرى . غير أنه يجب ألا نبالغ فى أهمية هذا الاحتياطى فى زيادة معدل الإنتاج ، إذا أخذنا فى الحسبان ما يحتمل أن ينقص من وقت العمل وتشغيل الآلات بسبب أعمال العدو ، وقد يتوقف العمل كلية لأسباب أخرى متعلقة بالحرب . ومهما يكن من أمر فلا مراء أن ثمة زيادة صافية فى الإنتاج الكلى نتيجة لزيادة عدد ساعات العمل وتشغيل الآلات .

أما الاحتياطى الرابع ، وقد نعبّر عنه بالاحتياطى الرأسمالى ، فهو ينطوى فى الواقع على نقل الموارد الموظفة فى أعمال الإنشاء والتعمير والإصلاح إلى الأعمال والصناعات الحربية. إذ فى زمن السلم لاشك أن جزءاً كبيراً من القوة العاملة وموارد الجماعة يشتغل فى إنتاج المعدات الرأسمالية اللازمة لإنتاج سلع الاستهلاك ، أو فى إنتاج سلع دائمة الاستعمال كالمساكن والأبنية العامة ، أو فى المحافظة على رأس المال الحقيقى سليماً ، وتعويض ما فقد منه واستنزفته عمليات الإنتاج ، أو فى اصلاح وتجديد الآلات والمعدات الرأسمالية لتبقى دائماً صالحة للاستعمال ، أو فى المحافظة على الطرق والسكك الحديدية وتعويض ما استهلك من مختلف السلع . وهنا لاتجد الدولة مناصاً من استخدام جزء كبير من الموارد التى كانت مخصصة لهذه الأغراض فى أوقات السلم بما يتفق مع خدمة المجهود الحربى . ومن ثم فإننا نتوقع انعدام تكوين رأسمال قومى جديد يضاف إلى رأسمال المجتمع، أو يعوض ما استهلك منه ، ويتبع ذلك أن تصبح الدولة قادرة على تخليص الموارد التى كانت مخصصة لهذا الإنتاج الرأسمالى لأغراض السلم وتوجيهها وتعبئتها للاشتغال فى منشآت مخصصة للإنتاج الحربى . وكل زيادة فى هذا الإنتاج الحربى تقابلها بطبيعة الحال خسارة فى الإنتاج الرأسمالى العادى، كإنشاء المساكن والأبنية العامة والمصانع المتخصصة فى إنتاج سلع السلم . والسبب فى ذلك — كما أوضحنا من قبل — هو

ندرة الموارد فى المجتمع ، فلا يمكن زيادة الإنتاج الحربى إلا بتخليص المورد من إنتاج سلع السلم . كما أننا نتوقع فى نفس الوقت نقصاً ملحوظاً فى الاصلاحات والتجديدات الرأسمالية إلى أقل درجة ممكنة ، ونقصاً فى المخزون من السلع ، سواء لدى المنتج أو تاجر الجملة أو تاجر نصف الجملة أو تاجر التجزئة . ومن هنا ندرك بوضوح لماذا تشتد أزمة المساكن فى أوقات الحروب وفى أعقابها ، ولماذا تصبح الآلات والمعدات والأجهزة والطرق والسكك الحديدية وغيرها من المرافق فى حالة بالغة من السوء وعدم الصيانة ، عندما تضع الحرب أوزارها . وهذه الحالة السيئة وحدها أبلغ دليل على ضرورة نقل موارد المجتمع من صناعات تشتغل بالزيادة فى رأس المال الحقيقى الممثل فى الآلات والمبانى والمعدات الإنتاجية المختلفة ، أو بصيانة رأس المال والمحافظة عليه سليماً ، إلى صناعات حربية ترمى إلى إنتاج يختلف فى طبيعته عن إنتاج السلم .

لقد رأينا إذن أن السياسة الاقتصادية ترمى إلى إنتاج أعظم قوة حربية لصد العدو أو الهجوم عليه ، وأن الدولة يمكن أن تزيد من حجم هذا الإنتاج الحربى بأن تستنزف من الاحتياطيات المختلفة التى ذكرناها آنفاً ما تحتاج إليه من موارد إنتاجية يمكن تخصيصها وتوجيهها إلى هذا النوع الضرورى من الإنتاج فى ظروف الحرب القائمة . بيد أن السياسة الاقتصادية ترمى أيضاً إلى الهبوط بمستوى الاستهلاك إلى أدنى حد ممكن . إذ كلما نقص مستوى الاستهلاك العام ، نقص

حجم الإنتاج الكلى المخصص للاستهلاك تبعاً لذلك ، وأمكن بالتالى تخليص بعض الموارد التى كانت مخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك وتوجيهها لإنتاج السلع الحربية . والدولة فى مثل هذه الحالة لا ترمى فى الواقع إلى خفض مستوى الاستهلاك بين طبقات الشعب ، وتحملها شظف العيش وقسوة الحرمان من طيبات الحياة، بلا ضرورة تحتم ذلك أو مبرر يضطرها إلى اتخاذ هذا الاجراء العنيف . إن الضرورة قائمة والمبرر واضح ، فقد ذكرنا أن موارد المجتمع نادرة ومحدودة ، وهذه الندرة النسبية تفضى إلى نتيجة واحدة ، وهى أن الزيادة فى إنتاج معين لابد أن تكون على حساب النقص فى إنتاج آخر . ولا يمكن للدولة إذن أن تحافظ على مستوى الاستهلاك العام أو تشجع على ارتفاعه ، ثم تستطيع فى نفس الوقت تحقيق الزيادة فى إنتاج سلع الحرب . لابد إذن من التضحية بقدر محسوس من سلع الاستهلاك، لكى يمكن زيادة إنتاج ماتحتاجه الدولة المحاربة من معدات حربية مختلفة .

ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن الدولة لايمكن أن تتمادى فى النقص فى الاستهلاك إلى حد كبير ، فهناك حد أدنى لشظف العيش لا يمكن أن يتحمله الأفراد ، وإذا رضوا به طواعية. فلا مناص من أن يؤثر ذلك على صحة أبدانهم ونشاطهم وحيويتهم ، وهو اعتبار له أهميته فى المجهود الحربى، سواء أكان الأفراد من المقاتلين فى الصفوف الأولى للمعارك الدائرة الرحى أم من المدنيين الذين يبذلون جهوداً عنيفة وراء الصفوف لخدمة هؤلاء المقاتلين، وتزويدهم بما يحتاجون

إليه من امدادات مختلفة . وتدلنا بعض الاحصاءات عن المملكة المتحدة أن استهلاك المدنيين للمواد الغذائية قدهبط من ١٢٥٨ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٣٨ إلى ١٠٧٦ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٤٣ (بأسعار ما قبل الحرب) أى بنقص قدره ١٨٢ مليوناً من الجنيهات ، وهو يعادل حوالى ١٤٪ من مستوى استهلاك ما قبل الحرب . أما استهلاك المدنيين للسلع الأخرى فقد هبط من ٢٩٩٤ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٣٨ إلى ٢٥٦٥ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٤٣ (بأسعار ما قبل الحرب) أى بنقص قدره ٤٢٩ مليوناً من الجنيهات ، وهو يعادل حوالى ١٤ ٪ أيضاً من مستوى استهلاك ما قبل الحرب[١] .

وبالإضافة إلى النزيف الداخلى من الموارد التى يمكن توجيهها لخدمة المجهود الحربى ، فهناك أيضاً نزيف خارجى له أهميته الكبرى فى استكمال الصورة التى نعرضها للتعبئة العامة للموارد . وقد تحصل الدولة على الموارد الخارجية نتيجة لاستثمارات سابقة قام بها الأفراد من مواطنيها فى الخارج . وإذا قامت الدولة بتصفية هذه الاستثمارات الخارجية ، لتسنى لها الحصول على مساعدة خارجية فى خدمة مجهودها الحربى ، كما لو كانت من مال وعمل خارجى ، بمعنى أنه يمكن للشعب أن

---

١ — تشتمل السلع الأخرى على ما يلى : المشروبات الروحية ، الطباق ، أجور المساكن ، وقود وإنارة ، أدوات منزلية دائمة الاستعمال ، أدوات منزلية أخرى ، ملابس ، كتب وصحف ومجلات ، سيارات خاصة ، رحلات وانتقالات وترفيه وخدمات أخرى متنوعة .

يحصل على بعض الواردات من السلع اللازمة ، دون أن يلجأ إلى استخدام حصيلة الصادرات من السلع فى دفع ثمن هذه الواردات : ولقد لجأت المملكة المتحدة إلى هذه الطريقة منذ بدء الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها (سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥) ، فاستخدمت ما يقرب من ٥٠٠ مليوناً من الجنيهات كانت فى شكل استثمارات خارجية للبريطانيين فى البلاد الأخرى .

وتتحقق نفس النتيجة ، لو أن الدولة المحاربة تمكنت من الحصول على مساعدات مالية أو ديون من الخارج ، ذلك أن المال أو العمل الداخلى الذى كان لا مناص من توظيفه فى إنتاج سلع التصدير ، بغية الحصول على ما يقابلها من سلع مستوردة من الخارج ، سيمكن توفيره وتخصيصه للعمل فى زيادة إنتـــاج مواد الحرب ، إذا أمكن الحصول على هذه السلع المستوردة ، بلا مقابل من سلع التصدير ، بل مما تقترضه الدولة من ديون أو تحصل عليه من مساعدات خارجية . ولقد حصلت المملكة المتحدة إبان فترة الحرب على ما يربى على ٨٠٠٠ مليوناً من الجنيهات فى شكل مساعدات أمريكية وكندية (٥٥٢٤ مليوناً من الجنيهات فى الفترة من سبتمبر ١٩٢٩ إلى يونية ١٩٤٥) واعتمادات إضافية خارجية (٢٨٧٩ مليوناً من الجنيهات)[1] . ولقد

١ — كان الغرض من فتح هذه الاعتمادات الخارجية الإضافية هو إيجاد وسيلة أخرى لتمكين المملكة المتحدة من شراء السلع المستوردة من الخارج ، دون حاجة إلى دفع ثمنها من حصيلة صادراتها ، بل خصماً من الحساب المتراكم عليها فى شـكل اعتمادات خارجية مفتوحة فى بنك انجلترا .

أمكن للمملكة المتحدة بهذه الطريقة أن تحد من صادراتها بنسبة ٤٥٪ من قيمتها فى عام ١٩٣٨ ، كما أمكن انقاص عدد المشتغلين بصناعات التصدير من ٩٩٠٫٠٠٠ عام ١٩٣٩ إلى ٢٥١٫٠٠٠ عام ١٩٤٣ . ولولا هذه المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية لتغير هيكل التجارة الخارجية للمملكة المتحدة فى فترة الحرب ، ولما أمكن زيادة المجهود الحربى بمعدلاته الفعلية، ولما بلغت التعبئة العامة ذروتها . وحسبنا أن نذكر فى هذا الصدد أن الإنتاج فى القطاع الخاص قد ارتفع من ٧٨٩ مليوناً فى عام ١٩٣٨ إلى ٥٢٤٩ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٤٤ ، وهذه الأرقام تفصح بجلاء على مدى ما بلغته التعبئة العامة للحرب، مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحروب القديمة[1] .

قابلية الموارد

للتحول من صناعات السلم إلى صناعات الحرب

ونحن نعرف من دراستنا للنظرية الاقتصادية كيف تنتقل الموارد من مشروع إلى آخر، أو صناعة إلى أخرى ، فى الأوقات العادية التى تسود فيها ظروف السلم الدائم . إذ فى ظل المنافسة الحرة فى أسواق السلع يجرى التوسع فى أى جزء من الاقتصاد القومى ، أو فرع من

١ — هذه الأرقام قد احتسبت على أساس الأسعار الجارية .

فروع الإنتاج ، عن طريق التوسع فى الإنفاق . وعند مايشعر رجال الأعمال أن الإنفاق الكلى على سلعة ماقد زاد زيادة محسوسة ودائمة، أو يجدون من المستهلكين اقبالا متزايداً عليها ، فإنهم إذ يستهدفون تحقيق أقصى الأرباح لا بد أن يتوسعوا فى إنتاج هذه السلعة ، وهذا التوسع فى صناعة السلع الاستهلاكية سوف يستتبعه توسع مناظر فى الصناعات الرأسمالية التى تزوِّد هذه الصناعة بما تحتاج إليه من مواد وآلات ومعدات . وتبعاً لذلك فسيزيد طلب رجال الأعمال على العمال نتيجة لهذا التوسع فى صناعات السلع الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية المرتبطة بها ، وقد يكون هؤلاء العمال متعطلين فعلاً ، أو أنهم يعملون فى فروع أخرى للصناعة ، فينتقلون إلى الصناعات التى حدث فيها هذا التوسع نتيجة لارتفاع مستوى الأجور فيها .

ومن ثم فإن تنقل الموارد الإنتاجية وتحولها من صناعة إلى أخرى إنما يحدث فى مجال الاقتصاد القومى فى أوقات السلم بدافع الربح ومستوى الأسعار والأجور . ولذلك فإن الاقتصاديين عادة يعلقون أهمية كبرى على جهاز الثمن فى سير النظام الاقتصادى على اعتبار أنه يحقق التوازن المنشود بين الإنتاج والاستهلاك . فإذا انخفض سعر إحدى السلع ، وتضاءلت أرباح رجال الأعمال المشتغلين بصناعة هذه السلعة ، كان ذلك نذيراً بنقص الطلب عليها ، وبضرورة الحد من إنتاجها، لكى يتكافأ النقص فى إنتاج السلعة مع النقص فى الطلب عليها،

ويتحقق بذلك التوازن بين إنتاجها واستهلاكها . والعكس صحيح إذا ما ارتفع سعر السلعة، وكان ذلك نذيراً بزيادة الطلب عليها وضرورة التوسع فى إنتاجها . وهذا هو ما يحدث فعلا سواء أكان التوسع تجريه المصانع الحكومية أم المنشآت الخاصة .

أما فى الظروف الاستثنائية للحرب ، فلا يمكن الاعتماد على جهاز الثمن أو تقلبات الأسعار والأجور ومستوى الربح فى تحول موارد الإنتاج من صناعة إلى أخرى . إذ لا بد أن يكون ثمة جهاز آخر حكومى يقوم بالدور الذى كان يلعبه جهاز الثمن ، وتخضع الموارد لإشراف الدولة إشرافاً مباشراً، بغض النظر عن دافع الربح . إذ أن الغرض الأسمى للدولة فى ظل هذه الظروف هو كسب الحرب كهدف قومى أساسى تتضاءل أمامه أية أهداف أخرى لرجال الاعمال . فلا غرو إذن إذا قامت الدولة فى مثل هذه الأحوال الطارئة بالاستيلاء على المصانع والآلات والسفن وبالإشراف على توجيه القوة العاملة بما يتمشى مع أهدافها العسكرية ، سواء كان ذلك يتمثل فى تحويل الأيدى العاملة من صناعات السلم إلى صناعات الحرب ، أم فى تحويلها إلى الخدمة العسكرية إما بالتطوع وإما وفقاً لأوامر التعبئة العامة والتجنيد الإجبارى . ولا غرو إذا أصدرت الدولة أوامرها العليا إلى أصحاب المصانع بالكف عن صنع بعض السلع وزيادة إنتاج سلع أخرى، أو طلبت إلى المزارعين التوسع فى زراعة أراضيهم حبوباً وخضروات

ومواد غذائية أخرى على حساب النقص فى إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ، طالما كان لتغذية الشعب والقوات المحاربة الاعتبار الاول من وجهة النظر العسكرية ، وكان استيراد المواد الغذائية فى زمن الحرب مهمة عسيرة للنقص الكبير فى عدد سفن الشحن التجارية من ناحية ولتعرض هذه السفن لهجمات الأعداء جواً وبحراً من ناحية أخرى . وقصارى القول فإن النظام الاقتصادى يتحول من نظام تلقائى يسير وفقاً لجهاز الثمن وأحوال السوق إلى نظام آخر يتسم بطابع التوجيه الحكومى الذى يشيع فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى . ومع ذلك فيجب ألا نقلل من شأن العوامل التى تتحكم فى الأثمان وفى الأجور سيما فى مجال الزراعة والعمل ، أو أن نعتبر أن جهاز الثمن قد أضحى جهازاً لا يؤدى وظيفته فى إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . وكل ما هنالك أن هذا الجهاز لا يمكن أن يؤدى وظيفته فى حرية وملاءمة فى أوقات الحرب ، وأن الحالة الاقتصادية بوجه عام لا بد أن تتأثر بالتوجيه الحكومى إلى أبعد مدى .

ومن أصدق الأمثلة على تحول الموارد الإنتاجية فى زمن الحرب هو تحول الأيدى العاملة — رجالا ونساءاً — تحت إمرة السلطة المركزية وبإشرافها المباشر من إنتاج سلع مدنية إلى انتاج أسلحة ومهمات حربية كمظهر من مظاهر الخضوع للسلطة التنفيذية . كما أن سياسة التغذية والشحن هى الأخرى ذات طابع خاص تنم عما تستلزمه

ضرورات الحرب من تدابير حكيمة واجراءات عاجلة . فلا بد أن يكون تحت إمرة الدولة من السفن ما يكفى لشحن ما تحتاج إليه من مواد غذائية ، ولتسيير دفة الحرب فى أعالى البحار . والدولة ، إذ تضع يدها على كل ما يمكنها الاستيلاء عليه من سفن تجارية ، انما تهدف فى واقع الأمر الى المحافظة على تدبير أقل ما يلزم من مواد الاستهلاك المحلى اللازمة لحياة الأفراد مع تدبير أكبر سعة ممكنة فى السفن لخدمة المجهود الحربى . ويخلص من ذلك أن الاقتصاد فى استهلاك المواد الغذائية أمر لازم وضرورى من وجهة النظر العسكرية لانه يساعد بطبيعة الحال على توفير احتياطى كبير من السفن يمكن استخدامه للأغراض الحربية . ولا يكون هذا الاحتياطى من السفن بمثابة تأمين للجبهة الداخلية فحسب ، بل يكون أيضاً قوة بحرية يمكن بها التغلب على نظيرتها من سفن العدو .

ومن ثمّ نجد أن تحويل الأيدى العاملة فى الدولة المحاربة والاقتصاد فى استخدامها أمر تقتضيه ضرورات الحرب ، وهو فى الواقع عملية متشعبة تنطوى على تجنيد مباشر وقيود جبرية من جهة وعلى دوافع مالية من جهة أخرى . فالتجنيد هو أمر تكليف جبرى صادر من السلطة التنفيذية لبعض الأفراد بالتحول من الأعمال المدنية إلى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة . أما القيود الجبرية التى تفرضها السلطة التنفيذية على الصناعة فهى تهدف بوجه عام إلى التوسع فى

فى صناعة الأسلحة والمهمات الحربية على حساب النقص فى إنتاج الصناعات الاستهلاكية الأخرى ، ولذلك تنطوى هذه القيود على ضرورة تحول الأيدى العاملة من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الحربية ، نتيجة لانكماش النوع الأول والتوسع فى النوع الثانى من الصناعات . والوسائل التى تتبعها السلطة التنفيذية فى فرض هذه القيود الجبرية على الصناعة تتعدد وتختلف من حالة إلى أخرى ، فقد تلجأ السلطة التنفيذية إلى إصدار أوامر مباشرة إلى رجال الصناعة يتحتم عليهم تنفيذها ، أو تلجأ إلى إصدار الأمر بعدم قيام رجال الصناعة بانشاءات أو استثمارات جديدة إلا بتراخيص حكومية ، أو تلجأ فى معظم الأحيان إلى الاستيلاء على بعض المواد الأولية النادرة ، وتتحكم فى توزيعها على أصحاب المصانع بما يتمشى مع تحقيق الأهداف العسكرية .

ويحدث عادة فى بداية الحرب أن ترتفع أجور العمال فى مصانع الذخيرة ، ويصبح ارتفاع هذه الأجور من الدوافع المالية التى تحفز كثيراً من العمال على التحول إلى المصانع الحربية تحولا اختيارياً . غير أنه عند ما تسير دفة الحرب لفترة من الزمن ، ويستكمل الجهاز الإدارى للدولة عدته لمواجهة هذه الحالة الطارئة ، تتخذ الدولة تدابير أخرى لتوجيه الأيدى العاملة إلى مجالات العمل التى ترى أنها

تعلو فى أهميتها على ما عداها أو للإبقاء عليها فى مراكزها الحالية .
غير أنه يجب ألا نفهم من ذلك أن إعادة توزيع الأيدى العاملة فى مختلف فروع الصناعة إبان الحرب مهمة سهلة أو اجراء يتم دفعة واحدة ، فالمشكلة تنطوى على كثير من التعقيد ، كما أنها متصلة الحلقات، وتتطلب بعضاً من الوقت إلى أن يبلغ التحول الحربى ذروته ، وهنا قلما نجد من الأيدى العاملة مالا يخضع لنوع من الإشراف المركزى فى تحولها من صناعة إلى أخرى . وهنا تجدر الاشارة إلى الفارق الأساسى بين الأيدى العاملة وبين ما عداها من الموارد فيما يتعلق بمشكلة التحول . فالأيدى العاملة هى فى الواقع مورد إنسانى، يتطلب نوعاً من الحماية والرعاية من الدولة ، وله نزعات ودوافع وأهداف خاصة تحكم سلوكه الاقتصادى وسلوكه الإنسانى بوجه عام ، أما الموارد الحقيقية الأخرى فإنها إذا تحولت إلى صناعة ما ، فإنه تحول نهائى لا يتطلب إلا ضمان ما يناظرها من موارد أخرى لازمة لعملية الصنع .

رأينا إذن أن تحويل القوة العاملة تحولا حربياً يتطلب أنواعاً ثلاثة من التدابير التى تتخذها السلطة المركزية ، فإما أن يتم التحول جبرياً إلى القوات المحاربة ، وإما أن يتم بوساطة فرض القيود الجبرية على الصناعة . وهذه القيود تنطوى على اصدار الأوامر المباشرة للصناع ، أو اصدار التراخيص الحكومية للإنشاءات الجديدة ، أو التحكم فى

توزيع المواد الأولية النادرة على فروع الصناعة ، وإما أن يتم التحول اختيارياً نتيجة للدوافع المالية، وهو إجراء يحدث عادة فى بداية الحرب. كما أننا رأينا أن عملية تحويل القوة العاملة عملية متصلة الحلقات ، وتنطوى على صعوبات إدارية لا بد أن تواجهها الدولة إلى أن يبلغ التحول الحربى ذروته فى نهاية الأمر .

ومن ثم ندرك أن تحول القوة العاملة لا يمكن أن يكون تحولاً نهائياً إلا فى أحوال نادرة . فقد تجند الدولة شخصاً عاطلا أو عاملا زائداً عن الحاجة ، وينخرط فى صفوف القوات المحاربة منذ بداية الحرب إلى نهايتها ، فيبدأها جندياً وينهى مهمته جندياً ، عندما تضع الحرب أوزارها . غير أننا نجد فى معظم الأحوال أن التحول الأول ما هو إلا بداية سلسلة متتابعة من أوامر التحول والتبديل والتغيير فى مراكز العمل طوال فترة الحرب . فقد ينخرط أحد العمال المدنيين بمحض اختياره فى خدمة مصنع للذخيرة فى بداية الحرب، وذلك بدافع مالى هو ارتفاع معدلات الأجور فى هذا النوع من المصانع ، غير أن الدولة قد ترى فيما بعد أنه عامل صحيح الجسم سليم البنيان فتدفع به إلى الخدمة العسكرية ، ومعنى ذلك أنه ينتقل نهائياً إلى صفوف القوات المحاربة . وقد يصاب هذا العامل بعاهة تقعده عن مواصلة القتال ، فيعود إلى بلاده ليساهم فى أعمال الدفاع المدنى فى الداخل ، أو يؤدى أعمالا أخرى وراء الصفوف . ولكن ليس معنى

نقل هذا العامل من مصنع الذخيرة إلى صفوف القوات المحاربة أن إنتاج الذخيرة سينقص بالضرورة ، فقد يحل محله عامل آخر متقدم فى السن ، وربما ذو خبرة أقل . وقد تخلو بعض الأعمال فى صناعات ثانوية أخرى لتشغيلها سيدات لم يكن من قبل إلا من عداد ربات المنازل . وقد تتحول هؤلاء السيدات من تلك الصناعات المدنية إلى الاشتغال ببعض المهام المرتبطة بالحرب ، كالخدمة فى المستشفيات الحربية بعد إعدادهن لأداء النوع من الأعمال .

والتحول السريع للسفن من خدمة بعض الخطوط البحرية أو من نقل بعض المواد لا يعنى إنهاء هذه الخدمة نهائياً ، بل انقاص الخطوط البحرية وانقاص نقل المواد التى ليست لها المرتبة الأولى فى الأهمية فى ظروف الحرب .

وقد يؤدِّى التحول الأول للأيدى العاملة إلى تحول آخر ، فإذا تحولت الأيدى العاملة فى معظمها إلى الخدمات الحربية ، فلا بد أن يترتب على ذلك نقص كبير فى الطلب على بعض أنواع الملابس المدنية التى تحتاج لنسبة كبيرة من الأيدى العاملة مما يترتب عليه بدوره نقص كبير فى إنتاج هذه الأنواع . وهذا النقص يعوِّضه بعض التوسع فى صنع أنواع من الملابس لا تحتاج لكثير من الأيدى العاملة . وقصارى القول ففى ميدان الاستهلاك أيضاً نجد أن هناك تغيراً مستمراً فى أنواع السلع وكمياتها ، فنجد أن بعض السلع يحل محل الأخرى ، ويستتبع

ذلك تحول مناظر للأيدى العاملة من صناعة سلعة استهلاكية إلى صناعة سلعة استهلاكية أخرى .

ويلاحظ كذلك أن عمليات التحول مكملة لبعضها البعض، فتحويل الموارد من استعمال معين إلى استعمال آخر يجعل من الممكن حدوث بعض التحولات الأخرى للموارد . إذ أن استكمال المعدات الحربية وإقامة المعسكرات وتوفير كميات كافية من أسلحة القتال يؤدى إلى سهولة تحول العمال المتعطلين إلى المصانع ، وتحول عمال المصانع إلى القوات المحاربة . كما أن تحول العمال إلى المصانع الحربية سيؤدى بدوره إلى زيادة إنتاج الأسلحة ، وهذا يؤدّى بدوره إلى زيادة عدد المجندين فى خدمة الجيش ، إذ أنه من غير المجدى أن يتحول العمال إلى القوات المحاربة ، إذا لم تتوفر لديهم الكميات الكافية من الأسلحة والذخيرة .

وأخيراً فإننا نجد أن تحول القوة العاملة والموارد الأخرى من صناعات السلم إلى الصناعات الحربية ينطوى على النقص فى المستوى العام العام للاستهلاك . ولذلك فإن سياسة التقشف والحرمان هى السياسة التى لا بد أن تتبعها الدولة ، حالما تصبح الحرب حقيقة واقعة. وما أن تعلن الحرب حتى تظهر بوادر النقص فى المعروض من السلع الاستهلاكية بالنسبة للطلب عليها ، نتيجةً لنقص المخزون منها لدى الصناع أو التجار ، وعدم امكان تعويض هذا النقص بإنتاج المزيد منها ازاء التحول

التدريجي للموارد إلى الصناعات الحربية . وهذا التحول تقتضيه ظروف الحرب القائمة التي تتطلب تعبئة معظم موارد المجتمع لتحقيق أقصى قوة حربية مقاتلة تضرب بها الدولة صفوف الأعداء ، ولا يتبقى من الموارد التي يمكن توظيفها لإنتاج سلع الاستهلاك إلا ما يكاد يسد رمق الحياة . ولذلك لابد أن تفرض الدولة إشرافها المباشر على الإقتصاد القومي ، وتنتهج سياسة تحويلية شاملة لموارد المجتمع ، وتفرض سياسة التقشف والحرمان على جميع المواطنين على السواء ، لأنها ضرورة اقتصادية في ظروف الحرب .

الفصل السادس

الرقابة على الانتاج والتوزيع

لقد تناولنا فى الفصل السابق أهمية الإشراف الحكومى على الاقتصاد القومى فى ظروف الحرب والسياسة الاقتصادية العامة التى يجب على الدولة أن تنتهجها لتحقيق أهدافها العسكرية فى مثل هذه الظروف ، ثم ضرورة تعبئة الموارد والأيدى العاملة ، وتحولها بين الفروع المختلفة للصناعة ، والآثار الرئيسية لعملية التحول .

الرقابة على الإنتاج

ولكى نستكمل الصورة التى نعرضها للإطار الاقتصادى للدولة فى تحوله من ظروف السلم إلى الحرب ، يجدر بنا بعد ذلك أن ننتقل إلى البحث فى كيفية الرقابة على الإنتاج ، أو بعبارة أخرى كيف تدار وتوجه عمليات إنتاج المنتجات المختلفة ، وكيف يتم الجمع بين عوامل الإنتاج من عمل ومواد خام وموارد أخرى ، وكيف يتم توزيعها بين مختلف المشروعات الصناعية .

ويجب ألا يغرب عن البال أن هناك أكثر من طريقة واحدة يمكن انتهاجها لإحكام هذه الرقابة على الإنتاج ، وهى تختلف عن

بعضها البعض من قطاع إلى آخر فى الاقتصاد القومى . نجد مثلا فى القطاع الحربى[1] أن المنشآت الحكومية تعمل تحت إشراف المصالح المختصة فى الجهاز الحكومى ، وكل هذه المنشآت تخدمها منشآت خاصة أخرى ترتبط بها بموجب عقود . أما فى القطاع المدنى فإن الرقابة تصبح أكثر تنوعاً ، فبالنسبة للمواد الغذائية فإن وزارة التموين[2] فى العادة هى التى تفرض رقابتها المباشرة على الواردات منها ، أما بالنسبة للإنتاج المحلى من هذه المواد الغذائية فإن الوزارة قد تلجأ إلى شراء المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وتوفر للمزارعين أسواقاً مضمونة، وتحاول تحديد أسعار الشراء عند مستويات تجذب المزارعين إلى إنتاج المحاصيل التى يحتاج إليها المجتمع أكثر من غيرها فى ظروف الحرب .

أما القوة المحركة والوقود والإضاءة فهى من الموارد التى تحتاج إليها كافة الصناعات بلا استثناء . فالفحم مثلا يعتبر منتجاً نهائياً ، إذا استخدم للتدفئة بالمنازل، أو منتجاً متوسطاً إذا استخدم وقوداً بالمصانع التى تنتج سلعاً أخرى ، ولذلك فهو من المواد اللازمة فى كل من القطاعين الحربى والمدنى ، ولا بد أن يصبح تحت رقابة مباشرة من الدولة لضمان توزيعه توزيعاً اقتصادياً سليما والاحتفاظ بمستوى

---

١ — المقصود بالقطاع الحربى فى هذا المعنى هو مجموعة المطارات وأقسام التجميع والمصانع الحربية ومصانع المنسوجات العسكرية ومصانع بناء السفن الحربية وغيرها .

٢ — تقابلها وزارة الطعام فى بعض الدول الغربية، ومنها المملكة المتحدة .

الإنتاجية عالياً فى المصانع . أما الغاز والكهرباء وخدمة النقل فلها نفس أهمية الفحم، سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج، ولذلك فلا بد أن تخضع هذه الصناعات الأساسية للرقابة المباشرة من جانب الإدارات الحكومية المختصة . وتخصص بعض الدول الأوربية وزارة قائمة بذاتها — هى وزارة الوقود — لإحكام هذه الرقابة المباشرة فى أوقات الحروب .

والأمر يختلف فى الصناعات الأخرى ، ففى صناعة الملابس والسلع المنزلية قد لا تتخذ الدولة بشأنها من الاجراءات إلا ما يكفل الاحتفاظ بمستوى الإنتاجية فيها ، وفيما عدا ذلك فإن الرقابة الحكومية على هذه الصناعة والصناعات الأخرى المماثلة تكاد أن تكون سالبة. ويلاحظ أن الفرصة قد تصبح مواتية لبعض الصناعات المدنية الرئيسية، فتجرى تغيرات واسعة النطاق فى كمية ونوع إنتاجها ، مما قد يتسنى معه توفير بعض الأيدى العاملة فيها وتحويلها منها إلى صناعات أخرى فى دور التوسع ، أو توجيهها الوجهة التى يقتضيها مجرى الحوادث . أما ما يتبقى فى هذه الصناعات المدنية من أيد عاملة ، فلا بد أن يعانى متاعب جمة فى محاولة إشباع رغبات المستهلكين بشتى الطرق . وقد تخضع تجارة التجزئة للرقابة أيضاً ، وقد تفرض الدولة بعض القيود التى تحد من فتح المحال الجديدة ، كما تلجأ عادة إلى فرض نظام البطاقات التموينية وتحديد أسعار بعض السلع الضرورية .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار كل ما سبق من إجراءات تنظيمية

مركزية تهدف بوجه عام إلى فرض رقابة مباشرة على إنتاج المنتجات النهائية ، فإننا نرى أن المشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى كيفية جعل الموارد المحدودة والكميات المحدودة من المواد الخام والقدر المحدود من الطاقة الإنتاجية والعمل تكفى لسد حاجات المنشآت المختلفة — ما كان منها خاصاً أو حكومياً — بحيث يمكنها أن تلعب دورها المرسوم فى نطاق الخطة العامة للدولة المحاربة .

كما يجب أن يكون واضحاً أن ثمة زيادة عامة فى الطلب على العرض . فالمنشآت التى ترتبط مع الحكومة والهيئات الأخرى بعقود لا تجد ما يكفى حاجتها من موارد إنتاجية مختلفة ، بحيث يمكنها أن تفى بالتزاماتها فى الوقت المناسب . والنتيجة الطبيعية لهذه الظروف الاقتصادية الطارئة أن يزيد طلب هذه المنشآت على مختلف الموارد الإنتاجية ، وترتفع أسعارها تدريجا ، كلما اشتد الطلب عليها وقل المعروض منها ، كما يزيد الطلب على منتجات هذه المنشآت ، بحيث يمكن لها فى ظل هذه الظروف أن تبيع كل ما يمكنها صنعه بأسعار مجزية .

ولو اشتد الطلب على الموارد الإنتاجية فى أوقات السلم نتيجة لزيادة الطلب على سلعة ما أو مجموعة من السلع لسبب أو لآخر من الأسباب الاقتصادية المعروفة[1] ، فإن المنافسة بين المنشآت على أولوية

---

١ — ومنها زيادة عدد السكان الذين يطلبون هذه السلعة ، أو تغير أذواق المستهلكين ، أو تغير دخولهم ، أو ارتفاع أسعار السلع البديلة .

الحصول على الموارد سيؤدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار هذه الموارد . وكلما أمعنت الأسعار فى الارتفاع، انقطع سيل الطلبات غير العاجلة ، ولا يحصل على هذه الموارد إلا كل من هو على استعداد لدفع هذه الأسعار المرتفعة لتنفيذ بعض الطلبات العاجلة . وعلى ذلك فكما أن ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك يحد من الطلب عليها ويحفظ التوازن بين العرض والطلب ، كذلك نجد أن ارتفاع أسعار سلع الإنتاج يحد من الطلب عليها ويحقق هذا التوازن المنشود فى الأسواق . غير أنه مهما بلغ جهاز الثمن من كفاية فى أوقات السلم ، فإنه لا يصلح لأداء مهمته على الوجه المرغوب فى أوقات الحرب . وهناك أسباب عدة يمكن لنا أن نفسر بها عدم كفاية جهاز الثمن فى مثل هذه الأوقات العصيبة . فرجال الأعمال الذين يرتبطون بعقود منفذة مع الهيئات الحكومية وغيرها إنما يتقدمون بعروضهم إلى هذه الهيئات على أساس قاعدة معينة فى تحديد أسعار منتجاتهم ، وهى الارتباط بسعر التكلفة مع إضافة نسبة مئوية معينة من الربح [1] . وكلما ارتفع سعر التكلفة نتيجة لارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الخام ، ارتفعت بالتالى الأسعار المتعاقد عليها، ولذلك نجد أن كل ارتفاع فى الأجور يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع ، وكل ارتفاع فى أسعار السلع يؤدى بدوره إلى ارتفاع نفقة معيشة الطبقة العاملة ، ومن ثم إلى ارتفاع أجور العمال.

1—Mark-up or Profit Margin.

وهكذا تكمل الدورة الخبيثة المفرغة ، ولا يقف ارتفاع الأسعار عند حد ، كما لا يقف سيل الطلبات فى أوقات الحرب، مهما بلغت الأسعار من الارتفاع .

ومن ثم نجد أن جهاز الثمن لا يصلح لأداء مهمته فى إيجاد التوازن المنشود بين العرض والطلب ، إذ أن ارتفاع الأسعار لا يحد من سيل الطلبات فى أوقات الحروب ، وقد تمضى الأسعار فى الارتفاع إلى مالا نهاية — إذا انعدمت الرقابة عليها — دون أن يترتب على ذلك أى نقص محسوس فى الطلب إزاء التزايد المستمر فى الدخول النقدية.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن علاج هذه الحالة الشاذة أمر ميسور ، إذ يمكن للدولة أن تتبع بعض السياسات المالية والنقدية المعروفة للحد من هذا التضخم كزيادة الضرائب أو الحد من الائتمان . إذ يعتقد البعض أن زيادة الضرائب ستؤدى إلى النقص فى دخول الأفراد التى يمكن توجيهها للإنفاق الكلى على سلع الاستهلاك، والنقص فى الإنفاق الكلى ينطوى بطبيعة الحال على نقص فى الطلب الكلى على مختلف السلع . ومن ثم يعود التوازن بين العرض والطلب . كذلك يعتقد البعض أيضاً أن الحد من الائتمان المصرفى ينطوى هو الآخر على إلزام المصارف بانتهاج سياسة جديدة تتضمن الامتناع عن منح القروض الجديدة لرجال الأعمال إلا بشروط قاسية وبضمانات كافية وفى أضيق نطاق ، فضلا عن الامتناع عن تجديد القروض القديمة، إذا حان ميعاد

استحقاقها . وهنا لا يجد رجال الأعمال سبيلا للحصول على القروض التى قد تكون جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلى على الموارد الإنتاجية، فإذا قل الإنفاق الكلى عليها ، انطوى ذلك على النقص فى الطلب عليها والحد من ارتفاع أسعارها هى الأخرى . وقصارى القول فإن مثل هذه السياسات المالية والنقدية تحد من موجة التضخم فى أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج . غير أن المشكلة ليست بهذا القدر من السهولة كما تبدو لأول وهلة ، فجمع الضرائب قد يقتضى وقتاً طويلا لكى ينتج آثاره المرتقبة ، كما أن الحد من حجم الائتمان المصرفى، عن رفع سعر الخصم أو نسب الاحتياطى القانونى أو عمليات السوق المفتوح، قد يحقق الغاية المرجوة منه ، ومع ذلك فإنه قد يعرقل فى نفس الوقت السرعة القصوى التى يجب أن ينمو بها القطاع الحربى . يضاف إلى ذلك أن الميزانيات العامة فى المستقبل القريب قد تنوء بالتزامات إضافية مترتبة على ارتفاع سعر الفائدة السوقى ، إذا أخذنا فى الحسبان أن الحكومة تلجأ عادة إلى الاقتراض على نطاق واسع فى أوقات الحروب لأغراض تمويل المجهود الحربى .

كما أننا لا ننتظر حلا سليما لهذه المشكلة باتباع النظام المسمى بنظام الأسبقية أو الأولوية ، ومن شأنه أن يجرى ترتيب الأنواع المختلفة من المنتجات تبعاً لمقياس من الأهمية المطلقة تضعه السلطات العامة . إذ أن الملاحظ فى كثير من الحالات أن نظام ترتيب المنتجات حسب

جداول الأسبقية قد يكون عرضة للفشل التام ، فقد لا يضمن هذا النظام الترتيب الصحيح من وجهة النظر الاجتماعية، وحتى لو كان الترتيب صحيحاً ، فالفكرة فى حد ذاتها غير ملائمة. فقد يكون من المعقول أن نقرر أن الطلب على الصلب لصنع مائة دبابة إضافية أكثر أهمية من الطلب على الصلب لصنع مائة لورى إضافى ، إذا كنا نعلم المعدل الجارى للناتج من الدبابات واللوريات على التوالى . غير أنه ليس من المعقول أن نقرر أن أى معدل من إنتاج الدبابات أكثر أهمية على إطلاقه من أى معدل من إنتاج اللوريات ، إلا إذا كان ثمة عدد كبير من اللوريات بحيث لا يحتاج المجتمع بعد ذلك إلى إنتاج أى لورى إضافى . ومع ذلك فقد يكون ترتيب الناتج عن طريق تفضيل بعض أنواعه على الأنواع الأخرى نافعاً فى بعض الأحوال .

ولذلك فإننا نرى أن الحل السليم لهذه المشكلة هو إبتكار نظام آخر يمكن للسلطات العامة بمقتضاه أن تبحث كل الطلبات على أساس مدى الأهمية النسبية لكل سلعة من السلع المطلوب إنتاجها . ومثل هذا النظام لن ينطوى بطبيعة الحال على حرمان بعض المشاريع من كل ما تطلبه أو الاغداق عليها بكل ما تطلبه ، بل ينطوى على توزيع الكمية المحدودة من موارد المجتمع، بحيث تحصل بعض المشاريع على مقادير أكبر نسبياً ، وتحصل بعض المشاريع الأخرى على مقادير أقل نسبياً، تبعاً للأهمية النسبية لتغيير المعدلات الجارية للإنتاج. وقصارى القول فالنظام الذى يجب اتباعه ليس نظام الأسبقية ، بل نظام التوزيع

النسبي للموارد على مختلف المشاريع حسب الأهمية النسبية لها في ضوء المعدلات الجارية للإنتاج وحاجات الطلب المتغير من مرحلة إلى أخرى من مراحل الحرب .

ومن ثم فحيثما يوجد عجز كبير في وسائل الإنتاج إبان فترة الحرب ، فلا مناص من أن تفرض الدولة الرقابة المباشرة على عرض كل الموارد الإنتاجية — من مواد أولية وخامات وعمال — وتوزيع هذه الموارد توزيعاً ملائماً بعد فحص دقيق لطلبات المصانع ، بحيث يحصل كل مصنع على ما يحتاج إليه وفقاً للأهمية النسبية لمختلف السلع . فهناك إذن إشراف على الآلات والمعدات الإنتاجية ، ورقابة على المواد الخام ومخازن السلع ، وإشراف على المنشآت الجديدة عن طريق تراخيص البناء . كما أن ثمة رقابة على الواردات وعلى الصناعات المحلية عن طريق التحكم في توزيع المواد الخام الهامة . وأخيراً فلوزارة العمل أو الهيئة الحكومية المشرفة على قوة العمل حق توجيه الأيدي العاملة من صناعة إلى أخرى وفقاً لمقتضيات ظروف الحرب القائمة . وبمثل هذا التركيز في الإشراف على المواد الأولية ، وتوزيع الأيدي العاملة على مختلف فروع الصناعة ، يمكن للسلطات الحكومية فرض رقابتها المباشرة على الاقتصاد القومي بوجه عام .

ويجب أن يلاحظ أن السلطات الحكومية قد لا تفرض رقابتها المباشرة على الصناعات التي تشتغل بإنتاج المنتجات النهائية — ونعني بذلك مختلف السلع القابلة للاستهلاك المباشر — ويتحقق ذلك في

الصناعات التي لا ترتبط بعقود معينة ، أو التي لا يجرى بينها وبين الحكومة تعامل تجارى بالبيع أو الشراء . ومع ذلك فهذه الصناعات مقيدة فى تحديد إنتاجها بما يمكن لها أن تحصل عليه من وسائل الإنتاج المختلفة، سواء فى شكل آلات ومعدات أو مواد خام أو أيدى عاملة .
وبما أن الحكومة تفرض رقابتها المباشرة على توزيع الموارد ، فإن ذلك يتضمن بطبيعة الحال فرض رقابة حكومية غير مباشرة على مثل هذه الصناعات، إذ أن القوة التى تحد من وسائل الإنتاج هى بعينها القوة التى تحدد مستوى الإنتاج .

وعلى ذلك فإن الرقابة على الإنتاج تنطوى على مبادىء ثلاثة :

١ — الرقابة الحكومية المباشرة على وسائل الإنتاج المختلفة ، ويتضمن ذلك توجيه العمال فى مختلف فروع الصناعة .

٢ — وجود نقص كبير فى المعروض من وسائل الإنتاج ، بمعنى أن رجال الأعمال والمنتجين لا يستطيعون الحصول على حاجتهم من المواد والأيدى العاملة عند مستوى الأسعار السائدة فى السوق .

٣ — وجود نظام معين لتوزيع وسائل الإنتاج على مختلف فروع الصناعة ، بحيث يمكن التوفيق بين احتياجات الحرب العاجلة وبين المحافظة على أدنى مستوى للمعيشة .

ولو لم تتحقق الرقابة الحكومية المباشرة على وسائل الإنتاج ، ولم يكن ثمة نقص فى المعروض من المواد والعمال عند مستوى الأسعار السائدة ، لأضحت مشكلة توزيع وسائل الإنتاج مهمة عسيرة جداً .

سياسة التموين وتثبيت الأسعار

والآن بعد ما استعرضنا وسائل الرقابة على الإنتاج وتوزيع الموارد ، وأوضحنا الضرورات الاقتصادية التى تضطر الدولة إلى استخدام هذه الوسائل فى خلال فترة الحرب ، يجدر بنا أن نبحث بعناية مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن المشكلة السابقة، وهى المحافظة على أدنى مستوى ممكن للاستهلاك المدنى .

لقد اتضح لنا فى المناقشات السابقة أن ظروف الحرب الطارئة تستدعى ضرورة تحويل قدر كبير من الموارد الإنتاجية من صناعات سلع الاستهلاك إلى الصناعات الحربية ، وأن النقص الكبير فى الأيدى العاملة والمواد وسعة سفن الشحن نتيجة لتحويلها لخدمة المجهود الحربى يتضمن بطبيعة الحال النقص فى إنتاج السلع المدنية . وفى الوقت الذى يقل فيه المعروض من هذه السلع بنسبة كبيرة ، يزداد توظف العمال ويرتفع مستوى الأجور والدخول المختلفة ، ومن ثم يزيد الإنفاق الكلى أو الطلب الكلى على مواد الاستهلاك . وعلى ذلك فإن المجتمع يواجه حالة شاذة من زيادة الطلب على العرض عند مستوى الأسعار السائدة ، وقد تطرد الزيادة فى الطلب وتزيد حدة النقص فى العرض إلى أبلغ مدى .

وعلى ذلك فإذا انعدمت الرقابة الحكومية على الأسعار ، لأصبح

ارتفاع الأسعار أمراً لا بد منه . ولقد حدث ذلك فعلا فى الشهور الأولى من بداية الحرب الأخيرة فى كافة الدول المحـــاربة :
ورب معترض يقول بأن هذا الارتفاع فى حد ذاته قد حدَّ من الطلب على المواد الاستهلاكية ، ولـكن حتى لو سلمنا بذلك ، فإنه يتحقق على أساس قاعدة غير عادلة لتوزيع مواد الاستهلاك على المواطنين . وفضلا عن ذلك فإن الحكومة إذا لم تتدخل للحد من ارتفاع الأسعار ، فإن الدخول النقدية ستتضخم لمقابلة غلاء المعيشة ، وقد تنجم عن ذلك حالة من التضخم النقدى ، بما له من الآثار الاقتصادية الخطيرة . والتضخم ، كما نعرف من دراستنا النظرية ، هو حالة متسمة بارتفاع المستوى العام للأسعار أى هبوط قيمة النقود ، ومعنى ذلك بعبارة أوضح أن المظهر الأساسى للتضخم هو هبوط القوة الشرائية لـكل وحدة من النقود . فإذا ارتفعت أسعار كافة السلع الى عشرة أمثال مستواها السابق ، لـكان ذلك متضمنا أن المستهلك لا بد أن يدفع عشرة أمثال وحدات النقود التى كان يدفعها فى سبيل الحصول على نفس الـكمية من سلعة ما ، أى أن كل وحدة من النقود ستشترى الآن عُشر ما كانت تشتريه من قبل. ولهذا فلا بد أن تصدر الدولة المحاربة من التشريعات العامة التى يخضع لها جميع المواطنين ما يحد من ارتفاع الأسعار ونشوب حالة التضخم . والتجارب العملية فى كثير

من الدول تفصح عن أن مثل هذه التشريعات قد منعت ارتفاع الأسعار الى أبعد مما تقتضيه عناصر التكلفة.

ولقد أفضت هذه السياسة الاقتصادية إلى بعض النتائج الهامة .. فلقد انطوت أولا على ضرورة منح المساعدات المالية للمواطنين فى صورة إعانات لمكافحة الغلاء ، أو تحمل الدولة لفروق أسعار بعض السلع الضرورية . إذ أن التشريعات العامة ، ولئن منعت ارتفاع الأسعار إلى أبعد مما تقتضيه عناصر التكلفة ، فإنها لن تحول دون ارتفاع الأسعار إذا ارتفعت عناصر التكلفة . ولذلك فقد ترتفع تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الواردات ، وهذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أسعار الشحن والتأمين والأسعار العالمية ، وكل هذه المجموعات من الأسعار لا يمكن بطبيعة الحال إخضاعها لرقابة الحكومة . وهنا نجد أن ارتفاع تكاليف المعيشة لهذه الأسباب سيدفع الطبقات العاملة إلى المطالبة بزيادة الأجور ، وبما أن الأجور هى أهم عنصر من عناصر تكلفة السلع ، فلا بد أن يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار تبعاً لزيادة تكاليف الإنتاج . والنتيجة التى يمكن أن نخلص بها ، فى ضوء هذا التحليل ، هى أن السياسة العامة المنطوية على تحديد الأسعار على أساس تكاليف الإنتاج ، مضافاً إليها نسبة مئوية معينة من الربح ، هى سياسة قد تحد من ارتفاع أسعار السلع النادرة ، ولكنها لا تمنع ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج.

وهنا عند مايصبح لامناص من ارتفاع أسعار الحاجيات الهامة للمعيشة، فالطريقة المثلى هى أن تحدد الحكومة سعراً ثابتاً لهـــذه المواد الاستهلاكية الضرورية هو دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر . ولقد بلغت إعانات الطعام[1] حوالى ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات فى المملكة المتحدة قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكانت هذه الإعانات تهدف إلى خفض تكاليف المعيشة .

أما النتيجة الثانية لهذه السياسة الاقتصادية فهى إدخال نظام البطاقات التموينية . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن تثبيت أسعار السلع إلى ما هو دون المستوى الذى يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق[2] قد يؤدى إلى أن الأفراد ذوى الدخل المنخفض لن يلتزموا بدفع زيادة كبيرة فى الثمن عند شراء السلع الضرورية لأغراض الاستهلاك . غير أن هذه السياسة لاتضمن فى نفس الوقت أن يحصل كل فرد على نصيبه العادل من مختلف السلع والخدمات . إذ أن الأسعار إذا تحددت عند مستوى أدنى من مستوى التوازن ، فإن نظام توزيع السلع سيكون عرضة للاختلال ، بما أننا سنجد أن طلب المستهلكين عند مستوى الأسعار السائدة أكبر بكثير من

1—Food Subsidies.

٢ — يتحدد السعر فى السوق الحرة — كما نعلم من دراستنا الاقتصادية — عند ذلك المستوى من السعر الذى يحقق التعادل بين ما يطلبه المستهلكون وما يعرضه المنتجون عند هذا السعر ، وهذا هو مايعبّر عنه الاقتصاديون بالتوازن السوقى فى تحديد السعر .

الكمية المعروضة من السلع بمخازن التجار ، ومن ثم فستنشأ ، كما ذكرنا آنفاً ، حالة من العجز الكبير فى عرض السلع الاستهلاكية. وقد يعمد بعض تجار التجزئة إلى اتباع بعض وسائل الرقابة غير المشروعة فى توزيع السلع على العملاء ، ومن ذلك مثلا معاملة هؤلاء العملاء على أساس مشترياتهم السابقة، بمعنى أن قيمة هذه المشتريات ستؤثر فى النسبة التى يحصل عليها كل عميل من السلع التى تحددت أسعارها بمقتضى التشريعات العامة . وقد تحصل ربة المنزل على زيادة نصيبها من هذه السلع، لو أنها أغدقت على صاحب المتجر ابتسامة رقيقة عذبة ، أو أنها أبكرت فى الحضور إلى المتجر عقب عرض السلع مباشرة للبيع، أو أنها وقفت الساعات الطويلة لكى تحصل على ما تبتغيه من سلع. ولكن مثل هذه الوسيلة فى توزيع السلع لا تعتبر فى الواقع دليلا صحيحاً على الحاجات الحقيقية لكل فرد من المستهلكين . فلن تدل أرقام المشتريات السابقة على حقيقة احتياجات كل أسرة ، كما أن هذه الطريقة لا تجدى بالنسبة لبعض الأفراد من السكان المتنقلين من بلد لآخر ، أو لبعض الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافى للوقوف طويلا أمام المتاجر . وفى مثل هذه الحالة لا بد أن يكون نظام البطاقات التموينية نظاماً إجبارياً .

والنتيجة السابقة جديرة بالاعتبار . وآية ذلك أن الكثيرين كانوا لا يفهمون هذه السياسة التموينية فهماً دقيقاً ، وكانت مناقشاتهم فى

كثير من المناسبات تفصح عن اعتقادهم اعتقاداً خاطئاً بأن اتباع نظام البطاقات هو وسيلة لتحديد الاستهلاك أى وسيلة التقشف . غير أن هذا التفكير لا يدل على فهم جيد للمشكلة . حقيقة أن نظام البطاقات التموينية يحد من استهلاك كل فرد على حدة ، غير أنه ليس من الصحيح أنه مسئول عن تحديد العرض الكلى للسلعة . فالعرض الكلى محدود بالنقص العام فى الموارد الإنتاجية وفى القوة العاملة والمواد الخام وإمكانيات الاستيراد من الخارج . وسواء أكان نظام البطاقات متبعاً أم غير متبع ، فإن النقص فى العرض الكلى للسلع يرجع إلى عوامل أخرى لا علاقة لها بنظام البطاقات . وكل مايحدثه هذا النظام من آثار هو توزيع الكميات المعروضة من السلع الضرورية للمعيشة على أساس سليم وفقاً لقواعد العدالة .

ولذلك فلابد أن نفهم جيداً أن الوظيفة الحقيقية لنظام البطاقات هى توزيع العرض الكلى للسلع الاستهلاكية وفقاً لمقتضيات العدالة بين جميع المواطنين ، بغض النظر عن المقدرة الشرائية لكل مواطن. ولا تعدو البطاقات التموينية أن تكون ترخيصاً حكومياً صادراً لكل فرد فى المجتمع باستهلاك قدر معين محدود من كل سلعة ، ولذلك فإن هذا النظام يلعب فى مجال الاستهلاك نفس الدور الذى يلعبه فى مجال الإنتاج بالنسبة لتوزيع الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة . وجملة القول فإن توزيع السلع بين المستهلكين ، وتوزيع الموارد بين

المنتجين، لا يتم وفقاً لجهاز الثمن ، بل تبعاً لأوامر حكومية عليا لا بد أن يصدع بها الجميع ، سواء كانت فى شكل بطاقات أو تراخيص .

غير أن نظام البطاقات ، وإن بدا سهلا فى تطبيقه بالنسبة للسلع المتجانسة الشائعة الاستهلاك ، كالسكر والشاى والزبد والبيض ، إلا أنه ينطوى على بعض التعقيدات العملية ، إذا كانت السلعة غير متجانسة ، بمعنى أن ثمة اختلافاً فى أنواع بعض اللحوم عن الأخرى . وهنا يمكن تحديد الاستهلاك على أساس قيمى تفادياً لهذه الصعوبة العملية ، سيما إذا كانت السلعة تُستهلك على نطاق واسع وبكميات تكاد تكون متساوية بالنسبة لأفراد المجتمع . ولكن كيف يتسنى تطبيق نظام البطاقات على السلع ذات الأنواع المختلفة ، والتى تُستهلك بكميات غير متساوية ، كالملابس ومختلف المواد الغذائية ؟ إذ أن الحاجات والأذواق تختلف من فرد إلى آخر اختلافاً جوهرياً بالنسبة لهذه المجموعة من المواد الاستهلاكية ، فضلا عن أنها لا تُستهلك على نطاق واسع جداً ، كما هو الحال بالنسبة للمواد الرئيسية ، كالزبد والبيض والسكر والشاى واللحوم . ومن ثم فالكمية التى يستهلكها كل فرد فى المتوسط من مجموع السكان كمية ضئيلة جداً ، إذا قورنت بالكمية الكلية المعروضة من كل نوع من أنواع الملابس والأطعمة المختلفة . غير أن هذه السلع تلعب فى مجموعها دوراً هاماً فى تحديد مستوى معيشة المواطنين ، وأن النقص فيها يخل كثيراً بالمستويات الدنيا للمعيشة ، ويهبط بالروح المعنوية للسكان بوجه عام .

أما الحل الذى اتبعته بعض الدول بالنسبة للأطعمة المختلفة والملابس فهو العودة إلى نظام الأسعار ، ولكنه نظام أسعار بنقود جديدة . وليس ثمة من عيب متأصل فى نظام الأسعار النقدية ، وهو الذى تتحقق بموجبه المساواة بين العرض والطلب ، كما يسمح بحرية الاختيار بين السلع ، وبضمن تكييف استخدام عوامل الإنتاج بحيث يتم إنتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون وتتمشى مع رغباتهم ، فهو فى الواقع نظام أكثر دقة ومرونة من أى نظام آخر لتحديد استهلاك السلع والخدمات المختلفة . أما مايصح اعتباره عيباً فى هذا النظام فهو أنه فى حالات النقص الشديد فى الكميات المعروضة من السلع ، فإن القوة الشرائية تكون موزعة على أساس من عدم المساواة . بيد أن تحديد الكمية النقدية التى يمكن إنفاقها على هذه المجموعات من السلع أمر ممكن ، غير أن الأمر يستدعى فى هذه الحالة إدخال عملة مساعدة تسمى عادة بالنقط [1] ، ولهذه النقط قيمة معينة [2] . ومن ثم فإن وجود أسعار نقدية مختلفة للأنواع المختلفة من السلع — وهذه الأسعار مقومة بعدد من النقط — يجعل من الميسور للفرد الذى يحصل على دخل أكبر أن يحصل على نوع أفضل ، ولكنه لايحصل على كمية أكبر .

1—Points.
2—Point Value.

سياسة تمويل المجهود الحربى

وأخيراً نجد لزاماً علينا أن ننهى هذه المناقشة بالبحث فى الدور الذى يلعبه التمويل إبان فترة الحرب. فقد كنا حتى الآن نولى جل اهتمامنا تنقل الموارد والعمال ، والعوامل التى تؤثر على تحولها والآثار المترتبة عليها. ولقد كنا نعزو بعض حركات التنقل للعمال إلى الاختلاف فى معدلات الأجور بين صناعة وأخرى ، إلا أننا أرجعنا ظاهرة التنقل فى جوهرها إلى السبب الحقيقى، وهو التوجيه الحكومى، بغض النظر عن مدى إنفاقها الكلى العام.

ومع ذلك فإذا لم يكن للإنفاق الحكومى على المجهود الحربى من أثر بارز فى توجيه العمال والموارد الإنتاجية الوجهة الصحيحة التى تخدم أغراض الحرب، إلا أن الإنفاق الحكومى فى حد ذاته يثير كثيراً من المشكلات التى يجدر بنا أن نعرض لها فى صدد هذه المناقشة .

إننا قد نسلم بأنه من الممكن أن تنتقل الأيدى العاملة وموارد الإنتاج الأخرى إلى الصناعات التى تهدف الحكومة إلى إقامتها أو التوسع فيها خلال فترة الحرب ، وذلك بناء على أوامر حكومية عليا لا بد أن يصدع لها جميع المواطنين . غير أن هذه العوامل تحصل على دخول فى شكل نقود ، ولا بد أن يكون لهذه الدخول النقدية أثر واضح فى سلوكها

الاقتصادي . كما أن الدولة لا بد أن تجبي الضرائب ، وقد ترفع من معدلاتها الحالية لتحصل على زيادة فى الحصيلة ، أو ربما تفرض ضريبة الدفاع على كل مواطن بنسبة دخله من عمله، أو من رأسماله أو منهما معاً .

وكثيراً ما تلجأ الدولة فى مثل هذه الظروف الاستثنائية إلى أن تعقد قروضا داخلية فى شكل سندات الحرب [١]، فيزيد بذلك حجم الدين العام والتزامات الدولة فى شكل فوائد دورية عن هذه السندات . وكثيراً ما يقال أن المبالغة فى إصدار القروض الداخلية تحمل الأجيال المقبلة بالعبء المالى للحرب الحالية، إذا كانت الدولة ملزمة بدفع الفوائد عن هذه القروض فى المستقبل من حصيلة الضرائب المفروضة على الأجيال المستقبلة . ويقال أيضاً أنه طالما كان إصدار سندات الحرب من فئات عالية ، فإن الطبقات الغنية هى التى تستطيع شراء هذه السندات ، وهى التى ستؤول إليها الفائدة المستحقة عنها ، الأمر الذى ينطوى على سوء توزيع الدخل، إذا أخذنا فى الاعتبار أن الطبقات المتوسطة والفقيرة هى التى تتحمل معظم عبء الزيادة فى الضريبة لتغطية قيمة هذ الفائدة ، وأن الطبقات الغنية هى التى تنتقل إليها قيمة هذه الزيادة . هذه كلها مشكلات مرتبطة بعملية تمويل الحرب، وليس من أهداف هذا البحث التعمق فى دراسة هذه المشكلات الفنية .

غير أن ثمة هدفين أساسين للسياسة المالية العامة جديرين بالبحث

1—War Bonds.

والدراسة . أما الهدف الأول فهو الحرص الشديد فى إنفاق الأموال العامة والعمل على الإقلال من حجم الإنفاق الكلى . ففى أحوال الزيادة المفاجئة فى حجم التوظف التى تصحبها عادة زيادة مستمرة فى الإنفاق الحكومى فى القطاع الحربى، لاشك أنه يكون من المرغوب فيه حقاً الإقلال من الإنفاق الكلى فى القطاع المدنى إلى أقصى الحدود الممكنة. ولاشك أن تثبيت الأسعار، مع إدخال نظام البطاقات التموينية، نتيجة للنقص الملحوظ فى عرض السلع الضرورية، يحدد بطريقة ذاتية الإنفاق النقدى الكلى فى القطاع المدنى . غير أن سياسة تثبيت الأسعار لا تشمل كافة السلع ، واتباع نظام البطاقات تحدده بعض العوامل الإدارية . يضاف إلى ذلك أن الرقابة الحكومية والإشراف المركزى لا يمتد إلى محيط الخدمات ، ولذلك فإن الزيادة فى الطلب عليها نتيجة للزيادة فى الدخول النقدية بوجه عام ستؤدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعارها . ولذلك فلا بد أن تتضمن السياسة المالية الحكيمة اتخاذ التدابير التى تفضى إلى انقاص القدرة على الإنفاق (تثبيت الأسعار ونظام البطاقات وفرض الضرائب) وإلى إنقاص الرغبة فى الإنفاق (تشجيع الادخار) .

ولقد اتخذت بعض الدول المحاربة بعض الإجراءات التى تهدف إلى تحقيق أهداف هذه السياسة فى خلال الحرب العالمية الثانية . فلقد عمدت إلى فرض الزيادة فى الضرائب، مما أدى بدوره إلى انقاص القدرة

على الإنفاق ، ومن جهة أخرى فقد شنت حملات الدعاية للادخار بين صفوف المواطنين. إذ أن ما تحتجزه الدولة من دخول الأفراد — فى شكل زيادة فى الضرائب — سيؤدى بطبيعة الحال إلى نقص الدخول الصافية لهؤلاء الأفراد، أى الدخول التى يمكن التصرف فيها بإنفاقها على شراء مختلف السلع والخدمات، وهذا الإجراء الضريبى يحقق إذن النقص فى القدرة على الإنفاق. أما ما يحتجره الأفراد بعد ذلك من دخولهم الصافية فى شكل مدخرات ، فهو إجراء يقومون به بمحض اختيارهم تحت تأثير حملات الدعاية الحكومية للتشجيع على الادخار . وكل زيادة فى المدخرات ستؤدى بدورها إلى نقص مناظر فى الدخول الصافية التى يمكن توجيهها للإنفاق على السلع . وغنى عن البيان فكل زيادة فى الرغبة فى الادخار تنطوى على إنقاص الرغبة فى الإنفاق ، إذ أن كل ما لا ينفقه الفرد من دخله لابد أن يوجهه لأغراض الادخار . ومن هنا ندرك أهمية تشجيع الدولة للادخار بالدعاية، فضلا عن إنشاء أكبر عدد ممكن من «بنوك الادخار»[1] ، وقبول هذه المؤسسات الادخارية لجميع المدخرات، بغض النظر عن صغر حجمها، ورفع سعر الفائدة عنها، كوسيلة من وسائل الترغيب فى الادخار .

أما الهدف الثانى فهو الحد من الزيادة فى النفقات. ولقد رأينا فى تحليلنا السابق أنه لو اتبعت الحكومة سياسة إيجابية فعالة لتثبيت الأسعار

1—Savings Banks.

على نطاق واسع، وإذا لم تحدث زيادة كبيرة فى نفقات الإنتاج، فلا خطر من نشوب حالة التضخم. غير أننا ألمحنا من قبل أنه لا مناص من حدوث بعض الزيادة فى نفقات الإنتاج، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام والسلع المستوردة من ناحية، وارتفاع أجور العمال من ناحية أخرى، وذلك تبعاً للزيادة الكبيرة فى الطلب على العمال فى القطاع الحربى واشتغالهم بوجه عام أوقاتا إضافية بأجور مضاعفة. وقد يكون ارتفاع معدلات الأجور فى القطاع الحربى حافزاً على انتقال العمال بمحض إرادتهم من الصناعات المدنية إلى الصناعات الحربية، وهو هدف أساسى تسعى إليه الحكومة فى مثل هذه الظروف الطارئة. ومن ثم فإن التغيرات فى معدلات الأجور فى نطاق محدود تؤدى وظيفة هامة مرغوب فيها من وجهة النظر العسكرية. أما من وجهة النظر الاقتصادية فإن ارتفاع أجور العمال — وهو عنصر أساسى فى تكاليف الإنتاج — يؤدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة سيؤدى بدوره إلى مطالبة نقابات العمال بارتفاع آخر فى معدلات الأجور حتى لا يهبط الدخل الحقيقى للطبقة العاملة. وهكذا نجد أن كل ارتفاع فى الأجور يفضى فى النهاية إلى ارتفاع آخر. ولو تركت الحكومة الأمور تسير على أعنتها، فقد تصل الأجور فى ارتفاعها إلى مستويات تنذر بخطر التضخم الجامح، ولذلك فلا بد أن تجد بعض الوسائل التى

يمكن بموجبها تثبيت الأجور . وسياسة تثبيت الأجور [1] تنطوى على اتخاذ إحدى وسيلتين بديلتين ، فإما أن تقوم الحكومة بوضع سياسة عامة لتحديد الأجور ، وإما أن تفرض الرقابة على الزيادة فى تكاليف المعيشة بأمل التغلب على أسباب المطالبة بزيادة معدلات الأجـــور .

1—Wage Freezing Policy.

الفصل السابع

الأسلحة الاقتصادية

فى الحرب الهجومية والدفاعية

من الحقائق المسلم بها فى الأدب الاقتصادى أن الدور الذى تلعبه العوامل الاقتصادية فى التأثير على نتائج الحروب الحديثة دور بالغ الأهمية، إذا قورن بالحروب القديمة . فهناك من الأسلحة الاقتصادية ما يمكن استخدامه فى أية حرب هجومية أو دفاعية ، ومن أهمها الحصار الاقتصادى . ومع أن هذا الحصار الاقتصادى لم يلعب دوراً فعالا فى حروب نابليون فى القارة الأوربية فى غضون القرن التاسع عشر ، إلا أنه ساهم فى الحرب العالمية الأولى فى إيقاع الهزيمة بألمانيا مساهمة فعالة . ولولا أن هذه البلاد قد عانت كثيراً من النقص فى المواد الغذائية وبعض المواد الخام الضرورية ، لأمكن لها أن تتفادى الهزيمة المنكرة فى عام ١٩١٨ ، ولاستطاعت على الأقل أن تقف على قدميها فى أتون الحرب لفترة أطول من ذلك .

فلا غرو إذن إذا أدرك رجال الاقتصاد والسياسة وقواد القوات المسلحة الأهمية البالغة لهذه الاعتبارات الاقتصادية فى إدارة دفة الحرب . وبينما نجد فى الحروب القديمة أن القواد العسكريين فى الدول

المحاربة يتولون عادة مسئولية الحرب من جميع نواحيها العسكرية والتموينية والاقتصادية ، وأن كل دولة محاربة تسير وفقاً لتعليمات هؤلاء القواد العسكريين إلى أبعد الحدود ، فإننا نجدهم فى الحرب الحديثة وقد أصبحوا يعترفون بتفوق العامل الاقتصادى على ما عداه من العوامل الأخرى . وقد يصر هؤلاء على أن يسير النظام الاقتصادى للدولة وفقاً لمقتضيات الحرب ، ومع ذلك فإنهم يوافقون فى نفس الوقت على إعداد خططهم الحربية وفقاً لمقتضيات الحرب الاقتصادية . وفى الماضى لم يكن يسمح القواد العسكريون بتدخل الادارات المدنية فى وضع خططهم ، أما فى الحرب الحديثة فإنهم يدركون تماماً أهمية إضعاف مقاومة العدو فى الميدان الاقتصادى .

ولكى تبرز لنا الأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادى فى شن الحروب الكبرى الحديثة ، يجدر بنا أن نعقد مقارنة بين ثلاث حروب أوربية وقعت فى الأزمنة الحديثة ، وهى حروب نابليون والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) . وفى كل مناسبة من هذه المناسبات الثلاث نجد أن دولة كبرى بالقارة الأوروبية تسعى للسيطرة السياسية عليها ، وفى مسلكها هذا تجد نفسها بالضرورة وجهاً لوجه أمام بريطانيا . وفى كل مناسبة ، نجد أن كلا من نابليون فى حروبه ، وقيصر ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وهتلر فى الحرب العالمية الثانية ، قد حاول من جانبه أن يكسر شوكة بريطانيا عن طريق الحصار

الاقتصادى ، بينما نجد فى نفس الوقت أن بريطانيا قد سعت من جانبها لأن تكسر شوكة الدولة الأوربية المشتبكة معها فى الحرب بنفس الوسيلة الاقتصادية وهى فرض الحصار حولها .

ولم تكن نتائج الحصار الذى فرضه نابليون على الجزيرة البريطانية أو الحصار المضاد الذى فرضته بريطانيا نتائج حاسمة فى جانب أى من الدولتين المتحاربتين . لقد عانت كل من فرنسا وبريطانيا صعوبات جمة من جراء هذا الحصار ، ومع ذلك فلا يجسر أى مؤرخ على الزعم بأن نابليون قد أوشك بحصاره الاقتصادى على تهديد كيان الامبراطورية ، أو أن الحصار البريطانى قد ساهم من جانبه مساهمة جدية فى الهزيمة النهائية لعاهل فرنسا .

ولو أردنا أن نفسر هذه الظاهرة تفسيراً صحيحاً ، فإننا نرجعها فى الواقع إلى أن المعدات الفنية للقوات المحاربة فى غضون القرن التاسع عشر كانت بدائية جداً ، إذا ما قورنت بالمعدات الحربية الحديثة . إذ أن المواد الخام التى كانت حيوية بالنسبة لأغراض الحرب قد كانت من حجم صغير جداً ، وكان من الممكن وجودها محلياً . ولم يكن يحلم أحد ممن عاصروا حرب نابليون بأن زيت البترول قد يلعب دوراً رئيسياً فى تقرير نتيجة الحرب وفضلا عن ذلك فلم تكن مشكلة الطعام بالتى تشغل بال القادة عندما كانت أوروبا غير مزدحمة بالسكان ، بخلاف ما هو عليه الحال فى الوقت الحاضر . بل أن بريطانيا التى خطت نحو التصنيع خطوات واسعة ، قبيل إعلان هذه الحرب ،

استطاعت أن تسد حاجة السكان إلى المواد الغذائية بإنتاجها الزراعى المحلى . ومن ثم فنى مثل هذه الظروف لا يمكن للحصار أو الحصار المضاد أن يلعب دوراً حاسماً فى تقرير مصير الحرب . وقد نسلم بأن بريطانيا قد أضيرت بسبب تدهور تجارتها مع أوروبا ، كما أن فرنسا والدول التى كانت تسبح فى فلكها قد أضيرت هى الأخرى بسبب تدهور تجارتها فيما وراء البحار . ومع ذلك فلا يمكن القول بأن هذه المضايقات الاقتصادية قد أثرت تقرير مصير هذه الحرب أيما تأثير .

أما فى الحرب العالمية الأولى فقد كانت الظروف المحيطة بالدول التجارية مختلفة إلى أبعد الحدود . لقد كان عدد القوت المحاربة فى كلا الجانبين أضعاف عددها فى حروب نابليون ، ونتيجة لتقدم العلوم الحربية فقد تعددت وتنوعت معدات الحرب وأسلحتها . وتبعاً لذلك فلقد اقتضت الحرب زيادة فى الواردات من المواد اللازمة لصنع هذه الأسلحة والمعدات الحديثة . ورغم أن التطور الآلى كان فى مهده ، فإن زيت البترول قد أضحى مادة خام هامة لأغراض القتال ، سيما فى المراحل الأخيرة من هذه الحرب عندما اشتدت المعارك الجوية بالطائرات، وشاع استخدام الدبابات فى القتال . وفضلا عن كل ذلك فقد أصبحت الدول المتحاربة عرضة للحرب الاقتصادية الهجومية . إذ لم تعد بريطانيا أو ألمانيا تكتفى نفسها بنفسها فى المواد الغذائية ، فقد اعتمدت إلى حد كبير على الواردات من الأطعمة لتغذية المدنيين

والقوات المحاربة . ولهذا السبب أمكن للحصار البحرى البريطانى أن يلعب دوراً حاسماً فى تقرير مصير هذه الحرب . فبينما كان للنقص فى مختلف المعادن اللازمة للإنتاج الحربى فى ألمانيا أثره فى هزيمتها النهائية، إلا أن النقص فى المواد الغذائية قد أضعف مقاومة الجيوش فضلا عن إضعاف الروح المعنوية بين صفوف المدنيين . ولم تكن بريطانيا بمنجاة عن التعرض لهذه الأسلحة الاقتصادية ، إذ حدث فى عام ١٩١٧ أن نجحت الغواصات الألمانية فى هجماتها العنيفة على سفن الشحن البريطانية مما أدى إلى نقص كبير فى المواد الغذائية فى بريطانيا كاد يعصف بها ويهز كيانها ويرجح كفة الحرب فى جانب ألمانيا .

لننتقل بعد ذلك إلى الحرب العالمية الثانية، وما أحاط بها من ظروف جديدة . لقد حدث تطور كبير فى عالم الصناعة الحربية فى فترة ما بين الحربين ، إذ برزت أهمية التسلح الجوى إلى درجة لم تكن متوقعة . كما أن احتياجات القوات المحاربة قد أصبحت أكثر تنوعاً وزادات زيادة كبيرة . ومن ثم كانت كل من ألمانيا وبريطانيا أقل فى اعتمادها على إنتاجها المحلى من المواد الخام اللازمة لأغراض الحرب مما كانت عليه منذ خمس وعشرين عاماً . ولذلك فقد أصبحت كل منهما أكثر تعرضاً للحرب الاقتصادية خلال هذه الحرب . يضاف إلى ذلك أن إنتاج المواد الغذائية قد تدهور ، وبخاصة فى بريطانيا . كما أن زيت البترول قد أضحى مادة أساسية فى سير دفة الحرب، بعد ما شاع استخدام الطائرات والدبابات والغواصات الحربية .

وكان من الطبيعى إزاء ذلك أن تكون كل دولة محاربة تواقة إلى

الإفادة من تعرض الدولة الأخرى لفتك الأسلحة الاقتصادية. كانت كل دولة تتطلع إلى تحطيم الكفاية العسكرية للدولة الآخرى وإضعاف مقاومة المدنيين بأسلحتها الاقتصادية الهجومية، ومن أهمها الحصار الاقتصادى . لقد حدث ذلك فى حروب نابليون، وفى كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ولو أن مجال تطبيق هذا السلاح الاقتصادى قد اعتوره كثير من التغيير منذ الحرب الأولى .

وثمة سلاح اقتصادى آخر لم يكن مستخدماً فى خلال حروب نابليون، ولم يكن مطبقاً على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى، ألا وهو التخريب المنظم لإمدادات العدد وطاقته الإنتاجية ووسائل النقل عن طريق الغارات الجوية . ومن المعروف أن الغارات الجوية خلال الحرب الأولى لم تكن تتعدى نطاق المناطق المجاورة مباشرة لميادين الحرب . أما المناطق التى تبعد عن هذه الميادين فقد أفلتت من الغارات الجوية كلية . ولنضرب مثلا بالغارات الجوية الألمانية على بريطانيا ، لقد كانت تحدث بصفة دورية فى فترات غير متباعدة ، ولكنها كانت عشوائية على إطلاقها، ولا تقصد هدفاً معيناً بذاته ، بل كان الغرض الوحيد منها هو إضعاف معنوية السكان المدنيين فى الجزيرة البريطانية . فلم تكن ثمة إذن محاولات منتظمة للإضرار بإمدادات الحرب وإنتاج موادها الضرورية . أما فى الحرب العالمية الثانية فقد أضحى هذا السلاح الاقتصادى لا يقل أهمية عن الحصار. ومن الممكن

فى واقع الأمر أن نتوقع مثل هذه التطورات الكبيرة فى التخطيط الحربى كنتيجة حتمية لتقدم فن الطيران ، وما صاحبه من إحكام الغارات الجوية على الأهداف المعينة،لغرض إضعاف الإمكانيات الاقتصادية الحربية للعدو . ولا غرو فنى كل من بريطانيا وألمانيا كان الإنتاج المحلى يسد معظم الاحتياجات الحيوية للحرب،وأى اضطراب فى تنظيمات هذا الإنتاج الحيوى قد يضعف الدول المحاربة إلى درجة أكبر مما لو أدى الحصار الاقتصادى إلى النقص فى الواردات من السلع .

غير أننا كنا نتحدث إلى الآن عن الحرب الاقتصادية بأسلحتها المعروفة على أنها حرب هجومية ، بل أننا نذكر جيداً أن الدول المتحاربة قد أنشأت وزارة معينةلغرض وحيد هو الاضطلاع بتنفيذ خطة هذا النوع من الكفاح الاقتصادى مع العدو . غير أن الحرب الاقتصادية الدفاعية لا تقل هىالأخرى أهمية عن الحربالهجومية، أما غرضها فهو المحافظة على الإمكانيات الاقتصادية للحربفى الدولة إزاء الحرب الاقتصادية الهجومية للعدو . إذأن كلا من الدولتين المتحاربتين تتطلع إلى المحافظة على حجم وارداتها رغم الحصار الذى تفرضه الدولة الأخرى . وفى حالة ألمانيا بالذات فقد كانت طريقتها فى الحصول على الواردات هو مفاداة الحصار عن طريق بعض الدول المحايدة . وأما فى حالة بريطانيا ، فقدكان الدفاع ضد الحصار يتخذ

شكل محاولات لزيادة سعة سفن الشحن بالإضافة إلى الاحتياطات الحربية فى سبيل الدفاع عن الأسطول التجارى فى أعالى البحار . كما أن كلا من الدولتين المتحاربتين تسعى جاهدة إلى صيانة قدرتها على الاستيراد بوسائل أخرى ، ومنها الحصول على كميات وافرة من العملات الأجنبية التى يمكن بحصيلتها شراء السلع من البلاد الأخرى. وفضلا عن ذلك فإن الحرب الاقتصادية الدفاعية تتطلب الاحتفاظ بحجم الصادرات والحيلولة دون هروب رءوس الأموال من الدولة المحاربة إلى دول أخرى .

وهناك من التدابير الدفاعيـــة الأخرى فى الحرب الاقتصادية ما ينطوى على تحقيق أغراض معينة كالزيادة فى الكفاية الذاتية للدول المتحاربة فيما يتصل بالمواد الحيوية اللازمة لسير الحرب . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض الأساسى لابد من تلافى كل ضياع اقتصادى فى الموارد الإنتاجية ، إذ يتحتم الإفادة منها واستغلالها إلى أقصى الحدود الممكنة ،كما يتحتم استخدام المواد التى يمكن الحصول عليها محلياً على على نطاق أوسع من بدائلها التى يمكن استيرادها من الخارج . ولا بد أن يكون تنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على النحو الذى يحقق الحصول على أقصى زيادة ممكنـــة فى الناتج الكلى وأقصى الوفر فى استخدام المواد الحيوية والعمل والطاقة الإنتاجية .

بل لو أننا نظرنا إلى الحرب الاقتصادية الدفاعية فى معناها الواسع،

لأمكن اعتبار التدابير التى تتخذها الدولة لتمويل الحرب تمويلا متسما بالكفاية كجزء من هذه الحرب الاقتصادية . ذلك أن التمويل قد يكون عقبة فى سبيل كفاية الإنتاج الحربى ، إذا لم يكن هذا التمويل بالقدر الكافى الذى تقتضيه الحالة الاستثنائية القائمة .

وأخيراً فإن هذه الحرب الاقتصادية الدفاعية تهدف إلى إزالة آثار التدمير الذى قد تحدثه الغارات الجوية للعدو ، ولا مراء أن الآثار التدميرية لمثل هذه الغارات على وسائل الإنتاج والموارد وسبل المواصلات قد أدت إلى إثارة مجموعة جديدة من المشاكل التى تتضمن ضرورة ملاءمة الإنتاج المحلى للتغيرات التى تحدثها الغارات الجوية الناجحة من يوم إلى آخر .

وغير خاف أن الغارات الجوية تخدم أغراضاً ثلاثة : إما أنها تهدف إلى إضعاف القوات المحاربة للعدو بإلقاء القنابل الفتاكة على جيوشه وبحريته وقواته الجوية فى الهواء أو على المطارات الحربية ، وإما أنها تهدف إلى أضعاف الروح المعنوية بين السكان المدنيين إذا كان إلقاء القنابل منصباً على المدن والقرى بلا تمييز ، وإما أنها تهدف إلى تحقيق غرض ثالث وهو إفناء الموارد الاقتصادية للعدو بتدمير الموارد من الطعام والمواد الخام وتخريب المصانع والسكك الحديدية والقنوات والموانىء . ولا يعنينا فى هذا الصدد إلا الهدف الأخير الذى يكشف عن مدى أهمية إضعاف القوى الاقتصادية للعدو فى إيقاع الهزيمة به فى النهاية .

وبطبيعة الحال فمن المتعذر وضع حد فاصل بين الغارات الجوية التى تهدف إلى تحقيق هذه الأغراض المختلفة . فلو حدث مثلا أن ضرب العدو أحد المطارات الجوية بالقنابل ، فإن تدمير الطائرات ومراكزها قد يحقق غرضاً حربياً بحت ، بيد أن تدمير موارد الزيوت بالمطار قد يحقق غرضاً اقتصادياً وحربياً فى نفس الوقت . ولو هوجمت مدينة آهله بالسكان من الجو بطائرات العدو ، وحدثت إصابات ووفيات عديدة فى أحياء الطبقة العاملة ، فقد يصح القول بأن هذه الغارة الجوية قد استهدفت إضعاف القدرة الإنتاجية للدولة المعادية وإضعاف الروح المعنوية لمواطنيها . كما أن تكرار الغارات الجوية فى فترات دورية متقاربة يعرقل عجلة الإنتاج بالمصانع، يثير أعصاب السكان فى نفس الوقت . أما إذا تعرضت الموانىء البحرية للغارات الجوية ، فإن تدمير السفن الحربية يحقق غرضاً حربياً مباشراً ، ولكن هذا التدمير يتضمن فى نفس الوقت الإقلال من قدرة الدولة المعادية فى إنتاج السفن ، وهذا غرض اقتصادى فى جوهره . وقد يكون قذف سكة حديدية بالقنابل مؤديا لإضعاف الروح المعنوية للجمهور ، ولكنه فى نفس الوقت يحول دون وصول الإمدادات والقوات الإضافية المحاربة إلى مواقع القتال .

وفضلا عن الأسلحة الاقتصادية التى تقدم ذكرها ، كالحصار الاقتصادى والغارات الجوية التى تهدف لتحطيم القوة الإنتاجية

للعدو ، فهناك أسلحة أخرى لضمان إحكام الحصار الاقتصادى . ويمكن تحقيق الهدف الأخير بأن تضع الدولة من العقبات أمام المنشآت المحايدة مايحول دون استخدامها كوسيط لمنفعة العدو .

ولقد اتبعت بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى نظاماً خاصاً لإحكام الحصار يسمى « بنظام القائمة السوداء »[1] ، وتندرج فى هذه القائمة أسماء المنشآت التى تفرض ألمانيا عليها رقابتها المباشرة أو التى تعمل بمثابة وسيط لخدمة مصالح ألمانيا ، ولقد نجح هذا النظام فى أداء مهمته . وما أن أعلنت الحرب العالمية الثانية حتى اتبعت بريطانيا نفس هذا النظام،وظهرت توا أول قائمة سوداء ، أضيفت إليها قوائم أخرى حتى أضحى عددها كبيراً جداً فى نهاية عام ١٩٤٠ . وكان الغرض من هذه القوائم هو منع المؤسسات البريطانية من التعامل مع مؤسسات تبدو فى الظاهر كما لو كانت محايدة ، ولكنها فى الواقع مؤسسات ألمانية ؛ أو مؤسسات من المحتمل أن تخدم المصالح الألمانية لعلاقتها الوثيقة بألمانيا .

ولقد كانت عملية وضع القوائم السوداء بطيئة جداً بصفة خاصة فيما يتعلق بالمصارف التى تخضع لرقابة ألمانيا فى البلدان المحايدة . ولذلك فقد احتوت القائمة الأولى على إسمى مصرفين مسجلين فى البلدان المحايدة، ثم استبعد أسماهما من القائمة بعد ذلك،عندما أصبح

1—System of Black-lists.

للمصارف الانجليزية ممثلين فيها . ومع ذلك فقد كانت فى هولندا والبلقان والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية بعض المصارف الألمانية الخاضعة لرقابة ألمانيا ، إلا أنه قد انقضت شهور عدة قبل أن تتخذ بريطانيا أية خطوات إيجابية نحو وضع أسماء هذه المصارف فى القائمة السوداء . ولقد فسّر هذا الابطاء فى كثير من المناسبات على أنه كان من الضرورى أن يكون أمام مصارف لندن فسحة من الوقت تستطيع فى خلالها أن تجمع أرصدتها لدى هذه المصارف الألمانية قبل وضع أسمائها فى القوائم السوداء . ومع ذلك فقد كان هذا الامتياز الذى حصلت علية مصارف لندن بمثابة سلاح ذى حدين ، فلم يكن ثمة ما يمنع المصارف الألمانية من سحب أرصدتها من لندن قبل وضع أسمائها فى القوائم السوداء ، ولا يمكن التكهن عما إذا كانت النتيجة النهائية فى صالح مصارف لندن أو المصارف الألمانية ، إذ أن مرد الأمر هو الموازنة بين حجم الأرصدة المسحوبة من لندن وإليها .

وعلى أية حال فنظراً لأن الأرصدة المصرفية لابد أن تسوّى فى خلال ستة شهور ؛ فكان من الطبيعى أن نتوقع اتمام وضع القائمة السوداء للمصارف الخاضعة للرقابة الألمانية قبل نهاية فبراير ١٩٤٠ . غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كانت هناك قوائم أخرى غير منشورة احتوت على الحالات المشكوك فى أمرها . وكان لزاماً على المنشآت والمصارف البريطانية أن تلتمس من وزارة الحرب

الاقتصادية[١] النصح قبل أن تدخل فى أية معاملات تجارية مع المنشآت التى اشتملت عليها هذه القوائم الإضافية[٢]. وللأسف كانت الوزارة بطيئة نوعاً فى اسداء النصح مما كان مدعاة لتأخير الأعمال المصرفية الخارجية بلا مبرر .

وما من شك أن القوائم السوداء كانت بمثابة عائق قوى أمام المنشآت المحايدة حال بينها و بين التعامل مع ألمانيا . ومهما يكن من أمر فقد كانت امكانيات التجارة مع ألمانيا محدودة بسبب الحصار . ولقد كان من الخطورة بمكان أن تجازف أية منشأة محايدة ، تشتغل بالأعمال التجارية فى الخارج ، بأن تعرّض نفسها لمقاطعة جميع المنشآت فى الامبراطورية البريطانية،إذا ماوضع اسمها فى القائمة السوداء.ويعنى ذلك بطبيعة الحال أن ألمانيا لابد أن تدفع عمولة أكبر، اذا أرادت أن تجتذب اليها بعض المنشآت المحايدة التى تجازف بالتعامل معها . فإذا أفلتت هذه المنشآت من الحصار المضروب حول ألمانيا ، فإن نظام « القائمة السوداء » قد أدى إلى زيادة النفقات التى، تتحملها هذه البلاد فى سبيل الحصول على الواردات من السلع . و اذا دفعت ألمانيا عمولة كبيرة ، فإن ذلك قد يساهم بلاشك فى الإقلال من الموارد المالية من العملات الأجنبية التى فى حوزة هذه البلاد .

1—Ministry of Economic Warfare.

2—Grey-lists.

وما دامت هناك بعض المنشآت المحايدة التى قد تفلت من الحصار الاقتصادى الذى فرضته البحرية البريطانية ، وقد يحتمل أن تتعامل مع ألمانيا تحت إغرائها بدفع عمولة كبيرة لها عن الصفقات التجارية التى تعقدها معها ، فمن الأهمية بمكان أن تحاول بريطانيا بوسائل أخرى منع عقد هذه الصفقات أو الاقلال منها ، وبخاصة إذا كانت متعلقة بالمواد الخام الضرورية . لقد كانت ثمة وسيلتان فى يد الحلفاء لتحقيق هذا الهدف . لقد كان الحلفاء فى مركز يسمح لهم بالضغط الدبلوماسى على بعض الدول المحايدة لكى تقلع عن بيع المواد الأولية الضرورية إلى ألمانيا ، أو على الأقل تحدد كمية مبيعاتها من هذه المواد الأولية . كما كان الحلفاء فى مركز يسمح لهم بأن يقللوا فعلا من امكانيات شراء ألمانيا لهذه المواد الأولية وذلك باتباع نظام المشتريات التحويلية [1] أى المشتريات التى يكون الغرض منها تحويل هذه الموارد عن ألمانيا .

ولقد كانت الدول المحايدة فى القارة الأوروبية فى حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية التى يمكن استخدامها فى استيراد المنتجات الضرورية لها من وراء البحار . وتبعاً لذلك فمهما بلغ ضغط ألمانيا الدبلوماسى على هذه الدول ، فقد كانت على استعداد لأن تبيع للحلفاء مقادير كبيرة من السلع لكى يمكنها أن تحصل على ما تحتاج إليه من واردات . ومن ثم فقد سنحت الفرصة أمام بريطانيا وفرنسا لكى تتبع سياسة إيجابية

1—Pre-emptive Purchases.

فعالة تهدف إلى تحويل المشتريات عن ألمانيا بالإقدام على شراء كميات كبيرة من المواد الأولية من أوروبا الجنوبية الشرقية ودول البلطيق وبعض أجزاء أوروبا . ولقد كانت هذه السياسة جزءاً متمماً لسياسة المساعدة الاقتصادية إلى دول أوربا الجنوبية الشرقية ، وهى التى كانت قد اتبعتها بريطانيا وفرنسا منذ حوالى عام قبل إعلان الحرب الأخيرة . أما السر الذى يكمن وراء هذه السياسة ، فهو أن ألمانيا كانت قد توغلت فى هذه الدول إلى حد كبير ، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع الأسعار فيها فوق المستوى العام للأسعار فى الأسواق العالمية . وكان لابد أن يتخذ الحلفاء خطوات إيجابية لحماية الاستقلال السياسى والاقتصادى لهذه البلاد من هذا التوغل الألمانى السلمى . وكان لا بد لهذه الحماية أن تتخذ صورة المساعدات المالية المستترة وراء شراء كميات كبيرة من السلع من دول أوربا الجنوبية الشرقية بغض النظر عن الاعتبارات التجارية . ومن وجهة النظر السياسية كانت هذه التضحيات المالية التى أقبلت عليها بريطانيا وفرنسا أمراً لا مندوحة عنه لمنع قيام احتكار تجارى كامل لألمانيا فى هذه البلاد . فلما أن أعلنت الحرب كان من الواضح أن الاستمرار فى اتباع هذه السياسة أمر لا مفر منه ، إذ لو أن ألمانيا ضمنت لنفسها احتكار أسواق هذه البلاد الأوروبية ، لزاد بالضروة نفوذها السياسى ، ولأصبحت هذه البلاد تحت رحمتها كلية . فما أن تقبض ألمانيا يدها عن الشراء من هذه البلاد ،

أو تمتنع عن بيع السلع الضرورية لها ، حتى تتعرض هذه البلاد لا محالة لهزات اقتصادية عنيفة . ومن هذه الناحية فقد أصبح أكثر ضرورة بعد إعلان الحرب إسداء كل معونة مالية ممكنة لدول الدانوب والبلقان ليتسنى لها المحافظة على استقلالها السياسى والاقتصادى .

ومع ذلك فهناك اعتبار أكثر أهمية فى هذا الصدد . إذ طالما كانت نتيجة الحصار البحرى الذى ضربه الحلفاء على ألمانيا أن أصبحت هذه تعتمد على مشترياتها من منتجات دول أوربا الجنوبية الشرقية إلى حد كبير بعد إعلان الحرب ، فقد كان من الأغراض الرئيسية للحرب الاقتصادية الهجومية على ألمانيا أن يحال بينها وبين شراء منتجات هذه البلاد . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بإقدام الحلفاء على شراء جزء كبير من السلع التى تصدرها هذه البلاد إلى الأسواق الخارجية .

رأينا إذن أن الأسلحة الاقتصادية الرئيسية هى الحصار الاقتصادى لمنع حصول العدو على حاجاته من السلع الضرورية ، والغارات الجوية لتحطيم قوته الإنتاجية . وقد رأينا أنه لإحكام الحصار الاقتصادى الذى تضربه الدولة حول العدو ، لا بد من اتباع نظام « القائمة السوداء » ونظام « المشتريات التحويلية » لكى يحال بين العدو وبين الحصول على حاجته من المواد الأولية عن طريق المنشآت فى الدول المحايدة . غير أن هناك وسيلة أخرى يمكن التذرع بها لإنقاص قدرة العدو على شراء

المواد الأولية من أسواق الدول المحايدة . ذلك أن مصادرة أملاك العدو تعتبر وسيلة فعالة للإقلال من العملات الأجنبية فى حوزة العدو . ولذلك فقد التزمت المصارف البريطانية ومن عداها من الهيئات والأفراد أن تعلن منذ بداية الحرب عن الأصول المملوكة لألمانيا ، أو أن تسلمها للحارس على أموال الأعداء . ولقد غطى هذا الإجراء نسبة كبيرة جداً من الأصول الألمانية فى بريطانيا ، كما كان له أثره فى حرمان ألمانيا من أن تستحوذ على الأرصدة الاسترلينية أو قيمة الأصول والأوراق المالية التى كان يمتلكها المواطنون الألمان فى لندن ، وتفيد منها فى شراء ما كانت تحتاج إليه من مواد أولية وسلع ضرورية [١].

1—c.f. Paul Einzig, Economic Warfare 1939—1940 London, 1941.

الفصل الثامن

الاقتصاد القومى

فى تحوله من ظروف الحرب إلى السلم

لقد أشرنا فى الفصلين الأول و الثانى من هذا البحث إلى الأسباب الاقتصادية للحروب وارتباطها بفكرة السيادة القومية . أما فى الفصلين الثالث والرابع فقد ناقشنا الأسباب التى تضطر من أجلها الدولة المحاربة إلى التدخل السافر فى النشاط الاقتصادى وإلى فرض الرقابة على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ، كما ألمعنا إلى الوسائل المختلفة لإحكام هذه الرقابة المركزية وأثرها فى الاقتصاد القومى فى مجموعه . وأما الفصل الخامس فقد أفردناه للأسلحة الاقتصادية المختلفة التى تتذرع بها الدولة المحاربة لتحطيم القوى الاقتصادية للعدو ومنع المؤن والسلع الضرورية والمواد الأولية من أن تصل إليه بطريقة أو بأخرى.

ولا بد أن يفضى بنا البحث بعد ذلك إلى نتيجة طبيعية هى انتهاء فترة الحرب ، وما تستتبعه من مشاكل اقتصادية للتحول من ظروف الحرب الى السلم فى الفترة الانتقالية . ولقد أفصحنا من قبل فى شىء من الإفاضة عن الأسباب الرئيسية التى تدعو الدولة الى فرض أنواع لا معدى عنها من الرقابة الاقتصادية ،عندما تدخل الدولة فى حرب مع

دولة أخرى ، وانذكر منها الرغبة فى التعبئة العامة للموارد ، وعامل المخاطرة ، وضرورة تعاقد الحكومة مع رجال الأعمال على نطاق واسع ، وضرورة المحافظة على حد معين من الاستهلاك فى ظروف تدعو إلى تثبيت الأسعار إلى ما دون مستوى التوازن بين العرض والطلب وذلك لغرض تحقيق العدالة بين جميع المواطنين فى توزيع سلع الاستهلاك فضلاً عن وسائل الإنتاج المختلفة .

ولو ألقينا نظرة إلى الموقف بوجه عام فى الفترة الانتقالية التى تعقب انتهاء الحرب ، لوجدنا أن هذه الاعتبارات لم تعد ملحة كما كانت من قبل . فما من شك أن الرغبة فى إلزام المواطنين بقيود معينة إلزاماً شاملا تصبح غير ذات موضوع . كما أن التجنيد الإجبارى قد لا يزال قائماً فى فترة السلم، وإنما فى حدود ضيقة تتمشى مع الأحوال العادية. ولا مناص أيضاً من زوال الرقابة على الأيدى العاملة ، وأية محاولة من جانب الحكومة القائمة للاستمرار فى فرضها كلياً أو جزئياً لا بد أن تقابل بالاعتراض والسخط . ولا بد أن يختفى عامل المخاطرة غير العادى فى ميادين الأعمال بعد أن تعود الأمور إلى سيرتها الأولى . وقد نسلم فى الفترة الانتقالية بأن عامل المخاطرة لا يزال قائماً ، لأن المستقبل دائماً مجهول ، ولأن الأفق السياسى قد لا يزال ملبداً بالغيوم مما يجعل رجال الأعمال لا يشعرون بالطمأنينة أو الاستقرار. غير أن عنصر المخاطرة فى ميادين الأعمال الذى يمكن أن يعزى إلى اضطراب

الأحوال السياسية هو عنصر يمكن لرجل الأعمال أن يتحمله عن طيب خاطر . وقصارى القول فالمخاطرة ، وإن كانت لا تزال قائمة فى الفترة الانتقالية ، إلا أنها تكون فى حدودها المألوفة الطبيعية .

أما ما يتبقى بعد ذلك،وما يمكن اعتباره عاملا فعالا فى إعاقة عملية التحول بوجه عام ، فهو الخوف من التضخم . ولا نعنى بذلك أن ثمة خطراً وشيكا يتهدد الاقتصاد القومى نتيجة لارتفاع الأسعار ارتفاعاً جامحاً فى الغد أو المستقبل القريب على الصورة التى عهدناها فى ألمانيا منذ سنوات خلت،عندما انتابتها موجة التضخم الجامح وهبطت قيمة المارك الألمانى هبوطاً ذريعاً . إن جهاز الرقابة الحكومية لا بد أن يحول دون حدوث هذه الظاهرة المخيفة . ولكن كل ما نعنيه هنا فى الواقع هو أن هناك ميلا لأن يربى الإنفاق الكلى على الإنتاج الكلى، بحيث أنه لو زالت الرقابة الحكومية لأرتفعت أسعار السلع ومستويات الدخول ارتفاعاً ينذر بالخطر .

ويحدث ذلك بطريقتين مختلفتين عن بعضهما البعض . فأما من ناحية الإنفاق الاستثمارى فإننا نجد عادة أن خطط رجال الأعمال تنطوى فى الواقع على القيام بالاستثمارات على نطاق واسع، بحيث أنها تربى فى مجموعها على ما يمكن تدبيره من مدخرات اختيارية من المستوى الجارى للدخل القومى. وبعبارة أخرى فإن رجال الأعمال فى أعقاب الحرب يضعون خطط إنفاقهم بحيث أن ما يرغبون فى استثماره يزيد

على مايرغب أفراد المجتمع فى إدخاره ، وهنا تنشأ مايسميه الاقتصاديون عادة « بالفجوة التضخمية » . ولا يمكن أن نتفادى هذه النتيجة العامة ، ما لم يهبط مستوى الاستهلاك هبوطاً إجبارياً ، بحيث يتوافر من المدخرات ما يتكافأ مع هذه الاستثمارات .

ومن جهة أخرى فمن الطبيعى أن تكون ثمة أرصدة نقدية متراكمة لم يتيسر إنفاقها فى سنين الحرب نظراً للقيود المفروضة على الاستهلاك ، لذلك فقد تنطلق هذه الأرصدة من مكانها ليستخدمها الأفراد فى أغراض الاستهلاك بمجرد أن تسنح الفرصة وتخفيف القيود التى كانت مفروضة فى سنى الحرب . ويمكن النظر إلى هذه القيود على اعتبار أنها من العوامل التى تؤثر فى الميل العام للاستهلاك تأثيراً مزعجاً أثناء فترة الحرب ، فما أن تضع أوزارها حتى يصبح الميل للاستهلاك متحرراً من هذا الضغط . ومن ثم فلهذان السببان فإن الاستمرار فى فرض الرقابة فى أعقاب الحرب هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون حدوث لوثات التضخم الجامح بآثارها السيئة المعروفة على الاقتصاد القومى .

وما دمنا نسلم بأن هناك ميلا نحو التضخم ، وأن الاستمرار فى فرض الرقابة أمر لا معدى عنه لكبت هذا التضخم ، فهو إذن كامن فى عصب الاقتصاد القومى كالمرض الكامن فى جسم العليل لا يظهر إلا إذا انقطع عن تعاطى الدواء المسكن ، كما أن من المتوقع أن

يكون لمثل هذا التضخم المقيد آثاره من ناحية الطلب ومن ناحية العرض أيضاً .

فمن ناحية الطلب ، فليس هناك من حدود معينة لاستخدام الموارد إلا عن طريق التراخيص والتخصيص ، فالأسعار هى دون المستويات التى يتعادل عندها العرض والطلب . ومن ثم فطالما كانت هناك أنواع عديدة من الطلب الذى يتطلع إلى الإشباع على نطاق واسع فى كل مكان ، فليس ثمة من سبب لكى تذهب الموارد الإنتاجية فى اتجاه معين دون الآخر . هناك إذن نوع من سوء التوجيه تنطوى عليه هذه الرقابة . ونحن لا ننكر أن الأيدى العاملة قد تكون موظفة توظفاً كاملاً ، ولكن لا يعنى ذلك أن يضمن المجتمع أن ما يتم إنتاجه فعلاً عند الحد أكثر أهمية فى أى معنى مما قد يمكن إنتاجه . وقد يحتفظ المجتمع بمستوى عال من التوظف، وهذا اعتبار له أهميته لا محالة ، ولكنه لا يكفى لحل المشكلة القائمة . فقد نجد أن المخازن تقفر من بعض السلع ، ومع ذلك فإننا لا نتوقع أن تملأ السلع الجديدة هذه المخازن الخاوية . وقد يحدث أن يصبح أحد الموارد الإنتاجية نادراً جداً بحيث يشل حركة الإنتاج فى صناعة أو أخرى [1]، ومع ذلك لا توجد هناك من القوى الاقتصادية المعروفة فى السوق الحر ما يعمل على إزالة هذا النقص الحاد فى المعروض من السلع أو الموارد .

---

١ — مثل هذه العوائق فى الإنتاج يسميها الاقتصاديون عادة « أعناق الزجاجة » .

أما من ناحية العرض فمن المحتمل أن ينعدم الحافز على العمل وروح النظام بين صفوف العمال إذا كان التوظف الكامل للموارد أمراً محتمل الوقوع فى الفترة الانتقالية . وما فائدة زيادة الأجر إذا لم تكن مقرونة باحتمال الزيادة فى الدخل الحقيقى ؟ وزيادة الدخل الحقيقى لا يمكن أن تحدث فعلاً إلا بزيادة إنتاجية العمال. ولكن إذا ضمن هؤلاء مجالات واسعة للعمل وأجوراً مجزية ، فمن الصعوبة بمكان أن يذعنوا لتعليمات الرؤساء بالمصانع، أو يقوى لديهم الحافز على مضاعفة الجهود فى العمل . بل على النقيض من ذلك يشيع بين العمال روح الاستهتار والتكاسل وعدم الانتظام فى العمل ، طالما كان من أيسر الأمور على كل عامل أن يجد عملاً آخر فى ساعات قلائل ، إذا فصل من عمله الأول ، وطالما كان كل عامل يضمن إعانة التعطل [1] إذا لم يجد عملاً جديداً يرتزق منه . وهذه حالة كانت موضع الشكوى الدائمة من رجال الأعمال فى كثير من البلاد الصناعية بعد نهاية الحرب .

ما هو السبيل إذن إلى علاج هذه المشكلة ؟ وقد نجيب عن هذا التساؤل فى سذاجة بأن العلاج هو إزالة هذا الميل التضخمى المتأصل فى هيكل الاقتصاد القومى فى الفترة الانتقالية . ولكننا لا نعنى بمحاربة التضخم الالتجاء إلى الانكماش ، وما يتضمنه من نقص ملحوظ فى الدخول النقدية بوجه عام . فالسياسة المثلى فى مثل هذه الظروف هى

1—Employment Benefit.

تجنب كل من تضخم وإنكماش الدخول ، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على التعادل بين ما يرغب الأفراد فى إدخاره وما يرغب رجال الأعمال فى استثماره . ونحن نعلم من دراستنا الاقتصادية أن المجتمع الاقتصادى لا يجنح نحو التضخم أو الانكماش، طالما تحقق التعادل بين الاستثمار المقصود والإدخار المقصود [١] ، لأن هذا بدوره يتضمن التعادل بين الاستثمار المحقق والادخار المحقق [٢] .

وقد يتراءى أن تحقيق هذا التعادل ينطوى على رفع معدلات الفائدة طالما كان ذلك — كما يعتقد البعض — مؤدياً إلى إحجام رجال الأعمال عن الاندفاع فى الاستثمار، عندما يضطر هؤلاء لتحمل زيادة فى عبء الفائدة عن القروض التى يعقدونها فى سبيل تنفيذ خططهم الاستثمارية. غير أن كثيراً من الكتاب المحدثين يعتقدون بأن سعر الفائدة ليس سلاحاً قوياً فى فرض الرقابة على معدل الاستثمار وتخصيص الموارد الرأسمالية على رجال الأعمال . وفضلا عن ذلك فإن رفع سعر الفائدة ذو أثر سيء على الميزانية العامة للدولة ، إذا كان حجم الدين العام كبيراً ، وكان ارتفاع سعر الفائدة عن القروض الحكومية مؤدياً إلى زيادة مخصصات الدين زيادة محسوسة .

1—Equality between planned saving and planned investment.

2—Equality between realised saving and realised investment.

فإذا استبعدنا فكرة رفع معدلات الفائدة كوسيلة لإقرار التوازن الاقتصادى المنشود وذلك نظراً للاعتبارات السابقة ، فلا بد أن نبحث عن وسيلة أخرى ، وقد لا نجد هذه الوسيلة إلا فى تعديل السياسة المالية فى القطاع العام . لا بد أن تمسك الدولة عن الإنفاق العام فى سخاء فترة الحرب ، وأن تستأصل البنود التى لا ترى لها من ضرورة قائمة فى الفترة الانتقالية ، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . كما أن الدوله من جهة أخرى لابد أن تسعى جاهدة لتحقيق فائض حقيق فى الميزانية العامة ، وقد يكون هذا الإجراء الضريبى كافيا للقضاء على الفجوة التضخمية المحتملة الوقوع . وقد يكون الحد من الإنفاق العام مقرونا فى نفس الوقت بفرض ضرائب عامة على المشتريات من السلع [1] على أن تتناقص معدلاتها كلما تحسنت الأحوال الاقتصادية ، وتخلصت البلاد من خطر التضخم . وفرض هذه الضرائب على المشتريات من سلع الاستهلاك قد يحد من انطلاق الأموال المكتنزة طوال فترة الحرب والاندفاع بها نحو شراء هذه السلع .

وفى مثل هذه الظروف قد يكون من الأمور الطبيعية أن تعود الدولة إلى استخدام جهاز الثمن على نطاق أوسع . ولانعنى بذلك ضرورة رفع القيود المفروضة على الأسعار فوراً ودفعة واحدة .

1—Purchase Tax.

فلا يمكن أن يوافق أحد من الاقتصاديين المعاصرين على أن هذا إجراء سليم أو مرغوب فيه ، فإن رفع القيود المفروضة على الأسعار على هذا النحو إنما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً شاهقاً ليتحقق التوازن القصير الأجل بين قوى الطلب والعرض فى الأسواق، وليس من الحكمة أن نرضى بهذا الوضع على افتراض أن مستوى الأسعار سينخفض فى الأجل الطويل . وكل ما يمكن أن يوصى به رجال الاقتصاد فى مثل هذه الحالة هو تخفيف القيود تدريجياً بحيث تسنح الفرصة للأسعار أن ترتفع على مراحل متعاقبة ، وذلك بأمل أنه كلما أصبح النظام الاقتصادى أكثر تنظيماً وكفاية فى الإنتاجية وبعداً عن الضياع ، فإن الإنتاج سيتوسع تدريجيا إلى الحد الذى تصبح عنده القيود المفروضه على الأسعار إجراءاً لا ضرورة له بعد ذلك . وجملة القول فإن هذه السياسة لا تهدف إلى إلغاء هذه القيود مباشرة إثر إنتهاء الحرب ، بل أنها تعمل فقط نحو إلغائها تدريجيا .

أما المشكلة الرئيسية الثانية فهى مترتبة على تسريح القوات المحاربة والجنوح إلى نزع السلاح فى الفترات التى تعقب الحروب ، وهى عكس السياسة التى تنتهجها الدول فى السباق نحو التسلح عندما يتلبد الأفق السياسى منذراً بقيام الحرب . ولا شك أن هناك من الآثار الاقتصادية البعيدة المدى لكل من التسلح ونزع السلاح[1] ، قبل و بعد أية

1—Armament and Disarmament.

حرب كبرى ، ما يحدو بنا إلى الإفاضة فى بحثها ودراستها فى ضوء الأحداث التاريخية التى سبقت إعلان الحرب العالمية الأولى والتى أعقبت انتهائها .

فى خلال العشرين أو الثلاثين عاماً التى سبقت إعلان الحرب الأولى سنة ١٩١٤ انهمكت جميع الدول الأوربية ، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها ، فى مهمة تقوية نظام الدفاع الوطنى وتزويد جيوشها العاملة بأحدث المعدات والأجهزة الحربية . وقد كانت تخيم على المسرح السياسى الدولى سحب كثيفة تنم عن توتر فى العلاقات الدبلوماسية مما جعل الناس يجزمون بأن قيام حرب كبرى أمر مؤكد ، ولو أنهم لا يجزمون بتاريخ قيامها ، وقد كانت الحرب بين إيطاليا وتركيا وحروب البلقان خير نذير باحتمال اندلاع حرب على نطاق أوسع — حرب تعم العالم بأسره . ونتيجة لذلك فقد كانت الدول الكبرى تتنافس مع بعضها البعض فى تقوية جيوشها ، بينما كانت كل من بريطانيا وألمانيا تتنافس فى التسليح البحرى فى حدة بالغة منقطعة النظير .

وفى البلاد الغنية، مثل فرنسا وبريطانيا، أمكن تمويل سباق التسلح من موارد الميزانية، دون الحاجة إلى الاقتراض فى الداخل أو من الخارج ، أما فى بلاد كألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا فقد كان تمويل التسلح عن طريق القروض الداخلية ، وأما فى حالة روسيا وتركيا

ودول البلقان فقد كانت القروض الخارجية المصدر الرئيسى للتمويل.
وعلى ذلك يمكن القول بأن الدول الأوربية الكبرى قبل سنة ١٩١٤ قد استمرت فى تحمل الأعباء المتزايدة لسباق التسلح ، وقد وضح من دراسة الإحصاء الحربى لهذه الفترة أن الزيادة فى أرقام التسلح كانت زيادة مطلقة ، فضلاً عن أن نسبة مخصصات التسلح إلى الدخل القومى قد كانت هى الأخرى فى تزايد مستمر . وبطبيعة الحال فمن المتعذر حقاً أن ننشىء علاقة وثيقة محددة بين السندات الجديدة للقروض الحكومية وبين الزيادة فى الإنفاق على التسلح . وقد يجادل البعض بأن الزيادة فى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أو التعليم قد كانت ذات أثر ملموس فى زيادة حجم الدين العام قبل إعلان الحرب. إذ كانت الزيادة فى واجبات الدولة إزاء المواطنين أهم مظهر للتقدم الحديث فى الأفكار السياسية والاجتماعية ، مما يصح معه القول بأن ميزانيات هذه الدول وحجم ديونها العامة قد زادت بنسبة كبيرة أو إلى الحد الذى بلغته فعلا حتى بدون تحملها للأعباء الباهظة لسباق التسلح .

وإذا كان الإنفاق على التسلح يموّل من الموارد العادية للميزانية، فإن نتيجة هذا الإنفاق الحربى هو نقل القوة الشرائية من طبقة فى المجتمع إلى طبقة أخرى . أما إذا كان تمويل الإنفاق الحربى عن طريق الاقتراض ، فهناك زيادة فعلية فى القوة الشرائية العامة للمجتمعات المختلفة ، وهذه هى النتيجة التى تحققت فعلا من الزيادة الكبيرة فى الإنفاق على التسلح قبل الحرب : بل أن ميل المستوى

العام للأسعار إلى الارتفاع خلال السنوات السابقة على إعلان هذه الحروب كان نتيجة لهذة الزيادة .

ولقد كان للقروض الخارجية التي أنفقت على التسلح أثرها في هيكل الإقراض الدولي بوجه عام . إذ أن الزيادة في التوتر الدولي بين مجموعتين من القوى قد أدى إلى أن يصبح الإقراض الأجنبي ذا صبغة سياسية . ولقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في هذا الصدد ، إذ أقرضت جزءاً كبيراً من رأس المال الفرنسي إلى روسيا ، فأنفقت بعضه مباشرة على الأسلحة المستوردة من فرنسا والبعض الآخر لتمويل عملية إنشاء شبكة السكك الحديدية الروسية ، ولها أهمية استراتيجية بالغة في تحصينها ضد جاراتها . ولولا هذه الاعتبارات السياسية والحربية ما أمكن لروسيا أن تحصل على هذه الأموال الطائلة ، ولما أمكن لها أن تنشيء مرفقاً حيوياً من أهم المرافق العامة في الحرب والسلم معاً . وهذا مثل صادق على أن الإنفاق على الأغراض الحربية ليست بالضرورة هداماً أو غير منتج من وجهة النظر الاقتصادية ، ولكن مثل هذه الحالات نادرة . فلو نظرنا نظرة عامة إلى الإقراض الأجنبي لأغراض التسلح قبل الحرب الأولى ، فلا بد أن نستنتج أن هذا الإقراض قد استنزف قدرة الدول الدائنة على الاقراض للأغراض السلمية الأخرى ، ومن ثم أضحى متعذراً على الدول المدينة أن تحصل على قروض أجنبية لأغراض إنشائية وتعميرية بحتة .

وهناك فارق جوهرى بين منح قرض أجنبى لأغراض إنشائية وبين منحه لتمويل التسلح . فرأس المال الذى يستثمر فى دولة متخلفة اقتصادياً لتحسين وسائل المواصلات بها أو لاستغلال مواردها الطبيعية هو من طبيعة تجعله قابلا للاستهلاك من العائد الذى يتحقق من مختلف المشروعات الإنشائية . أو بعبارة أخرى أن الزيادة فى القدرة الإنتاجية للدولة المقترضة سوف تمكنها من تغطية فائدة القرض فضلا عن استهلاك رأس المال المقترض . أما لو كانت الأموال الأجنبية تقترض لغرض شراء مواد الحرب فإنها لن تساهم فى زيادة القدرة الانتاجية للدولة المدينة ، ومن ثم فلا يحتمل دفع فوائد هذه القروض واستهلاكها إلا عن طريق اقتراض أجنبى جديد . وهذه العملية ستؤدى بلا منازع إلى ضياع المركز المالى للدولة المدينة فى أسواق العالم المالية .

ولنبحث الآن فى آثار التسلح على الصناعة . لا شك أن مقتضيات الجيوش الحديثة قد أدت إلى انشاء فروع جديدة للإنتاج ، كما ساعدت على تدعيم بعض الفروع الموجودة فعلا . وهذه النتيجة ليست بالضرورة من الاعتبارات التى ترجح جانب التسلح من الوجهة الاقتصادية ، ذلك أن التطور الصناعى لم يتجه دائماً الوجهة الصحيحة . إذ أن عدداً قليلاً من الدول كان يحتكر صنع الأسلحة الحربية ، أما معظم الدول فقد كان يعتمد على الأسلحة المستوردة من الخارج . ولم تبذل الدول الزراعية أية محاولات جدية لكى تصبح غير

معتمدة إلى حد ما على الدول الأخرى فى امداداتهـا من الأسلحة والذخائر . ولهذه الظاهرة أهميتها البالغة فى ظروف الحرب ، إذ حتى لو كانت كل دولة زراعية متحالفة مع بعض الدول الأخرى التى تصنع الأسلحة وتمونها بها ، فمن الممكن أن تنقطع هذه الموارد، لو أن الحرب عزلت الدولة الزراعية عن حليفاتها .

ومن ثم نجد أنه بينما ساعد سباق التسلح قبل الحرب الأولى على تدعيم الصناعة فى عدد قليل من بلاد العالم ، فإن ذلك قد استنفد موارد معظم البلاد الأخرى التى اعتمدت فى تسليحها على الاستيراد من الخارج ، كما عمل على تأخير تقدمها الصناعى . وعلى ذلك يمكننا أن نستنتج أن إنتاج الدول المتخلفة لم ينل أية فائدة اقتصادية تذكر من سباق التسلح قبل الحرب . ومن جهة أخرى فقد أدى سباق التسلح إلى تقدم بعض فروع الصناعة المتخصصة فى المعدات الحربية والبحرية تقدماً واسع الخطى فى البلاد الصناعية . ومع كل ذلك فإن المنافع الاقتصادية التى عادت على هذه البلاد من النهوض بصناعة الأسلحة والتخصص فيها كانت صورية أكثر منها حقيقية . فإن القدر الأكبر من القروض التى منحتها . هذه البلاد الصناعية لتمويل صادراتها من الأسلحة قد توقفت الدول المدينة عن الوفاء بقيمتها ، أو أن هذه القروض قد ألغيت فيما بعد . إذ لم تدفع روسيا شيئاً من القروض التى حصلت عليها لإقامة دعائم جيشها الحديث ، ولم تدفع تركيا وبلغاريا

ويوغوسلافيا إلا جزءاً يسيراً من القروض التى عقدتها مع المستثمرين الأجانب[1] .

ومن ثم يمكن القول بأن المساوىء الاقتصادية لسباق التسلح قد طغت على منافعها، مما يصح معه القول بان سباق التسلح ، ولئن ساهم إلى حد ما فى التقدم الصناعى قبل الحرب ، إلا أن الثمن الذى دفعته الدول المقرضة والمقترضة على السواء كان ثمنا فادحا .

1—For detailed study see Paul Einzig, «The Economics of Rearmament».

الفصل التاسع

مشكلة نزع السلاح

فى فترة السلم

لقد ناقشنا فى ختام الفصل السابق الآثار الاقتصادية لسباق التسلح قبل الحرب على المالية العامة للدولة وعلى التقدم الصناعى فى مختلف بلاد العالم ، وبقى علينا الآن أن نناقش مسألة خفض التسلح بعد إنتهاء الحرب والاتجاهات المختلفة للدول بصدد هذه المشكلة .

ولا ينظر البعض إلى مشكلة خفض التسلح على أنها مشكلة اقتصادية رئيسية ، إذ أنهم يولون اهتمامهم فقط بما إذا كان خفض التسلح يؤدى فعلا إلى سلام دائم، ولا يعنيهم إذا كانت النتائج الاقتصادية ملائمة أم غير ملائمة. غير أن هذا الاعتبار الثانى للمشكلة لا بد أن يوضع موضع الاعتبار من وجهة نظر رجال الاقتصاد على الأقل . ويرى البعض من الكتاب[1] أنه بينما يرغب الناس كافة فى أن يعيشوا فى سلام دائم، وأن لهذه الرغبة المقام الأول فى الأهداف الاجتماعية ، إلا أنهم يرغبون بعد ذلك فى أن يعيشوا فى رفاهة ورغد من العيش . ولذلك فلا مناص من أن نبحث فيما إذا كان خفض التسلح يحقق الرفاهية للمجتمع الإنسانى .

1—Paul Einzig, op. cit, pp. 4 et seq.

هناك فى الواقع من العوامل الاقتصادية المعروفة لدينا فى دراستنا النظرية ما قد يربط العلاقة بين الرفاهية وخفض التسلح . ومع ذلك فهذا لا يعنى أننا قد نصل إلى نتائج نهائية فى بحثنا هذا ، ذلك أن هناك عوامل اقتصادية أخرى تعمل عملها نتيجة لخفض التسلح، وتتأثر بعدد من العوامل الأخرى . ولذلك فالمشكلة تنطوى على كثير من التعقيدات، مما يجدر بنا أن نلمح إليها فى شىء من الإيجاز، وفى ضوء التجارب التى مرت بدول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ونقطة البدء فى تحليلنا هذا هو التعرف على الدول التى التجأت إلى خفض التسلح لدرجة كبيرة جداً بعد الحرب . لقد اضطرت ألمانيا وحليفاتها (باستثناء تركيا) أن تخفض من القوات المسلحة إلى الحد الذى يتفق مع صيانة الأمن والنظام فى داخل البلاد ، ولقد تبعتها الدانمرك بمحض إرادتها دون إلزام ، ثم اتبعت بعض الدول ، ومنها بريطانيا ، سياسة خفض التسلح .

ومن وجهة النظر الاقتصادية فقد كانت الدول التى عمدت إلى خفض قواتها المسلحة فى موقف تحسد عليه . فقد تخلص وزراء المالية من مشكلة تدبير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الحربى على نطاق واسع . وحتى لو أخذنا فى الحسبان التكاليف المرتفعة التى تتحملها أية دولة من مجموعة هذه الدول فى سبيل الاحتفاظ بجيش محترف ، فإن العبء الذى تتحمله فعلا لا يقارن بالأعباء الجسيمة التى لا زالت

تتحملها الدول التى لم تجر خفضا ملحوظا فى قواتها المسلحة . بل أن تخفيض بنود الإنفاق الحربى فى ميزانيات هذه الدول قد كان من الأسباب التى أدت إلى سهولة موازنة هذه الميزانيات ، وينطبق ذلك على ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا بعد تثبيت أسعار عملاتها .

غير أن الناحية المالية لخفض التسلح ليست وحدها الناحية الجديرة بالاعتبار لدى مناقشة اقتصاديات خفض التسلح . إذ أنه يمكن تخليص عدد كبير من الرجال من الاشتغال بالصناعات الحربية أو من العمل بالوظائف العسكرية . ويلاحظ أهمية هذا الاعتبار فى الدول التى تحتفظ بجيوش ضخمة عاملة ، فيمتنع على مئات الآلاف من الرجال الاشتغال بعمل منتج لفترة محدودة من الزمن . ولو هبط عدد هؤلاء الرجال فى المجتمع ، فإن النسبة بين من يشتغلون بأعمال منتجة ومن يشتغلون بأعمال غير منتجة ستتغير فى صالح المجموعة الأولى . وينطبق ذلك أيضاً على العمال الذين يشتغلون بصنع المواد التى يحتاج إليها الجيش العامل . ولذلك فإننا نتوقع أن نتيجة اتباع الدول الكبرى لسياسة خفض التسلح لا تنطوى على تحسن ملحوظ فى أوضاع ميزانياتها وسهولة توازنها وتدعيم مالياتها العامة فحسب ، بل تنطوى أيضا على تحسن فى مستوى المعيشة، عندما يتحول جزء كبير من الأيدى العاملة من الإنتاج الحربى إلى إنتاج السلع المدنية .

ولسوء الحظ فما حدث فعلا يختلف عما يمكن أن نتوقعه نظريا .

إذ بينما أفادت ميزانيات هذه الدول من خفض التسلح إفادة لا يستهان بها ، فإن أحوالها الاقتصادية بوجه عام لم يطرأ عليها تحسن ملحوظ كنتيجة طبيعية لهذا التحسن فى ماليتها العامة . إذ على الرغم من النقص الكبير فى إنفاق ألمانيا الحربى ، فإن عملتها قد تدهورت بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٣ ، ولقد نجم عن ذلك أن عانى الشعب الألمانى من البؤس الاقتصادى ما تناقله المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون . فلقد حالت تعويضات الحرب التى فرضت على ألمانيا كعقوبة اقتصادية دون أن تفيد من الوفر فى ميزانياتها العامة ، وهو المترتب على خفض التسلح فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣١ . وأما عن الزيادة فى رفاهة الشعب عن طريق تحويل الأيدى العاملة إلى الأعمال المنتجة ، فلم نجد أثراً لذلك فى اقتصاديات ألمانيا بعد الحرب الأولى . ولقد كان من الممكن إبان حمى التضخم النقدى امتصاص كثير من الأيدى العاملة بعد تسريح الجيوش ، غير أن البطالة تفشت بشكل منقطع النظير حتى قبل بدء الكساد الاقتصادى فى العالم عام ١٩٢٩ . ولقد كانت هذه البطالة صدى للأوضاع الدولية التى أحاقت ببريطانيا هى الأخرى ، فارتفع رقم البطالة إلى حوالى مليون نسمة، قبل أن تمسك الأزمة بخناق العالم أجمع . أما الزيادة فى البطالة فى ألمانيا خلال سنوات الرخاء فكانت تعزى إلى ما يسميه الاقتصاديون « الترشيد الصناعى » . (١)

1—Rationalisation in industries.

والترشيد لا يؤدى إلى بطالة كبيرة إلا إلى كان على نطاق واسع جداً، وكان تنفيذه بلا خطة محكمة مرسومة ، وبغض النظر عن آثاره على أحوال الطبقة العاملة . وهذا هو ما حدث فعلا فى ألمانيا . فقد كانت نتيجة الترشيد الصناعى أن أصبح مئات الألوف من العمال متعطلين عن العمل ، وبدلا من أن يتيح خفض التسلح الفرصة لامتصاص العمال ، ممن كانوا يشتغلون من قبل فى القطاع الحربى ، فى أعمال مدنية منتجة ، فإن النظام الاقتصادى الألمانى قد عجز عن تحويل هؤلاء إلى الأعمال المنتجة التى تزيد من حجم الرفاهة العامة بزيادة حجم السلع المدنية . بل أن هذا النظام قد عجز عن ضمان توظف جميع العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل بأعمال منتجة فى القطاع المدنى .

ولقد كنا نتحدث عن آثار خفض التسلح فى دولة كألمانيا كانت ملزمة بإجراء هذا الخفض . ولكن هناك دول أخرى كبريطانيا قد عمدت إلى خفض التسلح إلى حد كبير بمحض إرادتها ، ومع ذلك فلا يمكن القول فى مثل حالة بريطانيا أن هذا الإجراء كان ذا آثار طيبة على اقتصادها القومى . فى هذه الحالة ، كما فى حالة الدول التى أرغمت على نزع السلاح ، كانت ثمة عوامل أخرى تلاشى أية آثار اقتصادية نافعة قد تنشأ عن طريق خفض التسلح .

ومن المسلم به أن الرغبة فى تحسين المالية العامة لبريطانيا هى ما دعاها إلى أن تغالى فى خفض التسلح . ونحن لا نجادل بأن بريطانيا قد كانت

متأثرة تأثراً بالغاً بالرغبة والأمل فى أن تحذو الدول الأخرى حذوها بعد خفض قواتها البحرية والامتناع عن تدعيم قوة سلاحها الجوى . ومع ذلك فلا شك أن السبب الرئيسى المباشر هو ضرورة تدعيم ماليتها العامة بالاقتصاد والوفر الكبير فى بنود الإنفاق العام على القطاع الحربى . كان الدين العام وقتئذ قد بلغ أرقاماً خيالية، بينما كانت الضريبة على الدخل تتراوح بين أربعة وخمسة شلنات فى الجنيه فى خلال فترة ما بعد الحرب ، وإزاء ذلك فلم تكن بريطانيا بمستطيعة حقاً أن تجارى الدول الأخرى فى مجال التسلح . وقد ترتب فعلا على عودة الاسترلينى إلى سعر التعادل الذى كان سائداً قبل الحرب ، وعلى هبوط الأسعار العالمية تبعاً لذلك ، أن تزايد العبء الحقيقى للدين العام ، وزادت ضريبة الدخل مرة أخرى . ونظراً لهذه الاعتبارات فى السياسة الداخلية ، فقد كان من المتعذر حقاً أن تعمد بريطانيا إلى إنقاص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، ولم يكن أمامها من سبيل إلا الوفر فى الإنفاق الحربى على التسلح .

لم تكن تفكر بريطانيا إذن فى إضافة ملايين أخرى إلى حجم الدين العام ، أو كانت تذهب إلى مجرد التفكير فى زيادة ضريبة الدخل إلى أكثر من خمسة شلنات فى الجنيه ، وعلى ذلك فلم يبدو أمامها من وسيلة أخرى لتمويل حرب جديدة إلا التضخم الذى كانت قد شهدته أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى . غير أن بريطانيا لا يمكن أن

تلجأ إلى هذه الطريقة إلا فى حالة الضرورة القصوى والظروف الاستثنائية التى ترغمها على دخول حرب دفاعية مع دولة أجنبية معتدية . ولم يكن يبدو فى الأفق السياسى، فى الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٣٣، احتمال هجوم أية دولة على الجزيرة البريطانية ، ولذلك كانت القوات المسلحة البريطانية فى خلال هذه الفترة لا تعدو أن تكون بمثابة خدمة كمالية تقدِّم لمستشار الخزانة مجالا كبيراً للوفر فيها . وليس هناك إذن من شك أن الميزانية العامة البريطانية فى فترة ما بين الحربين قد أفادت فائدة كبرى من اتباع بريطانيا لسياسة خفض التسلح ، ولو أن أثرها لم يمتد إلى تحسين الاقتصاد القومى فى هذه البلاد .

وفى ضوء هذه الأحداث التاريخية ، يتضح لنا أن بريطانيا قد فشلت فى سياسة خفض التسلح، سواء من وجهة النظر السياسية أو الاقتصادية . لقد كانت بريطانيا تأمل سياسيا أن تحذو الدول الأوروبية حذوها فى اتباع هذه السياسة . ومع ذلك فإننا نجد فى فرنسا وبولندا وإيطاليا وروسيا السوفيتية واليابان أن التسلح كان قائماً على قدم وساق ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت عليها فكرة الطموح إلى أن تكون لها أقوى قوة بحرية فى العالم بأسره .

وأما فشل سياسة خفض التسلح فى المجال الاقتصادى ، فهو وإن كان حقيقة واقعة فى كل من ألمانيا وبريطانيا للأسباب التى ألمعنا إليها من قبل ، إلا أنه يجب ألا نرتب نتائج عامة نهائية فى ضوء ما حدث

فعلا فى دولة أو أخرى . وقد يتبادر إلى الذهن أنه من المتعذر حقاً أن تحصل الدولة على أية منافع اقتصادية عن طريق خفض التسلح ، إلا أنه لو كانت الظروف ملائمة حقاً ، بمعنى أنه لا توجد من العوامل الأخرى ما يلاشى الآثار الطيبة لهذه السياسة ، فقد تؤدى فعلا إلى زيادة الرفاهة العامة وارتفاع مستوى المعيشة . فإذا حدث فى الفترة الانتقالية أن كان الشعب بأسره موظفا توظفا كاملا ، فإن تحويل بعض الأيدى العاملة من صناعة الأسلحة وذخائر الحرب إلى الإنتاج المدنى الإنشائى لابد أن يؤدى إلى رفع مستوى معيشة هذا الشعب .

غير أن بريطانيا أو ألمانيا لم تنعم بمثل هذه الظروف الملائمة . فلو تصادف مثلا أن تم خفض القوات المحاربة فى ظروف الرواج التجارى إبان الفترة الانتقالية بعد انتهاء الحرب ، وكانت الأيدى العاملة مشتغلة جميعاً بالأعمال المنتجة ، فقد تتحقق المنافع الاقتصادية من جراء خفض التسلح وتبدو واضحة للعيان . ومع ذلك فيجب ألا نسرف فى التفاؤل ، إذ لو أنه فى خلال مرحلة الرواج التجارى وجد العمال الذين أنهوا خدمتهم بالقوات المسلحة أو بالصناعات الحربية مجالا للعمل فى مختلف فروع الصناعة بعد تنفيذ سياسة خفض التسلح ، فإن مرحلة الكساد التى قد تعقب مرحلة الرواج على مدار الدورة التجارية قد تقذف بهؤلاء العمال خارج الصناعة . ولذلك فإن التعطل الواسع النطاق هو النتيجة الحتمية فى النهاية ، سواء توافق خفض

التسلح مع مرحلة الكساد أو مرحلة الرواج التجارى الذى يعقبه الكساد .

ولقد كنا نناقش حتى الآن الآثار الاقتصادية لسياسة خفض التسلح بعد الحرب ، ولكى نستكمل الصورة التى رسمناها للفترة الانتقالية يجدر بنا بعد ذلك أن نبحث فى مدى تأثير سياسة التسلح بعد الحرب على الأوضاع الاقتصادية للدولة التى تنساق وراء هذه السياسة . ومن الضرورى فى هذا الصدد أن نفرق بين الدول التى يسمح لها وضعها الاقتصادى بصنع أسلحتها وذخائرها — أو على الأقل جزء كبير منها — وبين تلك التى تعتمد فى تدعيم جيوشها على ما تستورده من الأسلحة المصنوعة فى الخارج . وتضم المجموعة الأولى كل من فرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا واليابان ، أما المجموعة الثانية فتضم كلا من بولندا ويوغوسلافيا ورومانيا ودول البلطيق . أما روسيا السوفيتية فقد تحولت بعد الحرب العالمية الأولى من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للأسلحة والذخائر الحربية .

لنتخذ فرنسا مثالا لحالة دولة اتبعت سياسة التسلح بعد انتهاء الحرب . لم تكن البطالة فى خلال السنوات الخمس التى أعقبت الحرب الأولى إلا فى نطاق ضيق محدود جداً . وكان يُعزى ذلك إلى الأعمال الإنشائية التى قامت بها فرنسا لتعمير المناطق التى خربتها الحرب ، ولقد توسعت فى هذه الأعمال وأنفقت عليها أموالا طائلة

وكانت تأمل فى أن التعويضات الألمانية قد تعوضها عن هذا البذخ والإسراف . ولقد عرضت ألمانيا أن تجرى بنفسها هذه الأعمال الإنشائية وتزودها بالرجال والمعدات الألمانية عوضاً عن التعويضات النقدية لفرنسا ، ولكن الأخيرة أعرضت عن هذا الاقتراح حرصاً منها على أن تخص الصناعات الفرنسية بفوائد هذا التوسع فى الأعمال الإنشائية .

وعلى ذلك فقد كانت الصناعات الفرنسية تشتغل لأقصى طاقتها الإنتاجية ، مما دعا إلى أن تستورد فرنسا مئات الآلاف من العمال الأجانب لسد النقص فى الأيدى العاملة . وقد أدت هذه الزيادة فى عدد العمال إلى زيادة فى عدد المستهلكين ، وبذلك توزعت الفائدة من الأعمال الإنشائية الإضافية على عدد أكبر ، وقد أستتبع ذلك أن أصبح مستوى المعيشة أقل مما لو بلغه دون الزيادة فى عدد المستهلكين . وكان من الممكن الارتفاع بمستوى المعيشة إلى أعلى مما بلغه فعلا،لو أمكن تحقيق الزيادة فى الأيدى العاملة عن طريق تسريح بعض القوات المسلحة وتوظيفهم فى الأعمال الإنشائية الإضافية بدلا من استيراد عدد مناظر من العمال الأجانب .

وبدلا من أن تجنح فرنسا إلى خفض المسلح ، فقد زادت من قواتها المسلحة فى جميع الميادين . فلقد أنفقت الأموال الطائلة على إنشاء نظام فريد لتحصين الحدود الشرقية ، وفضلا عن ذلك فقد أنشأت سلاحا قوياً للطيران الفرنسى ، أما سلاحها البحرى فقد أصبح

ينافس السلاح البحرى الإيطالى منافسة قوية . وبفضل هذا الإنفاق الحكومى على القطاع الحربى ، فقد احتفظت هذه البلاد باقتصاد مزدهر وتجارة رائجة حتى بعد اتباع سياسة تثبيت العملة . ولم تظهر فى فرنسا بوادر الأزمة والكساد التجارى إلا بعد عام ١٩٣٢ . ويمكن أن نفسر فترة الرخاء الطويلة فى فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٣٢ بأنها انعكاس للآثار الاقتصادية لهبوط القيمة الخارجية للعملة الفرنسية وهى الفرنك . غير أن سياسة المضى فى التسلح لا بد هى الأخرى أنها ساهمت فى تحقيق هذه الأحوال المزدهرة . فلو أن هذه السياسة لم تتبع فى فرنسا ، لتعطل عدد كبير من العمال بعد انتهاء الأعمال الإنشائية الإضافية فى عام ١٩٢٦ .

وتقريراً للواقع فقد حققت الميزانية العامة فى فرنسا إبان تلك الفترة زيادة فى الإيرادات على المصروفات ، كما نجحت إدارة الخزانة فى خلق فائض كبير فى الميزانية . وقد يحق لنا القول بأنه لو لجأت فرنسا إلى سياسة خفض التسلح ، لأمكن زيادة هذا الفائض بنسبة أكبر ، ولأمكن إرجاع هذا الفائض إلى الشعب الفرنسى إما فى صورة نقص فى حصيلة الضرائب وإما فى شكل زيادة فى أوجه الإنفاق الأخرى . وقد يبدو لنا من الناحية النظرية أن خفض الضرائب إنما يؤدى إلى زيادة فى القوة الشرائية وفى الإنفاق الكلى تبعاً لذلك، وقد ينتج ذلك نفس الآثار الاقتصادية التى قد ينتجها الإنفاق

الحكومى على التسلح . أما من الناحية العملية فقد لا تتحقق هـــذه النتائج . إن الشعب الفرنسى يميل بطبيعته إلى الوفر فى إنفاقه وميله للادخار ، ولذلك فإن النقص فى الضرائب قد لا يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع ، بل إلى الزيادة فى الادخار والاكتناز .

ونخلص من هذه المناقشة إلى أن التسلح فى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قد عاد عليها ببعض الفوائد التى لا يمكن تجاهلها ، فقد ازدهر اقتصادها القومى بوجه عام وبلغ التوظف أقصى مداه . وقد يمكن القول بأن الإنفاق الفرنسى على التسلح كان بمثابة إعانة مقنعة أبقت على الصناعات الفرنسية نشاطها على مستوى عال من التوظف ، فى وقت كان لا بد أن تشعر فيه بوطأة الكساد العالمى الذى أحاق بمعظم الدول .

ولا بد أن تسوقنا هـذه النتيجة إلى البحث فى الناحية الأدبية لتجارة الأسلحة . إذ كثيراً ما ينعت صناع الأسلحة الحربية بأدنى الصفات الإنسانية ، فيقال عنهم أنهم عديمى الضمير ، وأن نزعة الشر متأصلة فى نفوسهم ، لا لأنهم يجمعون الثروات الضخمة على أشلاء ضحايا الحرب ، بل لأنهم لا يتورعون عن ارتكاب أية رذيلة أو جريمة فى سبيل بيع منتجاتهم الحربية . ويتهمهم البعض بأنهم يثيرون الحروب بين الدول بشتى الوسائل الوضيعة ، حتى تتاح لهم الفرصة لبيع سلعهم لكل من يطلبها من الفريقين المتعاديين . فالرشوة والتجسس وإثارة

الثورات واستئجار القتلة والسفاحين هى من بين الوسائل التى يتذرع بها منتجو الأسلحة لتحقيق أهدافهم المادية . وقد يعتبرهم أنصار السلام العالمى فى نفس المستوى من الخلق المرذول كمستوى تجار الرقيق الأبيض أو مهربى المخدرات .

وسواء أكانت التجارة الدولية فى الأسلحة تجارة لا تقرها المبادىء الأخلاقية والقيم الأدبية الرفيعة أم أنها تجارة يقرها الضمير العالمى ، فعلم الأخلاق هو الذى يختص ببحث هذه الناحية من مشكلة التسلح . أما ما يعنينا هنا فى واقع الأمر فهو أن تجارة الأسلحة نافعة بكل تأكيد للدول المصدرة لها ، إذ أنها تفتح مجالا كبيراً لتوظيف آلاف من العمال . ولكن لو نظرنا إلى الدول المصدرة للأسلحة نظرة عامة، فإن المنافع الاقتصادية التى تعود علينا من تصدير هذا النوع الحربى من السلع مسألة جديرة بالبحث الدقيق . ذلك أن الدول التى تستورد هذه السلع من الخارج، وتنفق على شرائها أموالا طائلة هى فى الواقع فى مركز يسمح لها بشراء سلع أخرى تعود على شعوبها بزيادة فى رفاهيتها الاقتصادية وارتفاع فى مستوى معيشتها . كما أن الدول المصدرة تستطيع فى نفس الوقت أن تستعيض عن إنتاج السلع الحربية للتصدير بإنتاج سلع أخرى لنفس الغرض مع الاحتفاظ بحجم الإنتاج الكلى والتوظف عند مستواه الجارى . وبعبارة أخرى فلو كان السلام الدائم فى ربوع العالم حقيقة واقعة بدلا من أن يكون حلماً يداعب أفكار الجماعات الإنسانية ، لأمكن لشعوب العالم كافة أن تنعم بالمزيد

من طيبات الحياة . وبدلا من أن يخصص العالم جزءاً لا يستهان به من موارده الإنتاجية فى صناعة الطائرات والدبابات والمدافع ، فإنه يخصصها للزيادة فى إنتاج مايحتاج إليه من سلع مختلفة ترفع من مستوى معيشة شعوبه ، وتحقق لها أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية .

ومع ذلك فالتسلح . وإن عاد ببعض المساوىء الاقتصادية للدول المستوردة للأسلحة ، فإنه يحقق بعض المنافع الاقتصادية لها فى نفس الوقت . فكل دولة فى هذه المجموعة تسعى جاهدة لأن تكتفى نفسها بنفسها فى الحصول على حاجياتها الحربية المختلفة ، وقد يؤدى ذلك إلى إقامة كثير من الصناعات التى تخدم هذه الأغراض العسكرية وتدعم اقتصاد البلاد فى نفس الوقت. وعلى أية حال فحاجيات الجيوش الحديثة ليست مقصورة على الذخائر والأسلحة ، بل أنها تشتمل على أنواع عديدة مختلفة من المصنوعات كالمنسوجات والأطعمة المحفوظة والسلع المصنوعة من الجلود . وفى كثير من الحالات قد لا تكفى احتياجات السكان المدنين وحدهم لإقامة مثل هذه الصناعات الهامة . ولكن رغبة الحكومة فى إنتاج هذه السلع لإمداد الجيش بها قد تحفز على إقامة المصانع التى لا تشبع حاجة الرجال العسكريين إليها فحسب ، بل أنها تشبع أيضاً حاجة السكان المدنيين. ولعل التصنيع الجزئى لكل من بولندا ورومانيا مثلا ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أبلغ مثال على مدى ما يؤدى إليه التسلح من تدعيم الصناعة بوجه عام .

الجزء الثاني

الجوانب الاقتصادية

للأشكال الحديثة للأمن والدفاع القومي

الفصل العاشر

اقتصاديات التحالف العسكرى

إن وجود الاحلاف ومحاولات تحسين فاعليتها يخلق بمجموعة خاصة من المشكلات فى تخطيط الدفاع ، وتشمل هذه المجموعة توزيع الأعمال الدفاعية بين الدول المحايدة ، وذلك لتحقيق التخصص الاقتصادى والاشتراك فى تحمل أعباء الدفاع بطريقة متساوية مع تعديل الخطط المحلية للدولة لكى تتناسب مع الأهداف المقدمة من الحلف .

ولتفهم المشكلات الاقتصادية للحلفاء يجب النظر إلى الاتحاد الفيدرالى على أنه الإطار السياسى الذى يمكن أن يعمل فى داخله أى تحالف عسكرى ، ويظهر هذا فى الدور الذى لعبته الدول المتحالفة دولياً ، والذى يشبه الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق البرنامج العسكرى القومى . إذ أن توزيع الأعمال العسكرية والتدابير المالية هى دائماً وظائف فيدرالية . وعلى ذلك فإن الوظيفة الوحيدة التى تحتكرها الحكومة المركزية هى توجيه الأهداف العسكرية . هذا بالإضافة إلى أن توجيه هذه الأهداف

لا يعتبر الوظيفة الوحيدة للتى تحتكرها الحكومة المركزية ، بل بالعكس فإن وجودها يعتمد على الكثير من الوظائف الفيدرالية .

ومن الملاحظ أن الدول عندما تنضم إلى أى تحالف تنظر دائماً إلى زيادة قوتها أكثر من خوفها من الإندماج فى حرب لا دخل لها فيها، ففى كثير من الدول نجد أن الإنتاج لا يقسم بالتساوى على أجزاء أى حلف من الأحلاف .

إن المشكلة الاقتصادية الرئيسية التى تواجه أية دولة من دول الحلف هى كيفية الحصول على أعلى درجات الكفاءة ، وتتفرع من هذه المشكلة مشكلة أخرى ، أو عدد من المشكلات الفرعية ، كتكافؤ المساهمات القومية فى شئون الدفاع والأمن القومى .

وإذا كان من الواجب على الأفراد ذوى الدخل المرتفع نسبياً أن يساهموا فى تدعيم برامج الحكومة للنهوض بالدفاع والأمن القومى بنسبة أكبر من مساهمة الأفراد ذوى الدخل المنخفض نسبياً ، فى أية دولة أو منطقة من مناطق الدولة ، فإن نظام الضرائب سيستوعب نسبة عالية من دخل الأفراد ذوى الدخول المرتفعة . ويبدو هذا واضحاً فى الاتحاد الفيدرالى الذى يضم الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ نجد أن سكان مدينة نيويورك يساهمون فى تدعيم البرنامج الفيدرالى للدفاع والأمن القومى مساهمة أكبر بكثير من مدينة ميسيسبى مثلا . والأمر كذلك بين الدول المتحالفة عسكرياً ، إذ أن الدولة التى يكون فيها متوسط الدخل مرتفعاً نسبياً

تسهم بنسبة أكبر من الدولة التى يكون فيها متوسط الدخل منخفضاً نسبياً .

تشعب المصالح القومية

كما أن الفائدة المشتركة نتيجة التخصصات العسكرية تتفاوت نتيجة لتطور السياسة الخارجية التى ترمى إلى تحقيق الأهداف المشتركة للحلفاء ، ألا وهى تحالف بعض الدول لمواجهة أى تهديد أو عدوان خارجى ، وهذا يكون دائماً نتيجة للثقة المطلقة المتبادلة بين الدول بعضها والبعض الآخر فى نطاق الحلف الواحد .

أما إذا انعدمت هذه الثقة فإن هذا سيؤدى إلى تحطيم أو هدم أى تحالف عسكرى، ومن نافلة القول أن نذكر بأن توافر الثقة المطلقة قد يؤدى إلى اندماج بعض الدول فى بعضها البعض إندماجا كاملا ، كما لو كانت دولة واحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بدلا من انضمامها إلى بعضها البعض فى صورة حلف عسكرى . ولكن نجد عادة أن الثقة المتبادلة لا تصل دائماً إلى حد الكمال ، على الرغم من أن توفرها قد يؤدى إلى إرتفاع مستوى الأمن القومى، دون أية زيادة فى الميزانية العسكرية للدولة الواحدة. إذ أن أى دولة من دول الحلف لا تستطيع بمفردها أن ترتفع بمستوى الأمن القومى ، ولكنها تستطيع أن تسهم فيه .

ولذلك يؤكد الخبراء العسكريون[1] أن محاولات الوصول إلى الاكتفاء الذاتى بالنسبة للمسائل العسكرية سيؤدى إلى عدم إستقرار الأمن القومى فى النهاية ، على الرغم من إرتفاع نفقات الدفاع التى ستتحملها الدولة فى سبيل ذلك .

ويضرب الخبراء مثلا على ذلك أن قواعد الحلفاء لتموين الطائرات الأمريكية بالوقود قد ساعدت الولايات المتحدة إلى حد بعيد فى إرغام الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٠ على تشتيت قواته الجوية فى مساحات شاسعة نتيجة للتفوق الجغرافى الذى كانت الولايات المتحدة تتمتع به فى حرب الفضاء الاستراتيجية . أما فى حالة عدم وجود هذه القواعد فقد كان لزاما على السلطات العسكرية الأمريكية أن تضع طائرات ذات المدى الواسع ، أو الصواريخ ، والكثير من حاملات الوقود ، وما شابه ذلك ، مع مراعاة الاقتصاد فى نفقات تدعيم هذا الأسطول الجوى .

ومن ثم يخلص الخبراء إلى أن تشعب الأغراض العسكرية بين دول الحلفاء قد لا يعود بالفائدة الكبيرة ، إلا أن هناك بعض الفوائد التى قد تكون نتيجة إدماج بعض الأنشطة الحربية — وهذا هو الوضع ،

---

١ — رأى الخبراء العسكريين فى نصف الكرة الغربى ، ممن يؤيدون سياسة الأحلاف العسكرية ، كنوع من الاستراتيجية الحديثة التى تصون مصالح الغرب عسكرياً إزاء الكتلة الشرقية .

لو تضافرت الاستعدادات الحربية لمواجهة أى تهديد مباشر — كما يخلص هؤلاء إلى أن أية دولة من دول الحلفاء لن تستطيع أن تواجه التهديد وحدها دون مساعدة قوات الحلفاء المشتركة ذات المستوى العالى من التدريب ، ونتيجة لهذا فهناك بعض النواحى الاقتصادية المشتركة التى قد تجد طريقها إلى الوجود .

وإذا طلب من إحدى دول الحلفاء أن تسهم فى الحرب ، عن طريق تقديم الطائرات وقاذفات القنابل وحاملات الطائرات ، فإن هذا لن يكفى ـ فى رأى خبراء الغرب ـ إذ يجب إلى جانب هذه المساهمة تقديم بعض الفرق العسكرية . غير أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال طلب المساهمة الكاملة من أى دولة من دول الحلف فى أى وقت ، ذلك لأن الفرق العسكرية قد لا تكون على أهبة الاستعداد لمثل هذا العمل المفاجىء ، وهذا إلى جانب أن تخصص مثل هذه الدولة فى إعداد الصواريخ والطائرات قد لا يساعدها على تحويل نشاطها إلى إعداد الفرق العسكرية .

وبفرض أن دولة ما من الدول اقترحت تقديم قاذفات القنابل للحلف ، فإن المبالغ التى ستحصل عليها سنويا فى مقابل تقديم هذه المعدات الحربية ستتضاءل تدريجاً ، وذلك نظراً لأن هناك دولا أخرى قد تعرض مساهماتها فى هذه الناحية بالذات من نواحى الإنتاج الحربى .

ولهذا تحاول دائما دول الحلفاء أن تشكل قواتها العسكرية بطريقة تتمشى مع الأغراض المشتركة للحلف ، ولكن رغم أن بعض الدول يسعى للحصول على نصيب أكبر عن طريق إنتاج العتاد الحربى بدلا من الفرق العسكرية ، فإنها تصل فى النهاية إلى أنه يجب مراعاة المصالح المشتركة للحلف . ولكن يجب ملاحظة أن هناك الكثير من الأغراض التى لا توافق عليها دول الحلفاء بصورة جماعية . ومن أمثلة الأحلاف ذات الغرض الجماعى الموحد ، حلف شمال الأطلنطى الذى يهدف إلى حماية غرب أوروبا من الغزو السوفيتى ، وبناء على ذلك فقد تم إنشاء قوى ضاربة مشتركة من الدول الأعضاء فى الحلف.

التخصص المادى

بما أن الدول المتحالفة تحاول دائماً الاعتماد على القوة المشتركة للحلف فى الأعمال العسكرية ، فقد اتجه معظم هذه الدول إلى تأكيد أهمية المبدأ الاقتصادى العام الذى نادى به آدم سميث والكتاب التقليديون ، وهو مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، وإنما فى مجال النشاط الحربى ، أى إنتاج المعدات الحربية. فإذا فرضنا أن دولة (ا) قد قررت إمداد الحلف بعدد من فرقها العسكرية ، فإننا نجد فى نفس الوقت أن هـــذه الدولة ستعتمد على دولة أخرى (ب) لإمدادها بالمدفعية قليلة التكاليف ، على أن تكون تحت تصرف الدولة (ا) وجنودها أينما كانوا . وذلك باعتبارها جزءاً من أدوات القيادة الدفاعية

المشتركة. ومن ثم فإذا اضطرت دولة من الدول الى سرعة الدفاع عن نفسها ، عن طريق استخدام الأسلحة التى لديها عند نشوب الحرب فجأة ، فإن خطورة الاعتماد على المساعدة الخارجية ستقل ، وقد تتلاشى جزئيا أو كليا . واذا فرض أن الخوف من نشوب حرب عارمة ، كالحرب العالمية الثالثة ، قد يسيطر على التخطيط العسكرى الراهن ، فإن فكرة الهجوم المفاجىء على مواقع الإنتاج لا بد أن تثير نوعا من التخصص الداخلى فى الحلف .

ومن ثم فإننا نجد أنه لو كانت احدى دول الحلفاء تبعد عن العدو ، فإنها تمتاز بقدرتها على إنتاج الأسلحة ، وذلك نتيجة لعدم تأثرها بقنابل العدو وجنوده ، مما سيساعد على سلامة الإنتاج ، وفى هذه الحالة فإن الدولة ستميل إلى الاعتماد على التخصص فى إنتاجها. أما اذا تلاشى هذا النوع من الأمن النسبى، فإن احتمال التخصص يفقد الكثير من فاعليته تبعا لذلك .

بيد أن التخصص يجب أن يؤدى الغرض منه، وهو انتاج الأسلحة بأقل التكاليف فى وقت السلم . وهنا قد تحاول كل دولة حليفة أن تظل هى الحكم الأخير بالنسبة لمصالحها وكيفية استخدام مواردها ، ولكن بالنسبة للقوات العسكرية فلا مناص لها من أن تتقبل نصائح الخبراء الدوليين عن الموارد الاقتصادية لتوفير الأسلحة .

ويلاحظ الخبراء العسكريون أن إنتاج الأسلحة فى وقتنا الحاضر

متنوع تنوعاً ملحوظاً بالنسبة للمنتجات الأخرى، مما يتطلب بالضرورة المهارة الدولية والمواد الخام اللازمة لهذا الإنتاج الحربى. ومن الملاحظ أيضا أن الدولة التى تسمح مواردها بإنتاج نوع معين من الأسلحة تتفوق على دولة أخرى تنتج نوعاً آخر من الأسلحة. ويتضح من ذلك أن المكاسب المشتركة نتيجة للتخصص ستكون بلا ريب بعيدة المدى، وذلك نتيجة لأن الدول المتحالفة تستطيع أن تنعم بالمزايا المترتبة على التخصص الدولى فى مجال الإنتاج الحربى، وهى نفس المزايا المترتبة على التخصص الدولى فى إنتاج سلع السلم (السلع المدنية). ويزعم بعض الخبراء العسكريون أن الوفور التى تتحقق من التخصص فى إنتاج المنتجات العسكرية على المدى الواسع، لإشباع حاجة الدولة المنتجة نفسها، والدول الحليفة معا، الى الأمن والدفاع القومى، قد تكون أوسع نطاقا وأكثر فاعلية من الوفور المحققة فى إنتاج المنتجات المدنية، بما يكون له انعكاسه الواضح فى خفض تكاليف الإنتاج الى حد كبير.

هذا مع ملاحظة أن إنتاج بعض المنتجات، كالقذائف، قد لا يتكلف نفقات باهظة فى حد ذاته، إلا أنه فى حالة نقل هذه القذائف من مكان الى آخر، فإن النفقات تزيد بعض الشىء، مما قد يؤدى الى محاولة كل دولة متحالفة إنتاج مثل هذه القذائف بنفسها وعلى نطاق واسع. ومع ذلك فإنه يمكن القول بوجه عام أن تكاليف إنتاج الطائرة أو القذيفة

الواحدة تختلف باختلاف حجم الإنتاج من هذه الأسلحة ، إذ كلما زاد الإنتاج منها ، قلت تكلفة الوحدة ، نظراً لتوزيع النفقات الثابتة للإنتاج على عدد متزايد من الوحدات المنتجة .

وقد حدث فى الفترة التى أعقبت الحرب أن تكاليف إنتاج الطائرة المقاتلة فى الولايات المتحدة قد انخفضت نتيجة لزيادة إنتاج هذا النوع من الطائرات ، ولذلك فإنه يبدو من الأفضل ـ فى رأى خبراء الغرب ـ أن تشترك الدول المتحالفة فى إنتاج مثل هذه الطائرات بتركيز هذ النوع من الإنتاج الحربى فى دولة واحدة من دول الحلف ، لتحقيق الوفور الكبيرة فى الإنتاج المترتبة على ضخامته ، على أن توزع هذه الوفور على الدول المتحالفة ، بنسبة ما تحصل عليه من وحدات هذا الناتج .

وهناك إحتمالات كثيرة تدور حول أى من الدول تتولى تقسيم هذه الوفور المحققة فى الإنتاج ، والحل الأوفق لهذه المشكلة فى رأى بعض خبراء الغرب هو أن تتولى الدولة المستفيدة من إنتاج هذه المنتجات الحربية دفع تلك الوفور . وهذا يعتبر فى حد ذاته حلا وسطاً ، ذلك لأن بعض الدول المتحالفة لا تثق ببعضها البعض ، مما يدعوها إلى الاحتفاظ بعدد كبير من قواتها ، كما لو كان هذا الحلف لا وجود له . غير أن هذا الحل مناسب جداً من وجهة نظر الجانب المنتج لهذه المعدات ، وخاصة إذا تخصص فى إنتاج هذا النوع من

المعدات . وقد يبدو من السهل بيع الأسلحة للدول المحايدة ، ولكن الالتزام بعملية الدفاع المشترك تعتبر جوهر سياسة الحلفاء .

تخصيص القوات المحاربة

وما دام جوهر سياسة الحلفاء يقوم على الالتزام بعملية الدفاع المشترك، فلا بد من تركيز الاهتمام حول إعداد القوات العسكرية بشكل يقابل كل الاحتمالات ، وخاصة أحوال الاعتداء الخارجى . وهنا يذكر الخبراء العسكريون أنه عند إنشاء حلف شمال الأطلنطى كان الأمل معقوداً على التحذير الانتقامى الذى أعلنته قوات السلاح الجوى الأمريكى لإعاقة الهجوم السوفيتى — وقد أعد الجيش والقوات المشتركة بشكل يقصد به حماية أوربا من الغزو ، حتى فى حالة عدم وجود عائق أمام السوفييت . وقد كانت الدول الأوروبية الداخلة فى نطاق هذا الحلف تتولى تموين قوات الحلف بالمعدات ، مما ساعد على نجاح خطة الحلف ، كما كانت نفقات قوات هذه الدول أقل من نفقات نقل قوات أمريكية أخرى إلى مواقع العدوان فى حالة وقوعه.

وقد كان لاحتكار الولايات المتحدة للقوى النووية الأثر الكبير فى إمداد القوات الجوية بهذه الأسلحة ، إلى جانب قاذفات القنابل بعيدة المدى . ولكن بمرور الوقت كثرت المناقشات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستبقى الدولة الوحيدة المحتكرة للقوى النووية الاستيراتيجية .

وفى الوقت الذى كانت فيه دول الحلف تستطيع إعداد قوات عسكرية مما لديها ، كان الاتحاد السوفيتى يملك الكثير لزيادة حجم قواته فى أى وقت يشاء . وبذلك أصبحت المشكلة فى ذلك الوقت هى حماية القوى الضاربة لأى دولة ، حتى تضمن رد العدوان الهجومى عليها فى أى لحظة .

وبذلك كان من الأفضل أن تختفى قاعدة القوات الضاربة خلف شبكة كبيرة من الرادار ، مما سيدعو العدو لاستخدام الكثير من القاذفات السريعة بعيدة المدى ، بالإضافة إلى القذائف الموجهة — وهذا مما يساعد الدول المتحالفة على إيجاد الفرص الكافية لإطلاق وإعداد قذائفها وطائراتها فى الوقت المناسب . وهنا يميل البعض إلى الاعتقاد بأن أفضل مكان لإقامة قواعد القوات الجوية الاستيراتيجية للحلف هو الولايات المتحدة ، فإلى جانب ما لها من مميزات هائلة ، فإن هذا سيساعد على اشتراك المدنيين فى تكاليف الدفاع ، وخاصة تكاليف شبكة الرادار — هذا إلى جانب الاهتمام بوضع بعض القوات على الحدود الخارجية للاتحاد السوفيتى لتسهيل عملية الوقود .

ومع ذلك فإذا كانت مكاسب حلف شمال الأطلنطى هى النتيجة المترتبة على التخصصات ، وخاصة فى المعدات العسكرية ، إلا أن النمو المطرد فى القوات النووية للاتحاد السوفيتى كان دائماً يشكل خطراً داهماً ، ويخلق الكثير من الشك حول قوى الحلف . إن هذا النمو كان —

ولا يزال يهدد الأمن القومى للولايات المتحدة ، ذلك لأن نمو موارد هذه الدولة لن يؤدى إلى توفير الضمان اللازم والأمن للشعب الأمريكى ، مهما بلغ معدل هذا النمو من الارتفاع . بل أن بعض أعضاء حلف شمال الأطلنطى قد بدأوا يتساءلون عما إذا كانت القوات الاستيراتيجية للحلف ستكون سبباً فى تحطيم الولايات المتحدة ، نظراً لوقوفها موقف المتحدى من القوات السوفيتية ، وما إذا كانت قوى الحلف تتحمل أعباء الدفاع فى مثل هذا الموقف .

الفصل الحادى عشر

إجراءات الرقابة على نزع السلاح

كمشكلة من مشاكل الدفاع

يتضمن تخطيط عمليات الدفاع مشكلة أخرى ، هى عبارة عن إختيار سبل مراقبة السلاح وإجراءات نزعه ، وإلى أن يتم للدول تطبيق الاتفاقيات على إختلاف أنواعها ، فإن ميزان الخوف من نشوب الحرب سيظل دائماً فى تقلب دائم دون ضابط .

وقد تحمل كلمة « نزع السلاح » فى الآونة الحاضرة معنى الاتفاقيات والإجراءات التى تتضمن زيادة نفقات الدفاع أو شراء أسلحة إضافية ، وبعبارة أخرى فإن كلمة نزع السلاح فى العصر النووى الذى نعيش فيه قد اصبحت تعنى « التسلح » .

وقد تحمل كلمة « نزع السلاح » معنى آخر هو مراقبة وتبادل المعلومات العسكرية وتقليل فرصة الهجوم المفاجىء والحد من الرغبة فى شن الحرب والتوسط بين القوى المتحاربة فى حالة نشوب الحرب فعلا . إن هذه المعانى يجب أن تحظى بعناية الباحثين فى هذه المجالات الحساسة ، إذ أن أحد معانى الكلمة قد يوطد دعائم السلم

فى ربوع العالم وإبعاد شبح الحرب عنه ، بينما ينطوى المعنى الآخر على توقع حدوث الكارثة .

ويعتقد البعض أن أسلم الطرق التقليدية لنزع السلاح هى أن ننزع سلاحنا أولا بأمل أن العدو سوف يحذو حذونا ويقتفى أثرنا ، ولكن للأسف فإن الوضع الراهن لا يحتمل معه أن تعتمد أية دولة على بريق هذا الأمل المنشود . كما أن هناك فريقا آخر من ذوى الخبرة — أو من القلقين على مستقبل العالم — يحث على عقد إتفاقيات رئيسية على أساس المنفعة المشتركة ، ويؤمن هؤلاء بأن هناك بعض أساليب نزع السلاح التى قد تثبت فاعليتها . غير أن هناك فريقا ثالثا يعتقد بالعزوف عن ترديد ضرورة عقد مثل هذه الإتفاقيات ، فيجب أن نتتبع الخطوات المحددة التى قد يلجأ إليها بعض الدول الغربية فى محاولتها للحصول على أفضل الطرق فى إجراءات مراقبة نزع السلاح .

مراقبة نزع السلاح

تستطيع الدول أن تتخذ بعض الإجراءات الوقائية لتخفيف إحتمال نشوب الحرب المفاجىء ، وذلك عن طريق الحد من مدى قواتها الضاربة ، بغية توفير قوة ضاربة ثانية ؛ إذ قد تستطيع أن تستخدم قوات رمزية لصد عدد من الهجمات بالوسائل التى تختلف عن الهجوم النووى على الاتحاد السوفيتى . وبطبيعة الحال فإن الدول

الأعداء ستفعل المثل ، وتستخدم مثل هذه القوات دون إبرام أية إتفاقية صريحة .

وعلى ذلك فسوف تتضح القاعدة أمام الجانبين للبحث عن وسائل تقليل فرص الاشتباك أو الصراع ، وكذلك لإيجاد قواعد معينة يتبعها الطرفان . وفى بعض الأحوال فإن الحالة قد تدعو إلى التصريح من جانب الدولة المعنية بأنها سوف تراعى الحد من التسلح ، على شريطة أن يفعل العدو بالمثل ، وهذا مما قد يؤدى فى النهاية إلى التوصل إلى الاتفاق بين الطرفين المتعاديين .

عمليات التفتيش

كما تستطيع أى دولة من الدول فى حالة تأزم الموقف أن تبدأ بهجوم مفاجىء ضد أى دولة أخرى ، وذلك بغرض حماية نفسها . كذلك فإن الدول المتفوقة عسكريا قد تخشى كل منها الأخرى بالنسبة للهجوم النووى المفاجىء ، نتيجة لعدم توافر الثقه المتبادلة . وفى مثل هذه الأحوال تتضح أهمية وقيمة عمليات التفتيش ، إذ أن آية دولة لن تستطيع أن تنفذ مبدأ نزع السلاح ، أو تقف مكتوفة الأيدى ، إلا بعد التأكد من أن الطرف الآخر ينفذ ما تنص عليه الإتفاقية المعقودة .

وإذا إفترضنا أن الدول ستوقف إجراءات التفجير النووى والقنابل على أنواعها ، فسنجد أن كل دولة على بينة من أنه إذا حاولت

أية دولة من الدول المتعاقدة على نزع السلاح خداع باقى الدول ، فإنها ستصبح الدولة الوحيدة التى تتحكم فى زمام الموقف — فهناك دائما كثير من الاعتبارات المثيرة التى قد تدعو دولة ما إلى خداع باقى الدول .

ولكى تتحاشى الدول المتعاقدة مثل هذا الخداع ، يجب إتباع طريقة فعالة وحاسمة للتفتيش على كل إقليم فى أى دولة من الدول . غير أنه من المؤسف أن هناك بعض الأماكن الخفية وأماكن إطلاق الصواريخ التى قد لا يراها الفريق المكلف بعمليات التفتيش ، مما يفقد هذه العمليات إهميتها وفاعليتها فى إبعاد شبح الهجوم المفاجىء .

الاتفاق المشترك على تحديد القوى الضاربة

وهناك اجراء آخر لنزع السلاح ، ألا وهو الاتفاق المشترك على تحديد القوى الضاربة لكلا الجانبين ، ولكن حتى فى هذه الحالة فإن الخداع سيجد طريقه بكل سهولة ، وعلى ذلك فالتفتيش الدقيق يجب أن يجرى على أكمل وجه ممكن .

وقد يلجأ بعض الدول الى اجراءات منع نشوب الحرب المفاجأة، نتيجة لوصول معلومات غير صحيحة عن تحركات دولة من الدول . ولذلك يجب الاهتمام بتدعيم جماعات التفتيش ، ودراسة مناورات الدول المختلفة فى مجال نزع السلاح ، مما سيتطلب أعدادا كبيرة من

الفنيين والمواد لتولى هذا العمل ، فضلا عن دراسة الاتفاقيات ذات الفائدة المشتركة ، ووضع القواعد التى يمكن أن تنتهجها الدول المعنية فى إجراء المفاوضات المجدية ، وتنفيذ نصوصها على الوجه الصحيح .

وعلى هذا النهج فإن هذه الإجراءات قد تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الهدف المرتقب منها ، أما فى حالة الخطأ فى تنفيذها فإن الخسارة ستكون فادحة .

الفصل الثانى عشر

الحرب الاقتصـــادية
فى معناها الحديث

لقد كانت أغراض الحرب الاقتصادية فى الماضى هى تخفيض حشود العدو ، وتقوية حشود الدولة فى الوقت نفسه ، وذلك عن طريق حرمان العدو من بعض المواد الضرورية وإضعاف قوته الإنتاجية فى الحرب .

وإلى جانب هذا كانت هناك بعض الدوافع الاقتصادية لاستخدام هذا النوع من الحرب ، مثال ذلك إضعاف قدرة العدو على حشد قواته أو إنتاج المعدات العسكرية ، وذلك عن طريق وقف الاتجار معه خلال فترة نشوب الحرب .

وبمرور الوقت تطور الهدف من الحرب الاقتصادية ليصبح عبـــارة عن تدعيم دول الحلفاء ، ومساعدة شعوب هذه الدول ، وتشجيع الدول الصغيرة فى مقاومتها للعدوان . إن الحرب الاقتصادية — بما تشمله من برامج للمساعدات — تستطيع أن تمنع وقوع أى هجوم خاطف ، غير أنه يجب ألا ننسى أن الدفاع ، بمعناه الشائع ، هو أحد الأهداف الرئيسية لبرامج المعونة الاقتصادية والعسكرية .

وتشمل إجراءات الحرب الاقتصادية التقليدية فرض القيود على التجارة ، بغية منع بعض المواد المعينة من الوصول إلى العدو — ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الواردات وعمليات الشحن والصادرات ، إلى جانب بذل الجهد لإقناع الدول الأخرى لمنع تجارتها من الوصول إلى العدو .

وهناك وسيلة أخرى تلجأ إليها بعض الدول ، وهي شراء بعض المواد الباهظة التكاليف بغرض عدم وصولها إلى قوات العدو . وتحقيقا لذلك فلا بد لهذه الدل من إقامة الصناعات العديدة والمخازن الكبيرة، حتى تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي إقتصاديا. غير انه في الوقت الذي يتحقق فيه القليل من خفض موارد قوى العدو ، فقد نجد أنه يصعب تنفيذ هذه القيود التجارية ، فضلا عن أن هذه القيود لا تقدم الكثير للدول المعنية ، بل أنها قد تمنى بخسائر مترتبة على تنفيذ هذه القيود لا تقل في جسامتها عن خسائر قوى العدو .

ولكن هذا لا يعني القول بأن الحرب الاقتصادية لا تؤثر تأثيراً ملحوظا على قوى إحدى الدول الصغيرة التي تعتمد على التجارة الخارجية، ذلك لأنه إذا امتنع الاتحاد السوفيتي مثلا عن شراء المطاط من سيلان ، أو إذا حاولت الدول الغربية منع سيلان من تصدير المطاط ، فإن هذا سيكون له الأثر الكبير على اقتصاديات هذه الدولة الصغيرة .

كذلك فإن الاتحاد السوفيتى قد يشكل تهديداً مباشراً إلى أيسلندة ، وذلك إذا أصبح الدولة الوحيدة المشترية لمعدات صيد الأسماك التى تنتجها هذه الدولة . كما أن إحتكار أى دولة أو كتلة لبترول الشرق الأوسط يعتبر سلاحا فعالا يمكن بواسطته قلب إقتصاد الشرق الأوسط وإقتصاد أوروبا فجأة .

خلاصة ما تقدم أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يستطيع أن يؤثر على اقتصاديات الدول الصغيرة ، وذلك للأسباب المشار إليها .

وبالإضافة إلى أن الحرب الاقتصادية قد لا تصيب العدو بخسارة كبيرة ، فإن لهذه الطريقة بعض المساوىء بالنسبة للغرب ، وذلك عن طريق اتباعه لأسلوب تقييد التجارة العالمية ، مما لا يمكن معه رؤية العالم الحر فى شكله الطبيعى ، وهو ذلك العالم الذى طالما كان يفاخر به الغرب ، ويعتبره أبرز إنتاجه . ومع ذلك فرب معترض يقول بأن حرية التجارة قد تكون سببا فى التسلل ، من جانب الدول الشيوعية ، إلى الدول النامية الصغيرة . وإذا كان طريق الحرية فى التجارة هو أفضل الطرق ، فإن دعاة الغرب يرددون دائما أنه يمكن للدول الغربية ان تتوسع فى تجارتها مع الدول الأخرى ، حتى تمنع تأثير حجم التجارة الشيوعية على الدول النامية الصغيرة .

غير أنه وإن كانت حرية التجارة قد تفضى إلى خسارة العالم

الشيوعى بقدر أكبر مما يلحق بالكتلة الغربية من خسائر ، وذلك نتيجة لعمليات التبادل التجارى ، إلا أنه يجب أخذ حقيقة هامة فى الاعتبار ، وهى أن إحتكار الولايات المتحدة مثلا لتجارة إحدى الدول الصغيرة لن يحرم الاتحاد السوفيتى من التأثير على هذه الدولة . وحسبنا هنا أن نذكر أن إحتكار الولايات المتحدة لتجارة هذه الدولة أو تلك ، ومنعها من الاتجار مع الاتحاد السوفيتى ، يثير نوعاً من الاستياء تجاه الولايات المتحدة نفسها .

ويسوقنا ذلك إلى التسابق الاقتصادى ودوره الفعال فى عصرنا النووى ، ذلك التسابق حول تقديم الدول الكبرى فى المعسكرين الغربى والشرقى للمعونات الاقتصادية إلى الدول النامية الصغيرة. إذ فى السنوات الماضية تحملت الولايات المتحدة فى هذا المجال بليون دولار سنويا، وهى عبارة عن مساعدات فنية مقدمة من النقطة الرابعة الأمريكية، ومساعدات للتنمية الاقتصادية ، وتنظيم الفائض الزراعى ، مع أن هذه المبالغ لا تتضمن أى استثمارات خاصة فى الخارج ، أو قروض من بنك التصدير والاستيراد أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

وهذا كله بالإضافة إلى أن المساعدات العسكرية تسهم مباشرة فى استقرار الأمن بالنسبة للغرب لدرجة أنها تؤدى إلى زيادة ضمان الأمن الداخلى للدولة المستفيدة إلى جانب تقوية الروح المعنوية ضد أى عدوان خارجى .

وقد لجأت روسيا من جانبها هى الأخرى إلى تقديم المساعدات

الاقتصادية فى شكل قروض للدول المتخلفة اقتصاديا ، ففى نهاية عام ١٩٥٦ بدأت الكتلة الشيوعية فى تقديم القروض لهذه الدول ، حتى أنها وصلت إلى ١٫٤ بليون دولار ، بفائدة من ٢ الى ٢٫٥ ٪ ، على أن تمتد فترة السداد الى ٣٠ عاما . والى جانب تقديم هذه القروض فإن الكتلة السوفيتية بدأت تقدم المساعدات الفنية للدول المتخلفة اقتصاديا ، وكذلك فإنها بدأت تدرب خبراء هذه الدول فى الاتحاد السوفيتى . وتشير البيانات المتاحة الى أن الاتحاد السوفيتى يتوسع فى تقديم هذه المساعدات الاقتصادية الفنية ، بل أنه يقدم المساعدات العسكرية إلى بعض الدول .

وإذا كان العالم الغربى يبذل الكثير فى سبيل تقديم هذه المعونات الاقتصادية باعتبارها إحدى وسائل تخطيط الأمن القومى ، وتستطيع الولايات المتحدة نفسها أن تخصص من ٥٠ الى ١٠٠ بليون دولار سنويا للمعونات الخارجية ، على اختلاف أنواعها ، كما يبذل الاتحاد السوفيتى من جانبه تضحيات كبيرة ، وإن كانت تقل عن ذلك كثيراً ، فقد يثور التساؤل الآتى . ما التأثير الذى تحدثه برامج المعونة الخارجية فى الدول المستفيدة من هذه البرامج ، سواء من ناحية نموها الاقتصادى أو سياستها الحيادية . الواقع أن هذا التساؤل لا يجد الى الآن أية إجابة حاسمة كاملة عنه .

الفصل الثالث عشر

النظرية الحديثة فى التعبئة والدفاع المدنى

لقد لجأت بعض الدول الكبرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، فى الآونة الأخيرة، إلى إجراءات عديدة بشأن التعبئة العامة والدفاع المدنى عند نشوب الحرب أو توقع نشوبها. ومن بين هذه الإجراءات الاهتمام بإنشاء المخازن لتستوعب أكبر كمية من الحبوب والمعدات والمواد الرئيسية، وخاصة تلك المواد التى يمكن أن يمتنع ورودها إلى البلاد فى حالة نشوب الحرب. كذلك فلقد اهتمت هذه الدول بتدعيم بعض الصناعات المعينة التى قد تؤثر الحرب على إنتاجها.

النوع التقليدى للتعبئة العامة

كانت التعبئة فى الماضى تعتبر الطريق الوحيد الذى تلجأ إليه الدول فى حالة نشوب الحرب، وقد أثبتت التعبئة قيمتها الفعالة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكثيراً ما ينظر إلى التعبئة على أنها عبارة عن تحويل الاقتصاد القومى لمدة عام أو عامين. ولكن وضع أية خطة للتعبئة يجب أن يعتمد على نوع الحرب التى ستكون الدولة المعنية طرفا فيها. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى دولة كبرى، كالولايات المتحدة،

فإنها ليست فى حاجة إلى تخزين المواد الخام أو المواد الغذائية وما شابهها ، لمدة عام أو إثنين ، نظراً لضخامة اقتصادها وكثرة إنتاجها وتنوعه . كما أنه لا يمكن مجابهة الحرب النووية بعمليات التخزين ، بل يجب أن تستعد مثل هذه الدولة لمنع وقوع الكارثة التى تتمثل فى نشوب مثل هذا النوع من الحرب ، وبعبارة أخرى فيجب أن تتوافر لها القوات السريعة الحركة التى يمكن استدعاؤها فى أية لحظة .

وعلى ذلك فلا يمكن تنفيذ أسلوب التعبئة الذى أتبع فى الحرب العالمية الثانية مرة أخرى ، فى حالة نشوب حرب نووية ، لأنه من غير المعقول تأمين سلامة الدولة من نشوب الحرب النووية .

وفى ضوء ما تقدم يبدو واضحاً أنه يجب أن توجه الموارد المتيسرة للدولة المعنية وجهة أخرى استعداداً لمثل هذا النوع من الحرب . ومع ذلك فعلى الرغم من أن نظام التخزين لم يعد يؤدى إلى أية فائدة تذكر ، فإن بلداً ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، ظللت توالى تخزين المواد الاستيراتيجية حتى بلغت قيمتها نحو ٦٫٥ بليون دولار عام ١٩٥٨ ، ذلك لأنها كانت تأخذ فى الاعتبار أن هذه المواد ذات فائدة كبيرة ، عندما تدعو الحاجة إلى التعبئة العامة .

وقد ترتب على صدور «قانون منتجات الدفاع» الذى عدل فى عام ١٩٥٠ ، أن بدأت الولايات المتحدة فى شراء الكثير من المواد الضرورية لعمليات التخزين ، كالقطن المصرى وبعض المنتجات الزراعية ... الخ .

وحتى عام ١٩٥٩ كانت سياسة التخزين لا تزال تعكس الأفكار القديمة إلى حد بعيد .

وحتى الآن لا زالت الولايات المتحدة تدعم عملية التخزين ، فمعظم الخطوات التى تتخذ بقصد الاستعداد ما هى إلا خطوات تهدف إلى التعبئة التى لن تثبت فائدتها . كما أن القوى الاحتياطية فى هذه الدولة تؤدى تمارينها العسكرية أسبوعيا وبانتظام بغرض الاستعداد للنداء فى أية لحظة ، غير أن مثل هذه القوات لن يكون لها دور فعال فى مثل هذا النوع من الحرب عند وقوعه . إذ ليس من السهل استدعاء القوات الاحتياطية ، إذا ما نشبت الحرب النووية ، فقد استغرق استدعاء فرق الحرس القومى بالولايات المتحدة لحرب كوريا من سبعة إلى تسع أسابيع . ولذلك فإن الاحتياطى — بوضعه الحالى — لا يصلح لهـــذا النوع من الحرب ، بل يصلح لحرب مثل الحرب العالمية الثانية وأساليب التعبئة التى اتخذت فى ذلك الوقت ، أو للحروب المحلية المحدودة النطاق ، كحرب فيتنام أو حرب الهند والباكستان التى نشبت مؤخراً .

خلاصة القول أنه إذا كانت دولـــة كبرى ، كالولايات المتحدة ، تعتمد بلايين الدولارات سنويا لهذا الطراز القديم من التعبئة ، فإنها تدرك تماما الحقيقة المنطوية على أن التعبئة ، بمعناها المعروف ، مازالت تخدم بعض أنواع الحرب ، مثل الهجمات الصغيرة ، ولكنها لا تخدم بأية حال من الأحوال ذلك النوع من الحرب النووية الكبرى .

قد تصبح التعبئة مجدية فى حالة الاعتداء على الحدود ، وذلك بواسطة السرعة فى إستدعاء الاحتياطى من القوات ، ونقله إلى الحدود أو موقع القتال فى أقرب وقت ممكن . فى مثل هذه الحالة يجب إستدعاء الاحتياطى،كما يجب أن يكون هذا الاحتياطى فى حالة تأهب فى أية لحظة،وذلك نتيجة للتمرين المستمر .

وفضلا عن ذلك يجب الاهتمام بوسائل نقل هذا الاحتياطى من القوات ، فإن أول فوج من القوات يصل إلى أرض المعركة عادة يلعب دوراً رئيسياً فيها ، دوراً أكبر بكثير من دور القوات التى تصل بعد عدة شهور . وقد يكون نقل القوات عن طريق البحر له أهميته الخاصة،فى بعض الأحيان تتطلب عمليات النقل البحرى للقوات المحاربة كثيراً من الحذر والتأنى.كذلك فإن مثل هذه الاستعدادات يجب أن تنطبق على المعدات الحربية التى يستخدمها جنود الفرق الاحتياطية، فيجب أن تقسم بالبساطة ليسهل سرعة استخدامها . وقد وضعت أخيراً سياسة تهدف الى توفير أجزاء بعض المعدات العسكرية، بحيث يمكن تجميع هذه الأجزاء بسهولة وقت الطوارىء فى فترة وجيزة بدلا من تصنيعها كاملة، ثم نقلها الى أرض المعركة .

بيد أن قيمة تنوع القوات الاحتياطية ومدى استعدادها يتوقفان دائماً على سياسة العدو خلال فترة نشوب الحرب . إذ لو كان العدو يبطىء فى نقل قواته ، فإن سرعة نقل احتياطى قوات الدول المعنية سيكون لها أثر فعال فى نتيجة الحرب الى حد بعيد .

الأنواع الحديثة للتعبئة العامة

ومع ذلك فهناك نوع آخر من التعبئة يستدعى الاهتمام ، ألا وهو التعبئة التى تعقب نزع السلاح. إذ أن التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح سيؤثر بطبيعة الحال فى حجم قوات الاحتياطى المسموح بها . فإذا اتفق على نزع السلاح ، فينبغى أن تكون الدول المتعاقدة على استعداد دائم لمواجهة الموقف ، إذا حدث أن نقضت هذه الاتفاقية من أى من الطرفين . وإذا حدث هذا ، فيجب على الدول المعنية أن تستأنف فى الحال سباقها الذرى ، حتى يمكن إقامة عائق قوى أمام العدو ، وإلا فإن العدو سيسيطر على الموقف وتكون له الغلبة فى النهاية ، إذا وقعت الواقعة . وبعبارة أخرى يجب أن تحتفظ هذه الدول دائماً بقواعد للصواريخ ، وأن تستمر فى إجراء التجارب النووية ، أى أنها يجب أن تدعم نوعا آخر من التعبئة يختلف جذرياً عن النوع التقليدى الذى أشرنا إليه فيما سبق .

وهناك طرق كثيرة لحماية المدنيين عند نشوب الحرب أو الهجوم النووى ، فمن الممكن إعاقة الهجمات البسيطة بواسطة التوسع فى عمليات الدفاع المدنى لحماية الأفراد واقتصاد الدولة. وحتى إذا ما حاول أى من الطرفين إعاقة تقدم الطرف الآخر ، فإن كلا منهما يفضل أن يكون لديه ما يساعده ، بمعنى أن يتوفر لديه خط رجعة لاسترداد قواته وقوته مرة أخرى فى حالة الهزيمة .

وإذا حاولنا أن ننظر إلى أنواع الأسلحة أو أنواع الهجمات التى تحدث فى عام ١٩٧٠ ، فسيتضح لنا أنه نتيجة للتطور السريع والتقدم فى إنتاج الأسلحة ، على اختلاف أنواعها ، فإن هذا لن يساعد أى من الطرفين على إيجاد ما يستند إليه بعد إنتهاء الحرب .

وقد لا يعتقد العدو أن الدولة المعادية تستطيع أن ترد على العدوان بضربة شديدة من قواتها النووية ، ففى محاولتها لحماية الاقتصاد المدنى، فسيعتقد العدو بأنها ستخاطر بهجوم نووى مضاد على الاعتداءات الرئيسية التى تقدم عليها .

إن الدفاع المدنى هو عبارة عن حماية الاقتصاد المدنى أو المدنيين أنفسهم ، فإن الغرض الأساسى من الدفاع المدنى هو تقليل أخطار حدوث الكارثة ، فالدفاع المدنى هو عبارة عن حماية الشعب من الهجوم المفاجىء .

وهذه الحماية تتضمن إجراءات التأمين المدنى، ومنها توفير المخابىء، ووسائل توزيع الصناعة والأفراد فى أماكن متفرقة لحظة وقوع أى هجوم مفاجىء . وهذا إلى جانب تحسين وسائل الانذار بالهجمات المفاجئة والتحذير من أضرارها .

إن اجراءات الدفاع إذن تؤدى عادة إلى حماية الشعب ، غير أن من وسائل هذه الحماية توفير بعض الموارد ، مثل الطعام والغذاء والدواء والمواصلات وبعض الأعمال الحكومية . كما أن إحدى

وسائل حماية اقتصاد الدولة هو تشتيت المواقع ، بمعنى تغيير موقع رأس المال وموقع وجود أفراد الشعب . ولكن قد يتأخر تغيير موقع الصناعات أو رأس المال ، كما أن هذا التغيير قد يتكلف نفقات باهظة.

بيد أنه يمكن الاهتمام بتشييد الكثير من المصانع الجديدة فى المدن الصغيرة ، لأن انتشار السكان وتوزيعهم يجب أن يتم على أوسع نطاق، كإجراء من اجراءات الدفاع المدنى . ولهذا إذا اعتمدت الدولة على تحذير لمدة ١٠ أو ١٥ دقيقة ، فإن توفر برنامج دفاعى قد ينقذ الملايين من أفراد الشعب .

ولكن هناك بعض الشك حول ضمان حدوث التحذير قبل وقوع الهجوم بدقائق ، وكذلك عن توفر المخابىء القوية التى تستطيع أن تقاوم الهزات العنيفة وضربات القنابل . ولا زالت الدول المعنية فى أى من المعسكرين فى حاجة إلى تعلم الكثير عن تصميم المخابىء الصحيحة وكيفية تموينها وعن برامج الدفاع فى صورتها الحديثة التى تتوافق مع تحول الحرب التقليدية إلى حرب نووية .

غير أن هناك طريقة أخرى لا تتكلف الكثير ، وقد استخدمت فى عام ١٩٦٠ ، ألا هى تشييد المصانع تحت الأرض فى أماكن صخرية وتزويدها بأجهزة التكييف ، ومع ذلك فقد يصطدم تحقيق هذه الفكرة بكثير من المشكلات ، إذ لا بد من تزويد هذه المصانع بالوقود والمياه والمواد الخام، مما سوف يستدعى إنشاء عدد من الأنفاق لتوفير

وصول مثل هـذه المواد الضرورية إلى المنشآت التى تقوم بمختلف العمليات الإنتاجية تحت الأرض .

كما تجب العناية الشديدة بأجهزة الإنذار ، حتى يمكن أن تصل إلى المدن الصغيرة لحظة إطلاقها ، فما زال هناك شك حول مدى قوة وفاعلية أجهزة الإنذار .

وهكذا نجد أن الأسلوب الحديث فى تحقيق برنامج الدفاع المدنى يتضمن بالضرورة واجراءات عديدة تتكلف أموالا طائلة ، كنقل السكان ، وتشتيت أماكن الصناعة . وتوفير المخابىء القوية التحمل، إلى جانب الاهتمام بتشييد المنشآت التى تقام تحت الأرض – وقد يمكن إقامة المخابىء ودعوة عدد من المتطوعين للبقاء بها لدراسة الحياة داخلها لفترة من الوقت .

وبإتباع مثل هذه الإجراءات وغيرها فقد تصل خسائر الدول المقاتلة فى الأرواح والممتلكات والثروة القومية والقوة الاقتصادية إلى أدنى حد متصور .

الفصل الرابع عشر

نتائج الحرب الاقتصادية

لقد ناقشنا فيما تقدم الأساليب التقليدية والحديثة فى شن الحروب الاقتصادية . غير أن تطبيق هذه الأساليب سيؤدى الى تغيير جذرى فى هيكل التجارة الدولية، بمعنى أنه سيؤثر فى نوع هذه التجارة وكميتها. كذلك فإن تطبيق هذه الأساليب سيؤدى الى تعديل الاتجاهات الطبيعية للعلاقات الدولية ، هذا الى جانب التأثير الذى يحدث فى اتجاهات وحجم رأس المال كنتيجة مترتبة على فرض الرقابة المالية على تحركات رأس المال وإلغاء القروض التى سبق تقديمها للعدو .

كما أن التغير الذى يحدث فى العلاقات المالية والتجارية بين الدول المتعادية يؤدى الى مصادرة الممتلكات الأجنبية وإعادة توزيعها ، أو وضعها تحت الحراسة ، أو تأميمها ، وهذا مما يؤدى بدوره الى أن يعانى أصحاب هذه الممتلكات صعوبات جمة نتيجة لتصفية ممتلكاتهم . وقد يزداد الأمر سوءا ، لو أن التأميم لا يقترن بدفع التعويضات المناسبة ، أو بايقاف دفعها طوال فترة التوتر .

غير أن أية محاولة من جانب أية دولة لاستخدام وسائل الرقابة المالية والتجارية سيقابل من الدول الأخرى باتخاذ بعض الإجراءات

التعسفية حيالها ، إما لأغراض انتقامية وإما لأغراض الدفاع ، وهذا سيؤدى إلى التوسع فى تطبيق هذه القيود وتعديلها، بما يتفق مع الأوضاع الجديدة . وكلما زادت أهمية الكم والكيف للعلاقات الاقتصادية الخارجة للدولة التى تستخدم هذه القيود، اتسع وزاد تأثير الأساليب المضادة التى ستلجأ إليها الدول الأخرى .

وحتى إذا كانت هذه القيود تهدف الى الحد من البطالة أو للضغط الاقتصادى على الدول الأجنبية لبعض الأغراض السياسية ، فإن طبيعة هذه القيود الاقتصادية الدولية ستهدف دائما الى إثبات وجودها .

تأثير الحرب الاقتصادية على العلاقات التجارية والمالية الدولية

إن تأثير الحرب الاقتصادية على العلاقات التجارية والمالية الدولية يتضح جليا فى التحول من الأحوال الاقتصادية العادية الى وضع الحرب الاقتصادية ، ثم التحول مرة أخرى إلى الوضع العادى . إنما يلاحظ أن القيود الاقتصادية الدولية تهدف عادة الى ايجاد فائض للتصدير، وذلك بفرض الرسوم الجمركية العالية على الواردات ، غير أن الحرب الاقتصادية قد تفرض على الدولة المحاربة أن تتجه الى عكس هذا الوضع ، أى اتباع أساليب الحرب الاقتصادية التى تستهدف زيادة حجم الواردات ، حتى يمكن تغطية احتياجاتها المتزايدة ، وهذا فى حالة توفر موارد الصرف الأجنبى وسهولة عمليات الشحن وإمكانياته .

وهناك سببان لتطلع الدولة المحاربة إلى محاولة زيادة حجم وارداتها :

أولا : أن الدولة المحاربة تلجأ عادة الى استخدام وسائل الحرب الاقتصادية فى الوقت الذى تكون مشغولة فيه بإقامة الصناعات الدفاعية ، هذا إلى جانب أن ارتفاع مستوى الدخل كنتيجه لضخامة نفقات الدفاع يؤدى دائما الى زيادة الحاجة الى السلع المستوردة .

ثانيا : ان الاهتمام بوسائل الدفاع يؤدى مباشرة الى تغيير طبيعة الاحتياج للواردات ، فلو فرضنا أن الدولة تقوم بصنع جميع معدات الدفاع اللازمة لها ، ولكنها فى نفس الوقت تعتمد على استيراد بعض المواد الخام من الخارج ، فإن التوسع فى إنتاج المعدات الدفاعية سيؤدى حتما الى زيادة حاجاتها لاستيراد المواد الخام .

إن هذا الميل الحدى ، من جانب الدولة المحاربة ، إلى الاستيراد سيزداد نتيجة لضرورة إقامة العديد من المصانع الحربية والمخازن التموينية للقوات المحاربة . وبذلك فإن تغيير طبيعة حاجة الدولة للواردات من خلال أساليب الحرب الاقتصادية سيؤدى الى حدوث تغيير فى حجم واتجاه التجارة الدولية. غير أنه يمكن تعديل هذا التغيير ، وذلك عن طريق تأثير التعويض الذى تلجأ اليه الدول المحايدة لإيجاد موارد احتياطية ودول أخرى يمكن التصدير إليها .

وأخيراً فإن ازدياد حاجة أى دولة رئيسية لاستيراد بعض المواد الخام المعينة يمكن أن يستميل بعض الدول الأخرى لمحاولة

استيراد نفس هذه المادة الخام ، إلى جانب أن ازدياد تصدير المواد الخام لن يمنع الدولة المنتجة له من إظهار احتياجاتها لاستيراد بعض المواد المعينة أو للاستيراد بوجه عام. كذلك فإن التغيير الذى سيحدث فى احتياج الدولة للمزيد من الواردات سوف يقترن بميل أسعارها الى الارتفاع ، نتيجة لتزايد حاجة الدولة للمصانع المنتجة لمعدات الدفاع .

صعوبات الحرب الاقتصادية فى حالة الصراع العسكرى

وعلى ذلك يتضح من كل ما سبق أن الحرب الاقتصادية سيكون لها دئما انعكاسها على العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن إذا حدث أن تدخل عنصر الصراع الحربى فى تيار الحرب الاقتصادية، فستزداد حاجة الدولة إلى الواردات نتيجة لتحطيم وسائل الإنتاج والمخازن وزيادة استهلاك بعض المنتجات المعينة .

وبما أن الحرب الاقتصادية تؤثر على تيار العلاقات التجارية والمالية الدولية ، وذلك نتيجة للتقلبات فى الاستيراد والتصدير ، فيمكن أن يكون سبب هذه التغيرات هو تفضيل بعض الدول لبعض المشتريات المعينة على بعضها الآخر ، أو بسبب اختلاف أسعار المنتجات نتيجة لبرامج التنمية .

إن هذه التغيرات ، أيا كان سببها ، تسبب دائما صعوبات جمة للدول المختلفة والصناعات والوحدات الإنتاجية ، إذ أن كل تغيير

اقتصادى يحتاج دائما الى الكثير من التعديل والتكييف ، ولكن سيصعب على الدول ـ بمعزل عن بعضها البعض ـ وكذلك على الأفراد ، أن يتلاءموا مع هذا التعديل والتكييف . فمثلا إذا امتنع على إحدى الدول المحايدة استيراد بعض السلع من دولة محاربة ، فيجب عليها أن تحاول أن تجد موردا آخر يحل محل تلك الدولة التى رفضت توريد هذه السلع إليها . ولكى تفعل هذا ، يجب على الدولة المستوردة أن تتوسع فى تصدير سلعها فى أسواق أخرى ، أوان تلجأ الى الاكتفاء الذاتى ، وذلك مما يفضى الى النتائج التى سبقت الإشارة إليها . إن الدولة التى تعانى من صعوبات فى ميزان مدفوعاتها ، أو التى تحاول تقليل حجم تجارتها الخارجية ، تلجأ دائما إلى التوسع فى صناعتها القائمة ، وخلق مجالات جديدة للعمل ، إلى جانب محاولة إنشاء علاقات تجارية جديدة .

هذا الى أنه يجب دائما مراعاة وضع الدولة قبل الحرب ، والمشكلات التى كانت تقابلها ، وكيفية القضاء عليها بعد الحرب . إذ سيعتمد هذا التعديل على مدى نجاح الدول المحاربة فى عزل العدو ، ومدى نجاح الدول المسالمة فى مواجهة التغيرات التى طرأت على العلاقات التجارية فى فترة الحرب ، وطول الفترة التى استغرقتها الحرب الاقتصادية ، ومدى تحطيم القوى الإنتاجية ، إذا حدث أن تدخل عنصر النزاع العسكرى فى الحرب الاقتصادية ، والتغيرات التى تطرأ على طبيعة وحجم احتياجات الدولة من المنتجات الأجنبية بعد الحرب ، وكذلك العلاقات الجديدة بين كل من دول الحلفاء والدول المحايدة . ذلك أن هذا التعديل يعتمد اعتماداً

كبيراً على الأوضاع التى مرت بها الدولة خلال فترة الحرب الاقتصادية والأساليب التى طبقت ، وكذلك على مقترحات الدول المختلفة لوقف العداء الناشب بينها .

ومن المتعذر الجزم بإمكان عودة العلاقات التجارية والمالية الدولية على ما كانت عليه قبل نشوب الحرب . ولكن طالما أن الحرب الاقتصادية قد نجحت فى عزل العدو ، فإن وقف قيود هذه الحرب الاقتصادية بعد مرور بعض الوقت سيكون بمثابة اكتشاف دولة جديدة من الممكن تبادل التجارة معها وتمويلها ومساعدتها . وعلى ذلك يمكن الوصول إلى عودة الأوضاع كما كانت قبل الحرب ، وذلك إذا أمكن عودة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى ما كانت عليه .

تأثير الحرب الاقتصادية على الدول المحايدة

كذلك يؤدى الضغط الاقتصادى دائماً إلى التأثير على الدول المحايدة ، بالإضافة إلى التأثير على درجة اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الدول المحاربة . وللقضاء على هذا ، يمكن لهذه الدول تكوين مناطق اقتصادية كبيرة تهدف الى تخفيف اعتماد الدول المحايدة على الدول المحاربة ، والاتجاه نحو سياسة الاكتفاء الذاتى ، وذلك مثل إنشاء الاتحادات الجمركية ، أو إنشاء مناطق التجارة الحرة ، وذلك لكى يمكن الوقوف أمام المنافسات الخارجية .

وفضلا عن ذلك فإن تكتل الدول المحايدة سيمكنها من مقاومة الضغط الاقتصادى الذى تمارسه الدول المحاربة لمنع تجارة هذه الدول من الوصول إلى أيدى الأعداء .

وإذا حاولت الدول المحايدة تكوين تكتلات اقتصادية ، فيجب أن تأخذ فى اعتبارها ما يلى :

أولا . يجب على الدول المحايدة أن تراعى التوسع التجارى الداخلى فيما بينها، وذلك عند محاولتها تقليل اعتمادها الاقتصادى على الدول المحاربة . ويمكن تحقيق هذا عن طريق التخلص من الحواجز الجمركية بين هذه الدول أو تخفيف قيودها. فإذا تحقق ذلك فعلا، فإنه يفضى إلى التوسع فى حجم التجارة الداخلية فيما بين الدول المحايدة. كذلك فإن هذا التوسع التجارى بين الدول المحايدة سيؤدى إلى انتعاش اقتصاديات هذه الدول واقتصاد العالم أجمع . هذا بالإضافة إلى أنه إذا أمكن حدوث هذا التوسع التجارى ، فسيؤدى أيضا إلى انخفاض نفقات الإنتاج ، نتيجة لتحقيق وفور الإنتاج الكبير ، إذا كانت الصناعات التى تحقق فيها التوسع بسبب قيام التكتل خاضعة لقانون تزايد الغلة .

ثانيا : وتحقيقا لهذه النتائج ينبغى وضع تخطيط جديد للتجارة بين الدول المحايدة الداخلة فى نطاق التكتل ، مع مراعاة وضع الصناعات المحلية التى ستواجه منافسة السلع الأجنبية قليلة التكاليف .

ثالثا : أنه من المبالغ فيه لحد ما أن نقول أن الدول المحايدة جميعا

تستطيع إنشاء كتلة اقتصادية واحدة لمقاومة الضغط الاقتصادى من جانب الدول المحاربة ، ذلك لأن طبيعة العلاقات السياسية و التاريخية و الموقع الجغرافى قد يتعذر معها إنشاء هذا التكتل ، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن تجاور الدول المعنية اعتبار أساسى فى قيام الكتل الاقتصادية بينها. كذلك فإن اختلاف الوضع الاقتصادى للدول المحايدة قد لا يساعد على اتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتى بصورة جماعية ، أى فى شكل تكتل اقتصادى ، فلتطبيق هذه السياسة يجب أن تكون هذه الدول المحايدة متكاملة اقتصاديا. وهنا يجب على هذه الدول المحايدة أن تتعاون فيما بينها على تقديم منتجاتها للدول التى لا تستطيع الحصول على مثلها خارج الكتلة الاقتصادية، أو للدول التى لا تستطيع إنتاجها لارتفاع تكاليفها.

رابعا : أن كثرة الكتل الاقتصادية لن تؤدى إلى النتائج المطلوبة، ولكن قد تؤدى إلى الضرر الجسيم نتيجة للتقلبات العنيفة فى طبيعة العلاقات التجارية والمالية بين دول العالم .

ويتضح مما سبق أن تكوين التكتلات الاقتصادية قد لا يؤدى دائما الى الفائدة المنشودة للدول المحايدة ، أو لدول العالم أجمع ، إذا اتسع نطاق الكتلة الاقتصادية لكى تشمل اقتصاديات الدول المكملة لبعضها البعض ، اذ أن الكتلة الاقتصادية قد تؤدى الغرض منها ، وذلك اذا أمكن الوصول الى تحرير التجارة الداخلية فيما بين الدول المحايدة، وإذا لم تسبب هذه التكتلات الكثير من المشكلات، لو أمكن تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية داخل نطاق هذه الكتلة .

ويزعم أنصار حرية التجارة أن فوائد التجارة الدولية إنما تحدث نتيجة للتخصص الدولى فى إنتاج السلع، فكل دولة تتخصص فى إنتاج تلك السلع التى تتوافر لها ميزة نسبية فى إنتاجها ، أى أنها تنتجها بأقل التكاليف نظراً لوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لصنعها . ولهذا فإن العزل الاقتصادى لأى جزء من العالم يحول دون تمتع هذا الجزء بمزايا التخصص الدولى والمكاسب من التجارة العالمية وفقاً لهذا المبدأ ولهذا يعد هذا العزل إجراء خطيراً يحد من ازدهار التجارية العالمية.

غير أن عملية تحرير التجارة والعلاقات المالية بين إحدى الدول المحاربة والدول المحايدة ، وكذلك بين الدول المحايدة نفسها ، يجب أن تسبقها بعض الأساليب الدولية لإيجاد الحل الملائم للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التى يمكن أن تتفاقم بالنسبة لبعض الدول فى حالة قيام الحرب . ولإمكان تحقق هذا، يجب أن يكون هناك اتفاق يوضح اشتراك الدول جميعا فى تحمل الأعباء المترتبة على قيام هذا الوضع ، واجراء التعديلات الجوهرية الداخلية فى الاقتصاد القومى للدول المعنية ، المحاربة والمحايدة ، قبل تنفيذ هذا الاتفاق .

تأثير الحرب الاقتصادية على النشاط الخاص فى الدول المعنية

وتؤثر الحرب الاقتصادية تأثيراً كبيراً على المشروعات الخاصة ، إذ تفرض القيود على حرية نموها، على أن هذا التأثير يتفاوت نسبياً ،

وذلك تبعاً لمدى نجاح الهدف الأساسى للحرب الإقتصادية ، وهو عزل العدو اقتصادياً أو اكتساب حلفاء جدد. إذ أن الظروف الاستثنائية للحرب تؤدى دائماً إلى استخدام كثير من القيود المختلفة على التجارة الخارجية. و إذا ما خرجت هذه القيود إلى حيز الوجود ، فيجب على رجال الأعمال و المنظمين فى محيط النشاط الخاص ان يستعدوا لمواجهة المشكلات المترتبة على فرض هذه القيود ، ومن بين هذه المشكلات المتعددة نجد مثلا صعوبات الشحن و الرقابة على الصرف و القيود المالية و التجارية التى تهدف إلى عزل العدو اقتصاديا و الضغط على الدول المحايدة .

وبعبارة أخرى فإن مدى القيود التى تقع على النشاط الخاص فى الدولة المحاربة ، فى صدد ممارسة عمليات التجارة الخارجية ، إنما يتوقف على عدد وأهمية الدول المحايدة ، وعلى رد الفعل الذى يحدثه ذلك فى التأثير على سياساتها الاقتصادية ، وكذلك على مدى نقص بعض الموارد فى الدولة المحاربة .

وإذا نجحت الحرب الاقتصادية فى عزل العدو اقتصاديا ، وإذا نجحت السياسة الموحدة للدول المحاربة المتحالفة فى اخضاع مطالب الشعب فى حدود المتبقى من الموارد عن طريق فرض القيود غير المباشرة على الاستهلاك ، فقد يجد النشاط الخاص فى هذه الدول آفاقا واسعة لممارسة عمليات التجارة الخارجية بعد تحطيم القوى الاقتصادية للعدو ، دون حاجة إلى فرض أية قيود .

تأثير الحرب الاقتصادية على الحرب

وهنا يثور التساؤل التالى : ما مدى تأثير الحرب الاقتصادية على سير الحرب العسكرية ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتوقف على مدى نجاح الحرب الاقتصادية فى الوصول إلى ايجاد جبهة موحدة ذات أهمية اقتصادية كبرى . وللوصول إلى تكوين هذه الجبهة الموحدة القوية ينبغى إيجاد التنسيق اللازم للسياسات الداخلية والخارجية للدول المتحالفة ، وهذا هو نفس الوضع الذى يسود فيه السلام العالمى ، على أن الفرق الوحيد بين الحالتين هو مدى الشوط الذى تقطعه الدول المعنية فى ايجاد هذا التنسيق والهدف الذى ترنو إليه من وراء ذلك .

تقسيم العالم إلى معسكرين متعاديين ومعسكر محايد بينهما

ولدراسة الحرب الاقتصادية يجب النظر إليها من وجهتين: الوجهة الأولى هى بالنسبة للدولة المعادية على أنها وحدة اقتصادية متكاملة تتعامل تجاريا مع العالم الخارجى . وعلى ذلك فإن دور الحرب الاقتصادية هو منع هذه الدول من الحصول على الموارد الخارجية ، وخفض قوتها الاقتصادية ، وتأثيرها خارج حدودها الجغرافية ، وأخيراً التدخل فى استخدام مواردها . الوجهة الثانية هى بالنسبة للدولة المعادية على أنها بنيان اقتصادى قوى فى حد ذاته ، ولذلك ينبغى تحطيم وتشتيت الاقتصاد الداخلى للعدو ، لأن هذا يقابله دائماً ارتفاع فى اقتصاديات الدول الأخرى. وهذا إلى جانب أن وسائل الحرب الاقتصادية تهدف

— فيما تهدف إليه — إلى الضغط على الدول المحايدة لمنع وصول سلعها إلى الأعداء .

ومن ثم فإن اتباع سياسة الحرب الاقتصادية يؤدى إلى تقسيم العالم إلى معسكرين متنافسين ، يتولى كل معسكر منهما تدعيم قوته النسبية ، ويستهدف تحطيم القوة الاقتصادية للمعسكر الآخر . كما أن سياسة الحرب الاقتصادية تهدف إلى تنظيم النشاط التجارى الخارجى للدول المحايدة مع الدول الأعداء ، وهذا يتضمن حظر عمليات التصدير من الدول المحايدة إلى الدول الأعداء ، وفرض رقابة الدول المحاربة على عمليات إعادة التصدير .

الجزء الثالث

اقتصاديات الحرب العالمية الثانية

الفصل الخامس عشر

فترة الحياد الأمريكى

يشمل هذا الجزء عرضا للمعالم البارزة للحرب الاقتصادية وممارستها خلال فترة الحرب العالمية السابقة ، فإنه سوف يتعرض للتغيرات التى كان لها تأثير ملموس على إتجاه الحرب الاقتصادية بجانب عرض بعض النواحى التاريخية . وهذا إلى جانب الأساليب الاقتصادية العدائية التى بدأت بريطانيا بإستخدامها ، ثم تلتها الولايات المتحدة على نطاق واسع بعد ذلك .

كذلك فسيتضمن هذا الجزء من البحث عرضا للبنيان التنظيمى لوكالات الحرب الاقتصادية والتوسع التدريجى لنشاطها فى الولايات المتحدة ، فى كل من الأغراض الدفاعية والهجومية، بالإضافة إلى إبراز بعض المميزات التى يمكن بموجبها إلقاء الضوء على عدد من المشكلات المعاصرة .

وسينقسم تحليلنا إلى مرحلتين هامتين : أولاهما وهى المرحلة الأولى التى بدأت فيها بريطانيا تلعب دورها باعتبارها المحرك الرئيسى للأحداث ، وثانيهما وهى تلك المرحلة التى لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً جوهرياً فى إتاحة المجال أمام نشاط الحلفاء .

الحصار المباشر

عندما نشبت الحرب العالمية فى عام ١٩٣٩ ، أسرعت بريطانيا إلى استعمال أسلوب الحصار القديم ضد ألمانيا ، هذا الأسلوب الذى سبق استخدامه فى فترة الحرب العالمية الأولى . إذ لجأت بريطانيا إلى استخدام عدد من الأساليب التى بموجبها إستطاعت أن تمنع الاتصال المباشر بين ألمانيا والعالم الخارجى والمناطق التى تحت سيطرة الحلفاء، وهذا فضلا عن منع العون الخارجى عن ألمانيا، ووقف جميع العلاقات التجارية المباشرة معها ، بالإضافة إلى وضع قائمة كبيرة تحرم الاتجار فى بعض السلع المعينة، إلى جانب المحاولات المتكررة للتعرض للسفن الألمانية فى البحار .

ولكن كانت بعض هذه الأساليب غير مجدية ، وذلك لأن معظم الدول التى كانت خارج نطاق السيطرة البريطانية والفرنسية كان يقف موقف الحياد — فلم تكن ألمانيا هى الدولة الوحيدة المحاطة بالمحايدين فى قارة أوروبا ، بل كان هناك أيضاً عدد من الدول المحايدة غير الاوروبية .

ولقد حاولت بريطانيا السيطرة على تجارة الدول المحايدة، وذلك لمنع وصولها إلى ألمانيا . هذا إلى جانب أن بريطانيا أخذت فى التوسع فى استخدام هذا الأسلوب ، كلما اتسع نطاق الحرب. وقل عدد الدول

المحايدة . هذا مع ملاحظة أن هذه الأساليب لعزل ألمانيا اقتصادياً استمرت أيضاً بعد دخول الولايات المتحدة الحرب .

نظام تصاريح الملاحة

وفى خلال فترة الحرب العالمية السابقة كان يوجد نظام ملاحى يقضى بمنع إعادة تصدير بضائع الدول الحلفاء أو الدول الأجنبية إلى ألمانيا عن طريق وساطة بعض الدول المحايدة — وقد تولى الحلفاء تنفيذ هذا النظام الذى نص عليه فى إتفاق عسكرى للتجارة بين الدول المحايدة خلال عامى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ . وبناء على هذا الاتفاق أعطيت الدول المحايدة حصصاً متساوية من السلع التى تم إستيرادها قبل الحرب، على أن تحدد هذه الحصص تبعاً لحجم إستيراد هذه الدول من التجارة البحرية خلال الفترة التى سبقت نشوت الحرب .

وعندما تم وضع قوانين التجارة ، كان تقدير هذه الحصص يتطلب وجود إتفاق مشترك ، مما أدى إلى إستصدار تصاريح عن طريق القنصل البريطانى أو بعض المسئولين الدبلوماسيين فى موانىء الشحن، وكانت هذه التصاريح تمنح للسفن بعض التأكد من بعض المعلومات عنها مثل شروط الجمارك والمستندات الخاصة بها ، وذلك لاثبات أن الحمولة تتفق مع الحصة المقررة لها ، وأن هذه الحمولة ستستخدم فى الأغراض المدنية ، وأن السفينة لا تحمل أى مشبوهين أو ترتيبات مريبة .

أما إذا كانت السلع تتمتع بقيمة استراتيجية معينة، فإن هذه التصاريح كانت تصدر فى موانىء الوصول ، وذلك لضمان أن هذه السلع مطلوبة فعلاً فى هذا البلد ، وأن استيرادها لن يؤدى الى أى فائدة لألمانيا .

ويتضح من هذا أن نظام الملاحة فى تلك الفترة كان عبارة عن شهادات أو تصاريح تصدر من ميناء الشحن ، أو من ميناء الوصول، وذلك عن طريق القنصل البريطانى أو من يمثله . بيد أن هذه القيود لم تكن أمراً مرغوباً ، فقد كانت هذه الأساليب تقابل دائماً بالتذمر، لأن بريطانيا كانت تسيطر على تجارة الدول المحايدة بواسطة استخدام رخص للسفن التجارية تعطيها الحق فى القيام برحلات فردية الى قارة أوروبا خلال فترة الحصار الاقتصادى .

هذا الى جانب أنه لم يكن من المستطاع الحصول على تصاريح الملاحة الا إذ كانت السفن حاصلة على إحدى الرخص البريطانية هذه، فكل سفينة لا تحمل هذه الرخصة كانت تحرم من التموين والتسهيلات الملاحية والاصلاحات الى آخر وسائل التسهيلات البحرية فى الموانىء، بالإضافة إلى أنها كانت عرضة للتفتيش من سفن الحصار ، مما يؤدى الى التأخير أو مصادرة ما تحمله من بضائع — أو مصادرة السفينة بأكملها . فلقد كان الحلفاء مسيطرين سيطرة تامة على الملاحة البحرية، حتى فى السنتين الأوليتين بعد بداية الحرب، والتى كانت فيها الولايات المتحدة ما زالت دولة محايدة . وبما أن قانون الحياد الأمريكى قد منع

سفن أمريكا من الاقتراب من مناطق الحرب ، فإن هذا قدأبعد هذه السفن من الموقف الاقتصادى الذى كان سائداً فى أوروبا آنئذ .

ولمكانة بريطانية البحرية ، وسيطرتها على الملاحة التجارية، ولقوة أسطولها الحربى ، فقدكانت ذات تأثير كبير فى إحكام تنفيذ نظام تصاريح الملاحة البحرية .

ويجدر التنويه إلى أن السفن التجارية التى كانت تحمل الرخصة الإنجليزية ، وكذلك تصاريح الملاحة ، لم تسلم من التعرض لعمليات التفتيش فى بعض الأحيان ، بل على العكس فقد كان التفتيش يجرى عمداً للتأكد من إنطباق ما تحمله السفينة على القواعدالملاحية المنصوص عليها — على أن هذاالتفتيش كان يتم فى بعض الموانىءالمعينة مثل ميناء جبل طارق .

وكإجراء وقائى أخير فى نظام الملاحة البحرية، فقدلجأت بريطانيا إلى القائمة السوداء للتجارة ، تلك التى سبق إستخدامها فى الحرب العالمية الأولى، ثم اشتركت أمريكا فى تطبيقها بعد ذلك.

تصاريح التصدير وشهادة الوصول

وعلى الرغم من أن تصاريح الملاحة كانت تهدف إلى إيقاف استيراد ألمانيا للسلع ، عن طريق الوساطة ، فإنها لم تتمكن من إيقاف تصدير بعض المنتجات المحلية للدول المحايدة إلى ألمانيا ، ذلك لأنها

كانت وسيلة معرضة دائماً للأخطاء . فقد كان من الأفضل منع إعادة تصدير سلع ألمانيا ، عن طريق الدول المحايدة ، بقصد الحد من قدرتها على الاستيراد وتقليل عمليات التبادل التجارى معها .

أن عدم إستطاعة الدول المحايدة تسويق السلع الواردة من ألمانيا ، فى مناطق الحلفاء ، قد أدى إلى أن هذه الدول بدأت فى الامتناع عن إستيراد السلع الألمانية ، مما أدى إلى امتناع ألمانيا بدورها عن الاستيراد من هذه الدول المحايدة .

وفى ذلك الوقت كان المصدرون يثبتون أن ما يحملونه لا يتضمن أى سلع ألمانية إلا فى حدود ٥ ٪ ، وكانت هـــذه النسبة تسمى « بالمحتويات العدائية » ، أما بالنسبة إلى سويسرا فإن هذه النسبة كانت تصل إلى ٢٥ ٪ ، لأن سويسرا كانت فى ذلك الوقت تعتمد اعتماداً كبيراً فى اقتصادياتها على وارداتها من ألمانيا ، ولأن دول الحلفاء لم تتمكن من التأثير على عمليات التبادل التجارى التى كانت قائمة بين ألمانيا وسويسرا إلا فى الفترة الأخيرة من الحرب .

وعند التأكد من سلع المصدرين ، كانت تمنح التصاريح التى تتيح لهم الاتجار فيها عبر سلسلة الحصار المضروب فى أعالى البحار . وفى بعض الأحوال الخاصة التى كانت تدعو الى زيادة نسبة « المحتويات العدائية » ، كانت هذه السلع تشحن بموجب تصريح خاص للتصدير .

فرض القيود على تجارة الدول المحايدة

ولقد عقدت بريطانيا عدة اتفاقيات مع الدول المحايدة ، فى عامى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، ينص بعضها على فرض الحصار على التجارة المتبادلة بين ألمانيا والدول المجاورة ، وذلك لمنع تسرب هذه التجارة إلى ألمانيا بواسطة استخدام الحدود المشتركة بينها وبين تلك الدول المجاورة. وفى ذلك الوقت فقد تكاثرت المشكلات التى كانت تدور معظمها حول إمكان تصدير المنتجات الواردة ونوع المنتجات التى يمكن تصديرها . كذلك فلم يكن من السهل منع تجارة كل من سويسرا أو السويد من الوصول إلى ألمانيا . وعلى ذلك فقد أصرت بريطانيا على أن تشمل الاتفاقات التجارية بعض التعهدات بأن تقتصر التجارة المباشرة على الأنواع والكميات التى سبق أن تم تبادلها قبل نشوب الحرب .

ولكن ما أن سقطت فرنسا حتى تغيرت مشكلة التجارة ، فقد أصبحت أسبانيا متصلة اتصالا طبيعياً مع مناطق الاحتلال الألمانى ، وعلى ذلك بطل الاتفاق المعقود الذى كان ينص على تحريم التجارة المباشرة مع ألمانيا. هذا مع ملاحظة أن دخول إيطاليا الحرب تسبب فى إثارة الكثير من المشكلات والأضواء للحصار الموجود فى البحر الأبيض المتوسط .

وفى ضوء ما تقدم فإن التغيير العسكرى كان سبباً فى إزالة الاتفاق التجارى بين كل من بريطانيا وسويسرا والسويد . ونتيجة لهذا فإن

إعادة تنظيم منع التجارة المحايدة من الوصول إلى أيدى الألمان بدأت تتخذ شكلا جديداً .

الولايات المتحدة كدولة محايدة

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت توجه الكثير من المعونات والمساعدات للدول الحلفاء ، فإنها لم تدخل الحرب إلا فى نهاية الشهر الأخير من عام ١٩٤١ . فقد كان للمعسكر النرويجى الأثر الكبير فى سياسة الولايات المتحدة ، مما دعاها إلى التفكير ملياً قبل أن تقرر دخول الحرب — وقد اتضح هذا الأثر بعد سقوط فرنسا .

وقد كان أول موقف الولايات المتحدة فى هذه الحرب هو قانون الحياد الذى وضع فى عام ١٩٣٧ ، وعلى ذلك يجب الاهتمام بهذا الاتجاه عند دراسة موقف الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب . وينص هذا القانون على تحريم إعطاء الأسلحة إلى الدول المحاربة ، وعدم نقل الأسلحة على البواخر الأمريكية ، ومنع سفر الأمريكيين على سفن الدول المحاربة .

ولكن اتضح بعد ذلك أن هذا القانون قد حرم الحلفاء من الحصول على الأسلحة أو نقلها على سفنهم فى الوقت الذى كانوا فيه على أتم استعداد لشرائها . هذا وقد كانت هذه القيود ضارة للاقتصاد الأمريكى فى نفس الوقت. ونتيجة لكل هذا ، حاولت أمريكا تسهيل

الوضع بالنسبة للحلفاء ، مع مراعاة حرصها على عدم الاشتراك فى الحرب ، تمشياً مع الرأى العام الأمريكى السائد فى ذلك الوقت . ففى ٢١ سبتمبر ١٩٣٩ دعا الكونجرس الأمريكى للانعقاد فى جلسة خاصة لتعديل هذا القانون الذى أدى إلى رفع حظر إعطاء الأسلحة ، مع استمرار منع سفر الأمريكيين على سفن المحاربين ، ومنع السفن الأمريكية من الاقتراب من منطقة الحرب .

وقد كان لهذا التعديل أثره على الحلفاء ، إذ أنه أباح شراء الأسلحة . ولذلك فقد أثر على الاقتصاد الأمريكى بزيادة حجم الصادرات تبعاً لذلك . وبما أن هذا القانون كان يهدف إلى مساعدة الحلفاء ، وتسهيل عمليات التجارة الخارجية ، إلا أنه كان يهدف فى نفس الوقت إلى ابعاد أمريكا من دائرة الحرب .

ونتيجة لهذا التعديل زادت صادرات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٠ بنسبة ٢٧ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٩ ، أى بزيادة قدرها نحو ٤ بليون دولار . هذا بالإضافة إلى أن الواردات قد بلغت نحو ٢٫٦ بليون دولار فى عام ١٩٤٠ أى بزيادة تبلغ نحو ١٣٪ عن عام ١٩٣٩ . ومن الواضح أن صادرات أمريكا إلى الدول الأوروبية أحرزت زيادة ملحوظة خلال الربع الثانى من عام ١٩٤٠ إلى أن بدأ التوسع النازى ، واضطرت الولايات المتحدة إلى التجاوب مع أوربا فى الانضمام إلى معاهدات القيود التجارية .

ولذلك فقد زادت صادرات أمريكا إلى أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى « مصر » ، إلى نحو ٩٢٨ر٥ مليون دولار حتى أغسطس ١٩٤٠ ، فى حين أن صادراتها حتى أغسطس ١٩٣٩ كانت ٧٥٩ر٥ مليون دولار فقط . هذا مع العلم بأن صادرات أمريكا إلى كل من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا قد حققت إنخفاضاً ملحوظاً فى تلك الفترة ـ إذ إنخفضت قيمة الصادرات الأمريكية إلى هذه الدول من ١٢١ر٦ مليون دولار إلى ٧٠٠٠٠ دولار فقط . وكان ذلك هو الانعكاس المباشر للحصار الاقتصادى البريطانى على التجارة مع ألمانيا . ولكن استطاعت أمريكا التغلب على ما منيت به من خسارة فى صادراتها إلى ألمانيا والدول التى كانت مسيطرة عليها بأن زادت من صادراتها إلى الدول المحايدة الأوروبية خلال السنة الأولى من بداية الحرب ، فى حين أن استيراد أمريكا من الدول المحايدة لم يستطع أن يغطى ما كانت تستورده من كل من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

وعلى الرغم من أن التبادل التجارى بين أمريكا وبريطانيا قد أخذ فى الازدياد خلال سنوات الحرب ، إلا أن تجارة أمريكا مع الدول الأوروبية الأخرى قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال النصف الثانى من عام ١٩٤٠ ، ولم تنتعش هذه التجارة إلا فى نهاية الحرب ـ فقد إنخفضت قيمة صادرات أمريكا إلى الدول الأوربية إلى ٨٣ر٦ مليون دولار خلال الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٤٠ ، فى حين أن هذه القيمة

كانت قد بلغت ٥٤٠ر٧ مليون دولار خلال النصف الأول من نفس العام .

إن التوسع الملحوظ للحرب أدى إلى استبعاد جزء كبير من التجارة البحرية عن الدول المحايدة الأوروبية خلال الحصار البحرى والقيود الكثيرة التى فرضت على التجارة الأمريكية الخارجية ، وقد أثر هذا على سير العلاقات الاقتصادية الدولية التى كانت سائدة قبل نشوب الحرب .

التطورات التى أدت إلى اقامة مجلس الدفاع الاقتصادى

لجأت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب إلى عدة أساليب تهدف إلى تعزيز دفاعها الاقتصادى ، مثال ذلك تشجيع الاستيراد . فقد لجأت الولايات المتحدة بعد انهيار فرنسا خلال عام ١٩٤٠ إلى الاسراع فى استيراد المواد الخام لضمان تمويل الصناعات ، إن لم يكن لاستخدامها فى النواحى العسكرية - هذا إلى جانب وضع قانون إقراض المنشآت فى ميدان الأعمال ، أو شراء رأسمالها كلما أمكن ذلك ، والسماح بالتوسع فى بناء المصانع وشراء واستئجار الأراضى .

ومن ثم أدى هذا القانون إلى تقديم المساعدات الى المنشآت الصناعية وغيرها للمساهمة فى إقامة المصانع الجديدة التى كانت الدولة فى حاجة ماسة اليها . ففى خلال شهر يونيو ١٩٤٠ تم إنشاء شركتين ،

إحداهما للمعادن والأخرى للمطاط ، وذلك لزيادة الإنتاج المحلى والخارجى من هذه المواد . كذلك فقد تم إنشاء عدد آخر من المصانع تحت إسم « المصانع الدفاعية » .

هذا وقد لجأت الولايات المتحدة إلى فرض الرقابة المحكمة على الصادرات أيضاً ، ففى خلال الفترة التى قررت فيها بريطانيا تحطيم الأسطول الفرنسى،خوفاً من أن يقع فى أيدى كل من ألمانيا وإيطاليا ، أصدر الرئيس الأمريكى قانوناً يقضى بتقييد الصادرات الأمريكية،على أن يسمح فقط بتصدير بعض الأنواع من المواد الخام والأسلحة والمواد الكيماوية ، على أن يتم ذلك تحت رقابة مشددة من بعض الهيئات العسكرية والحكومية . وكان الغرض من هذا الإجراء هو الحد من ازدياد تصدير المواد الحيوية التى كانت أمريكا فى حاجة لها فى ذلك الوقت ، وكذلك منع تسرب هذه الصادرات للدول المعادية ـ هذا إلى جانب توفير الدفاع القومى الولايات المتحدة فى فترة كانت الحرب فيها تبتلع الدول الأوروبية ، الواحدة بعد الأخرى .

وعندما غزت القوات الألمانية كلا من الدانمارك والنرويج فى أبريل ١٩٤٠ ، أصدر الرئيس الأمريكى قراراً يقضى بفرض القيود على جميع الصفقات التجارية التى كانت تعقد بين الممتلكات الدانماركية والنرويجية فى الولايات المتحدة . غير أن هذا القانون كان له الأثر السريع الذى أدى الى أن شمل جميع الدول التى كانت تدخل الحرب، الواحدة تلو الأخرى .

ولم ينتصف عام ١٩٤١ حتى طبق هذا القانون على الممتلكات الألمانية والتشيكية ، وحتى على الممتلكات اليابانية حين نجحت فى غزو الهند الصينية فى يوليو ١٩٤١ .

وعلى الرغم من تأخر تطبيق هذه الإجراءات ، فقد كانت فى الحقيقة عاملاً هاماً فى أن تقود الولايات المتحدة الى الاشتراك فى الحرب تدريجاً . أما الخطوة الأخيرة التى أدت الى عـــدم حياد الولايات المتحدة هو استخدامها لقانون الإعارة والتأجير ، وهو القانون الذى استطاع الرئيس الأمريكى بواسطته تقديم المساعدات الى الدول التى كان الدفاع عنها من الأمور الجوهرية بالنسبة للولايات المتحدة فى ذلك الوقت . ولهذا فإن هذه الخطوة كانت بمثابة إدخال سلاح اقتصادى جديد على التطور البطىء لنظام الدفاع الاقتصادى الذى كانت تهدف إليه الولايات المتحدة .

وفى منتصف عام ١٩٤١ تم تنفيذ هذه الخطوات على أكمل وجه، فقد استطاعت هذه السياسة مواجهة الموقف الدولى الذى كان يتدهور يوماً بعد يوم . ولكن كانت هذه الإجراءات تقابل ببعض العقبات، ومن أهمها انعدام التنسيق بين الوكالات المتعددة التى أشرفت على تنفيذ هذه الخطوات ، وتداخل اختصاصاتها . ولذلك فقد اقتضى الأمر ضرورة إنشاء إدارة موحدة للتخطيط تكون على اتصال بوزارة الحرب البريطانية .

وفى شهر يوليو من عام ١٩٤١ تم بالفعل إنشاء مجلس الدفاع الاقتصادى ، إلا أنه لم يستطع أن يؤدى الغرض منه إلا بعد مرور سنتين على إنشائه ، وذلك عندما أصبح فى شكل إدارة للاقتصاد الخارجى .

ولكن حدث فى عام ١٩٤١ بعد هجوم اليابان على بيرل هاربر أن تحول هذا المجلس الى مجلس الحرب الاقتصادية ، وكان الهدف منه هو تنسيق أعمال الوكالات المختلفة التى تعمل فى ميادين الاقتصاد الخارجى . ولكن لم يكن لهذا المجلس السلطة فى السيطرة على هذه الوكالات ، فقد كان عبارة عن جهاز استشارى للتخطيط . وحتى بعد أن تم إدماج هذا المجلس فى ادارة الاقتصاد الخارجى ، فإن سلطاته لم تشمل نشاط الاستيراد أو قانون الإعارة والتأجير ، على الرغم من أنه كان مسئولا عن تقديم النصح والمشورة الى السلطات العليا بشأن الصفقات التجارية المتعددة وعقد الاتفاقيات التجارية الهامة . وقد تم التوسع فى سلطات هذا المجلس ، عندما أقيم مكتب الورادات يتولى إصدار التوجيهات التى تهدف إلى زيادة حجم الاستيراد .

وعند انضمام مجلس الحرب الاقتصادية إلى مكتب الطوارىء فى عام ١٩٤٣ ، منح هــــذا المجلس بعض الصلاحيات ، مثل ضم بعض المنظمات والهيئات التجارية والبنوك ، كبنك التصدير والاستيراد الذى ساعد المجلس فى تقديم المساعدات والقروض إلى الدول الأجنبية كخطوة مباشرة فى التخطيط الاقتصادى للحرب .

وأخيراً تم تكوين هيئة موحدة تجمع المنظمات والشركات التجارية المختلفة ، وقد كانت هذه الهيئة عاملا هاماً فى توجيه الحرب الاقتصادية فى جميع مراحلها .

ونخلص من كل ذلك إلى القول بأننا بدأنا بمناقشة المرحـــلة الأولى من الحرب الاقتصادية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وكيف أن بداية هذه الحرب كانت متأثرة بالحصار الذى فرضته بريطانيا على ألمانيا ، وكيف أن الاتفاقيات التجارية كانت تهدف إلى الحد من وصول سلع الدول المحايدة إلى الدول الأعداء . غير أن هذه الاجراءات قد قوبلت بعقبتين : الأولى بسبب الضعف النسبى للحلفاء والدول المحايدة ، والثانية بسبب عزوف الولايات المتحدة تحت تأثير الرأى العام عن الاشتراك فى الحرب . هذا بالإضافة إلى عدم التعاون بين الاتحاد السوفيتى ودول الحلفاء . كما رأينا كيف لجأت الولايات المتحدة إلى بعض الإجراءات ، خلال فترة حيادها ، بغية تدعيم دفاعها الاقتصادى ، بعد إنهيار كل من فرنسا والدانمارك والنرويج ، وكيف تحول مجلس الدفاع الاقتصادى إلى مجلس الحرب الاقتصادية .

الفصل السادس عشر

أساليب الحرب الاقتصادية
فى المرحلة الثانية

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة حيادها إلى فرض الرقابة على الصادرات كخطوة تقدمية هامة للدفاع الاقتصادى . ومنذ أن بدأت هذه المرحلة فى يوليو ١٩٤٠ حتى وقت تحويل مكتب إدارة الصادرات إلى مجلس الدفاع الاقتصادى فى عام ١٩٤١ ، كان الهدف الأساسى من فرض هذه الرقابة على الصادرات هو محاولة التخفيف من تدفق المواد الضرورية من صادرات الولايات المتحدة المختلفة إلى الدول الأجنبية ، وخاصة الدول المعادية منها .

وبعد دخول اليابان الحرب تغير الوضع ، فأصبحت الكميات المصدرة من الولايات المتحدة إلى الدول الحلفاء قليلة نسبياً ، ولكن لم يكن هذا نتيجة لقلة الإنتاج ، ولكن كان نتيجة مباشرة للعجز الملحوظ فى عمليات الشحن ، ذلك العجز الذى بدأ فى التحسن قبل إنتهاء الحرب بوقت قصير فقط .

وقد نص قانون مراقبة الصادرات على استخدام التصاريح التى تبيح

لمن يحملها تداول البضائع التى فرضت عليها المراقبة . وطالما أنه كان من الممكن مراقبة صادرات الولايات المتحدة إلى الدول المعادية ، فلم يكن هناك أى داع لمراقبة أو فرض القيود على الصادرات المحلية إلى الدول الصديقة .

غير أنه بعد أن دخلت اليابان الحرب ، وضعت قائمة تتضمن البلاد التى لا يجوز التصدير إليها ، وذلك كان سبباً فى حظر عمليات التصدير إلى اليابان نفسها فى عام ١٩٤١ .

وبعد مرور عام من دخول الولايات المتحدة الحرب تم تعديل هذه الرقابة بإدخال بعض البنود ، مثل أولوية السفن فى الشحن وتسعير البضائع المصدرة ، ووضع حد أقصى لعمليات التصدير بشكل لا يتعارض مع القواعد التجارية المتبعة .

وقد أخذت هذه الرقابة فى الازدياد فى ذلك الوقت ، حتى أعلن فى عام ١٩٤٢ أن إدارة الشحن الحربية ستعطى الأولوية فى الشحن إلى الجمهوريات الأمريكية المختلفة ، إلا أن تصاريح الشحن ظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٤٣ ، مع مراعاة أن تكون البضائع من المرتبة الأولى فى الأهمية بالنسبة إلى دول أمريكا الجنوبية .

وللحد من صعوبة عملية توزيع المواد ، وضعت الولايات المتحدة خطة تم بواسطتها السماح للدول الأجنبية أن تختار ما تحتاجه من

الواردات بنفسها ، ثم وضعت خطة أخرى من مقتضاها أن تتولى إحدى الوكالات المسئولة إختيار المواد المطلوبة لكل دولة ، بعد أن تبدى كل دولة مقترحاتها بشأن عمليات الاستيراد من هذه المواد ، وذلك بعد أن تحصل على ترخيص بالاستيراد من هذه الوكالات أو الهيئات .

وكان ذلك يقتضى من المصدر التأكد من أن المستورد قد حصل بالفعل على تصريح الاستيراد ، هذا وقد أطلق على هذه العملية إسم « الخطة اللامركزية » .

وبذلك استطاع نظام مراقبة الصادرات تنظيم تدفق الموارد الأمريكية إلى الدول الأجنبية بواسطة إستخدام الرقابة على عمليات الشحن والتوزيع المحلى للموارد وخطط مراقبة الأسعار . غير أن الأوضاع المتقلبة فى أثناء الحرب كانت سببا فى تحديد أهمية الرقابة فى الدول المختلفة لكى تتمشى مع الاحتياجات المحلية والخارجية ، والعمل على تفادى النقص فى المواد اللازمة.

وكما فرضت الرقابة على الصادرات ، فرضت الولايات المتحدة الرقابة على الاستيراد ، وذلك لتنظيم هذه العملية والاهتمام باستيراد المواد اللازمة للبلاد فى وقت الحرب ، وهذا إلى جانب منع استيراد المواد الكمالية التى تستورد بصعوبة . وقد كانت تتم عمليات الاستيراد

على ضوء احتياجات البلاد الفعلية بجانب إحتياجاتها العسكرية .

وقد وضعت عدة قوائم تشتمل على بيانات الواردات التى تحتاج إليها البلاد، إلى جانب تنظيم عمليات الشحن البحرية . كذلك فقد وضعت الدولة قوائم بحجم المواد المستوردة للأفراد ، حتى يمكن تفادى مشكلة عدم وجود أماكن للشحن على البواخر التجارية ، ولكى تضمن أن المواد المستوردة هى بنفس الحجم المنصوص عليه ، وأنها تستخدم فى الأغراض المستوردة من أجلها . وبالإضافة إلى ذلك وضعت تسعيرة للواردات تتمشى مع الإطار العام لمراقبة الأسعار المحلية .

ولضمان توفير إنتاج المعادن فى الولايات المتحدة تعاونت إحدى شركات التعدين مع كل من الجيش والقوات البحرية للمحافظة على إنتاج تلك المواد خلال فترة الحرب ، وذلك خوفاً من انقطاع وصول هذه المواد إلى البلاد . كذلك فقد حاولت هذه الهيئات زيادة حجم إنتاج المعادن لاستخدامه فى الحرب ، مع توفير المواد الخام التى لم تستخدمها المصانع الخاصة .

هذا وقد حاولت الولايات المتحدة ضمن خطتها لإضعاف العدو اقتصاديا أن تشترى المواد المتوفرة لدى الدول الأخرى،والتى تخشى أن تصدر الى العدو . وقد كانت أهمية استيراد المطاط من المشكلات الرئيسية فى ذلك الوقت ، فقد كانت الولايات المتحدة — وما زالت

ـ تعتمد إعتماداً كلياً على استيراد هذه المادة الخام من الدول الأخرى ، وهى التى يمكن أن تمتنع عن إعطائها لها فى وقت الحرب.

وللتغلب على هذه المشكلة حاولت الولايات المتحدة تخزين خام المطاط فى الشهور القليلة التى سبقت نشوب الحرب ، وذلك لأن القوات البرية والبحرية الأمريكية كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على استخدام المطاط فى عملياتها . ولكن لم تبدأ الولايات المتحدة فى تخزين هذه المادة إلا فى عام ١٩٣٩ حين أصدر الكونجرس الأمريكى مرسوماً يقضى بالسماح بالحصول على المطاط فى سبيل تبادل الفائض من المنتجات الزراعية للدولة .

وبذلك أمكن للولايات المتحدة التعاقد مع بريطانيا على أن تعطيها الأولى الفائض لديها من القطن فى سبيل الحصول على ٩٠٥٠٠ طن من خام المطاط . وقد استطاعت الولايات المتحدة بعد هذا أن تخزن خام المطاط إلى أن وصل حجم المخزون منه إلى ٨٠٠٠٠٠ طن فى عام ١٩٤١ .

أما الشرق الأقصى فقد أخذ فى تصدير كميات كبيرة من خام هذه المادة إلى الولايات المتحدة بعد دخول اليابان الحرب . ففى عام ١٩٤٣ تم شحن حوالى ١١٤٠٠٠ طن من خام المطاط من الشرق الأقصى إلى الولايات المتحدة ، مما جعل شركة المطاط الأمريكية تتغلب على مشكلة الشحن والتفريغ بشكل يدعو إلى الدهشة. وقد بلغ حجم المخزون من خام هذه المادة نحو ٦٠٠٠٠٠ طن .

بيد أن سقوط سنغافورة اضطر الولايات المتحدة الى أن تحول نظرها فى اتجاه آخر للحصول على هذه المادة المطلوبة، فقد لجأت إلى مزارع ليبيريا ومزارع وسط وجنوب أمريكا والمكسيك . غير أنه يجب أن نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تحصل على حصة ثابتة من خام هـــذه المادة من الدول الأفريقية التى كانت تحت السيطرة البريطانية .

لقد تم إبرام أول اتفاق تجارى للحصول على المطاط فى عام ١٩٤٢ بين شركة حفظ المطاط الأمريكية وحكومة البرازيل . وقد نص هذا الاتفاق على أن تصدر البرازيل الفائض لديها من خام المطاط الى الشركة حتى نهاية عام ١٩٤٦ . وبجانب هذا الاتفاق عقدت الشركة عدة إتفاقيات أخرى مع كل من بيرو، وفنزويلا، وكولومبيا وا كوادور. وقد أقيمت مكاتب محلية فى الدول المنتجة للمطاط تتولى عملية تسهيل الشحن وتنفيذ هذه الاتفاقات . غير أنه نتيجة لتصدير هذه الكميات الكبيرة من المطاط ، انخفض استهلاك الدول المنتجة له . وهذا يوضح لنا أن الحصول على الواردات الحربية من الممكن أن يتم على حساب الاحتياجات المحلية .

وفى خلال عام ١٩٤١ ، توسعت صناعة المطاط بشكل ملحوظ، وزاد إنتاجها من ٢٢٤٠٠ طن فى ذاك العام الى ٧٧٣٦٠٠ طن فى عام ١٩٤٤ ، وبتكاليف قدرها نحو ٧١٣٫٨٥٠٫٠٠٠ دولار ، حسب إحصائية شركة حفظ المطاط الأمريكية .

لقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على الكثير من السلع الخارجية ، فى الفترة ما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥، بمايوازى ٤ر٨ بليون دولار ، وكان ذلك نتيجة لاستعداد الدول المنتجة لهذه السلع لتصديرها الى الخارج ، ونتيجة لنظام الشحن والسياسة التى كانت متبعة فى تلك الفترة .

ولم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا هى الدول المسيطرة على موارد العالم فحسب ، ولكنها أيضاً كانت تمثل الدول الرئيسية فى شراء الكثير من منتجات الأسواق الاخرى .

ولكى تتحاشى هذه الدول وجود عنصر المنافسة ، أنشىء المجلس المشترك للمواد الخام بقصد دراسة احتياجات الدول الحلفاء من المواد الخام ، ومحاولة توحيد مصادر هذه المواد : إلى جانب إنشاء عدد من المجالس الأخرى ، مثل المجلس المشترك للتغذية والمجلس المشترك للإنتاج والموارد .

وإلى جانب هذا الإجراء المشترك فى عمليات الشراء ، كانت توجد بعض التخصصات، مثل تخصص بريطانيا فى شراء اللحوم من الأرجنتين ، وتخصص الولايات المتحدة فى شراء الزيوت الحيوانية .

وكان الهدف من إنشاء هذه المجالس المشتركة هو أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا المركزين الرئيسيين فى الإنتاج الحربى ، وعلى ذلك كان من الضرورى ضمان وصول المواد الخام إليهما، رغم صعوبة

عمليات الشحن . هذا بالإضافة إلى أن هذه المجالس المشتركة كانت محاولة لتوحيد القوى المنتجة الإقليمية للدول المشتركة فى الحرب .

وفى عام ١٩٤٠ أنشأت بريطانيا شركة تجارية لمراقبة أى تدخل من جانب ألمانيا فى دول البلقان ، إلا أنه نتيجة لبعض العوامل الخارجية لم تستطع هذه الشركة تحقيق الكثير ، فى حين أنها استطاعت شراء بعض البضائع القليلة وتخزينها فى الشرق الأوسط ، وذلك لعدم إمكان شحنها إلى انجلترا فى ذلك الوقت. غير أنه عقب كارثة عام ١٩٤٠ تم وضع هذه الشركة تحت رقابة وزارة الحرب الاقتصادية البريطانية مباشرة ، مما أدى إلى اطراد توسعها . وفى عام ١٩٤٢ تم إنشاء شركة الولايات المتحدة التجارية، إلى جانب الشركة التجارية البريطانية، ومن ثم اشتركتا فى شراء بعض المواد الضرورية ، من كل من أسبانيا والبرتغال وتركيا ، لكى يحول ذلك دون وصول هذه المواد إلى ألمانيا .

وقد سبق أن ذكرنا أن بريطانيا قد أبرمت عدد من إتفاقيات التجارة ، بغرض منع التبادل التجارى مع ألمانيا ، ولكن كانت هناك بعض الاتفاقيات التجارية المعقودة بين كل من ألمانيا من جهة والسويد وسويسرا من جهة أخرى . وكانت هذه الاتفاقيات تنص على تبادل السلع بين مجموعة هذه الدول. ولمنع هذه العمليات التجارية، لجأت دول الحلفاء تارة إلى أساليب العنف وتارة أخرى إلى الإقناع، لحث الدول المحايدة على عقد اتفاقيات تجارية معها .

وقد حاولت ألمانيا من جانبها منع السويد من تصدير سلعها إلى دول الحلفاء ، بعد أن أوجدت لها أسواقا متعددة لتسويق صادراتها . فلقد زاد حجم التجارة بين ألمانيا والنمسا الى أكثر من الضعف فى عام ١٩٤١ عنه فى عام ١٩٣٨ ، وعلى الأخص بالنسبة لتصدير المواد اللازمة للنواحى العسكرية .

كذلك كان الوضع فى حجم التجارة بين ألمانيا وسويسرا ، فقد ازداد حجم التبادل التجارى بين البلدين بشكل ملحوظ فى عام ١٩٤٢ ، وخاصة بالنسبة للسلع الهامة مثل الصلب والأدوية والكيماويات وغيرها .

غير أن دول الحلفاء استطاعت فى عام ١٩٤٣ عقد اتفاقيتين ، إحداهما مع السويد والأخرى مع سويسرا ، الهدف منهما هو منع تصدير منتجاتهما إلى ألمانيا ، وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه الدول المحايدة وقف صادراتها إلى ألمانيا . وبذلك نجحت دول الحلفاء فى معركة الاتفاقيات التجارية التى لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً كبيراً .

وإلى جانب هذه الاتفاقيات التجارية فرضت الرقابة المالية على العلاقات التجارية والممتلكات الأجنبية الموجودة بالولايات المتحدة ، والتى كانت تعود بالفائدة الكبيرة للعدو . وقد كان نظام الإحصاء المعمول به فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت عاملا هاماً فى تسهيل تطبيق نظام الرقابة المالية على هذه الممتلكات .

ومن أهم العوامل التى ساعدت على هزيمة القوى المعادية خلال فترة الحرب العالمية الثانية هو نظام المعونة الخارجية الذى كانت تتبعه الولايات المتحدة ، والذى بلغ فى قيمته نحو ١٣ بليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٥ .

لقد أخذت الولايات المتحدة فى تقديم هذه المعونات إلى كل من انجلترا وروسيا ، حتى أنه فى عام١٩٤٥ بلغ حجم هذهالمعونات حوالى ٣٥ بليون دولار من مجموع المعونة الأمريكية الذى كان قد بلغ نحو ٣٨٫٨ بليون دولار .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة كانت عاملا هاما فى مساعدة بريطانيا اقتصاديا خلال فترة الحرب ، ففى الأشهر الأولى من بداية الحرب أنفقت بريطانيا حوالى ٢٫٣ بليون دولارمن مجموع رصيدها من الذهب الذى كان يبلغ حوالى ٤٫٥ بليون دولار .

لقد واجهت الولايات المتحدة الحرب الاقتصادية بالتجائها إلى فرض الرقابة على الصادرات لمنع وصولها إلىأيدى الأعداء،وكذلك فقد استخدمت برامج المعونة الخارجية إلى الدول الأجنبيةلمساعدتها على الصمود فى الحرب . هذا وقد حاولت الولايات المتحدة تحويل تجارة الدول المحايدة، لكيلا تصل إلى ألمانيا، وذلك تمشيا مع سياسة الحصار التجارى الذى كانت بريطانيا أول من فرضته على ألمانيا خلال فترة نشوب الحرب . ثم بعد ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى

الاتفاقات التجارية المتعددة إلى أن استخدمت أخيراً نظام فرض الرقابة المالية على الأموال والممتلكات الأجنبية بها .

ويتضح من ذلك أن الهدف الرئيسي من هذه السياسة هو القضاء على القوى الاقتصادية للعدو ، وفى نفس الوقت تدعيم القوى الاقتصادية للولايات المتحدة . ولكن كان نادراً ما يحدث أن يكون هذا التدعيم على حساب الدول المحايدة أو دول الحلفاء — فإن بعض هذه الدول لم يدخل الحرب إلا فى الفترة الأخيرة منها . وقد كان لعدم توفر وسائل الشحن الأثر الكبير على نظام مراقبة الصادرات والواردات الذى اتبعته الولايات المتحدة .

وقد ساعد على نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة أنها كانت مقصورة على تنفيذ برنامج إنتاجى ضخم ، إلى جانب توفير الصادرات للدول الأجنبية والمحافظة على المستوى المعيشى فى البلاد الأمريكية خلال فترة الحرب . هذا إلى جانب ماقدمته الولايات المتحدة من القوى الإنتاجية ، مما أدى إلى صمود الدول المحايدة بجانب الولايات المتحدة نفسها — فالولايات المتحدة كانت الملجأ الوحيد الذى اجتمعت فيه عناصر الأمن فى وقت كانت الحرب فيه مندلعة فى العالم أجمع .

ومن المعروف أن التوسع فى الحرب الاقتصادية يؤدى بالضرورة إلى إنهيار أى دولة من الدول المعادية ، حتى ولو كانت تعتمد إعتماداً تاماً على الاكتفاء الذاتى فى إنتاجها المدنى والعسكرى . وعلى الرغم

من هذا فإن الحرب الاقتصادية لم تؤدى إلى إنهيار ألمانيا أو اليابان ، ولكنها كانت عاملا مساهما فى إضعاف كل منهما .

لقد استمرت ألمانيا فى إنتاج المواد الحربية حتى النصف الثانى من عام ١٩٤٤، على الرغم مما كانت تعانيه من نقص بعض المواد الخام الضرورية . وعلى ذلك فإن الحرب الاقتصادية لم تكن هى العامل الوحيد فى كسب الحرب العالمية الثانية ، فهناك بلا شك الكثير من العوامل الأخرى إلى جانب هذا العامل الهام. وفضلا عن ذلك فإن استعداد ألمانيا للحرب الاقتصادية قد عرقل خطة دول الحلفاء فى هذه الحرب ، وفى الوقت نفسه دعم الاقتصاد الألمانى . كذلك كان الوضع بالنسبة لليابان ، فإن سقوطها قد تم بسرعة لدرجة أنه لم يكن هناك وقت كاف لتقدير مدى تأثير الحرب الاقتصادية عليها من دول الحلفاء .

ونخلص مما تقدم أن دول الحلفاء قد استخدمت طرقا متعددة للحرب الاقتصادية ضد ألمانيا — منها فرض الرقابة على الصادرات والواردات مما كان له تأثير كبير على حفظ توازن القوى الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة نشوب الحرب ، وفرض الرقابة المالية على الممتلكات الأجنبية ، مما حال دون تأثير العدو على اقتصاديات أمريكا ودول الحلفاء . يضاف إلى ذلك اعتماد الولايات المتحدة فى حربها الاقتصادية على تدعيم القوى الإنتاجية للدول المحاربة ، وذلك عن طريق تصدير كميات كبيرة من المنتجات الأمريكية إليها ، لكى تستطيع

الصمود فى الحرب والاستمرار فيه . إنما تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يكن فى استطاعة أى دولة أخرى ، سوى الولايات المتحدة، أن تلجأ إلى مثل هذه الإجراءات ، وماذلك إلا لضخامة امكانياتها الاقتصادية . ورب معترض يقول بأن الحرب الاقتصادية لم تؤدى الى هزيمة ألمانيا بالقدر الذى ساهمت به فى إضعافها — ولكن من الممكن القول بأن السبب فى هذا هو تمتع ألمانيا فى ذلك الوقت بالاستعداد الكافى لهذه الحرب الاقتصادية .

من المعروف أن المدارس العسكرية تقوم بتدريب طلبتها على عمليات الحرب الوهمية التى يفترض فيها وجود عدو وهمى ، كذلك فإن الحرب الاقتصادية من الممكن أن تنشب ضد وجود عدو وهمى . وبالرغم من أن مبادىء وأسس الحرب الاقتصادية تظل كما هى، إلا أن العمليات الاقتصادية تختلف حسب الحاجة وحسب الأحوال الخاصة بكل دولة . مثال ذلك أن أساليب الحرب الاقتصادية التى يمكن أن تستخدمها جمهوريتنا العربية ضد اسرائيل تختلف بطبيعة الحال عن الطريقة التى لجأت اليها الدول المعادية لبريطانيا فى تضييق الخناق على الجزر البريطانية . كذلك فقد كانت هناك بعض الظروف التى تسببت فى فرض الحصار على ألمانيا خلال عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، ولكن هذه الظروف تغيرت ، أو لم يصبح لها وجود بعد عام ١٩٤١ .

الفصل السابع عشر

الحرب الباردة بين المعسكرين

إذا نظرنا إلى العالم فى مجموعه، فإننا نجده منقسما إلى أجزاء كبيرة، فكل دولة من دول العالم منفصلة عن الدول الأخرى ، كنتيجة مترتبة على قيام مجموعة من الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية وبعض الاعتبارات التاريخية . ويجب أن ننظر إلى هذه الوحدات على أنها تتكون مما يلى :

١ — دول شمال وجنوب أمريكا وفى مقدمتها الولايات المتحدة.

٢ — القوى الصناعية لأوربا الغربية بالإضافة إلى بعض الدول الأقل تقدما مثل اليونان ويوغوسلافيا .

٣ — الدول المتخلفة كدول أفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرقى آسيا، بالإضافة إلى اليابان الصناعية ودول الباسفيك لارتباطهما الجغرافى .

٤ — الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ودول أوروبا الشرقية التى تدخل فى دائرة النفوذ الروسى .

ولكن يتضح أن هذا التقسيم عبارة عن تقسيم مصطنع، لأن القوى الموجودة فى العالم تبعد احتمال وجود هذا التقسيم، فضلا عن أن الدول

المتجاورة فى هذا التقسيم — وخاصة الدول المتخلفة — لن تستطيع أن تتكاتف لمواجهة الحرب بسياسة موحدة ، وذلك لاحتمال انفصال هذه الدول عن بعضها البعض ، إذ أن بعض هذه الدول مازال تحت سيطرة دول غرب أوروبا ، مما يؤدى إلى ارتباط سياسة هذه الدول بسياسة الدول الأوروبية . وفضلا عن ذلك فإن بعض هذه الدول التى نالت استقلالها أخيراً يحاول دائما الاتحاد مع الدول المماثلة لها لتشكيل خطة سياسية موحدة فى المستقبل . ومع ذلك فإن بعض الدول مثل الفلبين قد يحاول الانضمام إلى الولايات المتحدة، ونيوزيلاندة وأستراليا إلى بريطانيا، فى حين أن الهند وأندونيسيا والدول العربية، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، تتخذ موقفاً محايداً .

ومع ذلك فإن دول الغرب لم تحاول الاتحاد فى يوم من الأيام ، ففى خلال الحرب العالمية الثانية اتخذت بعض دول أمريكا اللاتينية سياسة خاصة تختلف عما كانت تتبعه الولايات المتحدة، وخاصة فى تلك الفترة التى لم تتضح فيها بعد نتيجة الحرب .

وعلى ذلك يمكن الجزم بأن الانفصال الذى يحدث فى التكتلات الدولية يظهر جلياً خلال الفتره التى تسود فيها الحرب الباردة . ومن هنا يتضح أنه طالما لا يوجد أى نداء للحرب ، فإن هذه الدول تظل منفصلة عن بعضها ، كما هو الوضع فى الوقت الراهن.

ويتميز أى تكتل بما له من موارد بشرية ومادية بالنسبة للجانب المعادى ، فمن المفروض أن موارد كل مجموعة من الدول يجب أن

تكون تحت تصرف الكتلة التى تتبعها هذه الدول ، فى حين أنه من المفروض أيضاً أن العدو لا يستطيع الحصول على ما يحتاج إليه من الموارد . هذا مع ملاحظة أن الهدف من الحرب الاقتصادية هو التنافس فى الحصول على أكبر فائدة من موارد الدول المحايدة .

إن إنضمام مجموعة من الدول فى أحد الجوانب إلى الجانب الآخر لا يؤدى فقط إلى الخسارة لأحد الجانبين والمكسب للجانب الآخر بالنسبة لتوفر الموارد ، ولكن هذه العملية تؤدى إلى أن المكسب الذى يحصل عليه أحد الجانبين لا يمكن مقارنته بالخسارة التى ستصيب الجانب الآخر .

وفى حالة إنضمام هذه الدول ، فإن مستوى المعيشة سوف يهتز بالنسبة لمجموعة الدول جميعها — مع ملاحظة أن حجم السكان عامل حيوى جداً فى هذه العملية ، إذ أن الدولة التى تحتل مساحة كبيرة التعداد تحاول دائماً تدعيم هذه المنطقة اقتصادياً وعسكرياً .

كذلك ينبغى ملاحظة أن مستوى المعيشة يختلف من دولة إلى أخرى اختلافاً كبيراً ، فبينما تحاول الولايات المتحدة جاهدة المحافظة على مستوى الاستهلاك المحلى ، نجد أن الدول غير المتقدمة ودول الكتلة السوفيتية قد اعتادت على انخفاض مستوى الاستهلاك المدنى فيها ، حتى أنها فى حالة الضرورة تلجأ بسهولة إلى توجيه نسبة كبيرة من مواردها لأغراض الدفاع .

وإذا كانت المزايا المادية التى كانت تتمتع بها دول نصف الكرة الغربى تعادل المساوىء الناجمة عن الحجم النسبي للسكان، فهذه الدول قد تعودت على مستوى مرتفع للاستهلاك، فى حين أن أساليب الضغط فى الاتحاد السوفيتى قد أدت إلى انخفاض مستوى الاستهلاك. وبذلك نجد أن الدول التى تتمتع بمستوى استهلاكى مرتفع، ومنها الولايات المتحدة وكندا، تعتبر مكملة لبعضها البعض. ولذلك فإننا نجد أن نصف الكرة الغربى غير المعرض للهجوم العسكرى السوفيتى قد حاول تحويل تجارته بعيداً عن الاتحاد السوفيتى.

ويعتقد البعض بأن دول أوروبا الغربية يمكن أن تكوّن كتلة حيادية مسلحة فى وسط الصراع الناشب بين نصف الكرة الغربى والكتلة السوفيتية. غير أن تدعيم القوى الاقتصادية لأوروبا الغربية سيقترن بالضعف الشديد فى النواحى العسكرية، ومع ذلك فيمكن تحقيق التكامل الاقتصادى والعسكرى معا لهذه الدول، عن طريق الحصول على المعونات الأجنبية، وهى التى لا تتوفر إلا فى دول نصف الكرة الغربى. ويعتقد هؤلاء أنه يجب لذلك على دول غرب أوروبا أن تعمل على التبادل التجارى مع الدول الأقل تقدما والإبقاء عليه فى حالة نشوب الحرب، إلا أن محاولة الدول الغربية المحايدة الحصول على المعونات الخارجية من نصف الكرة الغربى، واعتمادها عليه فى عمليات التصدير والاستيراد، سيجعل من المتعذر عليها أن تُبقى على سير تبادلها التجارى مع الدول الأقل تقدما.

إن أهمية الدول الأقل تقدما — خارج نطاق نصف الكرة الغربى — تتركز فى ضخامة تعدادها وتصديرها لبعض المواد الخام الرئيسية ، فقد استوردت الولايات المتحدة من هذه الدول الأقل تقدما حوالى ٤٥ ٪ من قيمة ما كانت تحتاج إليه من المواد الرئيسية الاستراتيجية ، والتى بلغت نحو ١٢٧٦ مليون دولار . هذا فضلا عن أنه لا يمكن للاتحاد السوفيتى الاعتداء على هذه الدول ، إذا صرفنا النظر عن دول الشرق الأقصى .

وبذلك فإن هذه الدول الأقل تقدما تستطيع أن تحافظ على حيادها خلال الصراع الناشب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ومن ثم ففى حالة نشوب أى نزاع مسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يمكن لدول غرب أوروبا والدول الأقل تقدما أن تظل محافظة على كيانها الحيادى لأطول مدة ممكنة .

وحين تبدأ الولايات المتحدة فى الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى فإن العالم ينقسم لا محالة إلى معسكرين ، وفى هذه الحالة فإن قوة كل منهما ستعتمد اعتماداً كبيراً على التقسيم الذى سيحدث فى الاقتصاد العالمى . لقد تحولت الولايات المتحدة من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة لبعض المواد مثل الحديد والصلب ، وذلك منذ الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠ . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتقدم العالم فى إنتاج بعض المواد الرئيسية ، إلا أن استهلاكها لهذه المواد على أوسع نطاق .

وقد ثبت خطأ الاعتقاد القائل بأن تقسيم العالم إلى معسكرين، سيحرم الاتحاد السوفيتى من الحصول على الكثير من المواد ، وسيبعد فى نفس الوقت شبح الحرب الاقتصادية عن الولايات المتحدة ، ذلك لأن التقسيم سيثير مشكلات داخلية متعددة إلى جانب الكثير من المشكلات الحربية .

ومن بين المشكلات الداخلية مشكلة صرف المواد بكميات قليلة ، وتنسيق سياسة التخزين المحلية ، وتحديد مساهمة الأفراد فى الدفاع المشترك ، وقد يؤدى هذا إلى إرتفاع أسعار الواردات ، مما يكون سبباً فى إثارة كثير من المشكلات المالية . هذا فضلا عن أن هذا التقسيم لن يساعد الولايات المتحدة فى أن تظل الدولة المسيطرة على اقتصاديات العالم .

وإذا فرضنا أن العالم قد قسم إلى قسمين ، أحدهما نرمز إليه بالرمز ا والآخر بالرمز ب ، وأنه قد حرمت التجارة بينهما ، وإفترضنا أن القسم ب يمتاز بقدرته الإنتاجية نتيجة لتوفر المواد الخام به ، فإن ذلك سيؤدى إلى تفوق قسم ب على قسم ا من هذه الناحية .

وهذا هو الحال ، إذا حاولت الولايات المتحدة أن تغلق جميع أسواقها فى وجه الكتلة السوفيتية ، ولكن هل سيدوم تفوق ب ؟ وهل يمكن للقسم ا أن يحقق الاكتفاء الذاتى ؟

إذا كانت هذه الدولة ا لا تنتج أى مواد غذائية ، وأن سكانها يعتمدون على استيراد هذه المواد ، فإن الحصار الاقتصادى سيؤدى حتما إلى تفشى المجاعات، مما سيفضى بهذه الدولة إلى التسليم . أما إذا كانت الدولة تمتاز بما لديها من الموارد الطبيعية ، حتى ولو أن هذه الموارد لم تكن قد نمت بعد ، فإن انقطاع الاستيراد قد يؤدى إلى التأثير على اقتصادياتها ، ولكن لن يؤدى إلى إنهيار الكيان الاقتصادى بأى حال من الأحوال .

ولكن إذا استطاعت الحكومة أن تسيطرعلى استهلاك الموارد المحلية ، وتوجه الفائض من هذه الموارد للاستثمار فى المستقبل وإنتاج المواد الحربية ، فلا يمكن عندئذ الجزم بأن ا ستكون دائماً متخلفة فى إنتاج المواد الحربية محلياً .

كذلك لا يمكن القول بأن الحصار الاقتصادى سيؤدى إلى إنهيار أى دولة ، ذلك لأن الدولة التى تمتاز بكثرة مواردها، ستحاول إستغلال هذه الموارد على أوسع نطاق . ومع ذلك يمكن استخدام هذا الحصار مع الدولة التى لاتكون على استعداد للحرب الاقتصادية، والدولة التى لا تتمتع بأى موارد يمكن استغلالها فى هذه الحالة . وعلى ذلك فإن هذه الوسيلة قد لا تؤدى دائماً إلى النتيجة المرجوة فى الحرب الباردة .

ويعتقد البعض أن الحرب الاقتصادية تهدف دائماً إلى منع وصول واردات الدول المحايدة إلى العدو ، ولكن يجب دائماً أن نكون على بينة من أن العدو نفسه قد يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة أيضاً . وإذا كان محور التفكير فى الحرب الاقتصادية هو القضاء على القوى الاقتصادية والمالية للعدو ، وقطع أى اتصال بين مجموعة دول الأعداء ، ومنع أى تدعيم للقوة الاقتصادية للعدو ، فإنه يجب قبل الشروع فى تنفيذ هذه الأساليب التأكد من القوى الاقتصادية للعدو وللدول المنضمة له — هذا إلى جانب أن استخدام وسائل الدعاية والحرب السيكولوجية قد تؤدى إلى إضعاف القوى الاقتصادية للعدو .

كما تجب ملاحظة أن محاولة الحكومة إيجاد الكميات الغذائية الكافية للجيش قد يكون على حساب الاستهلاك المحلى للشعب ، وهذا مما يؤدى إلى إثارة بعض المشكلات التى قد تهدد البرنامج المالى للحرب.

إن الحرب الاقتصادية هى عبارة عن الحرب الباردة ، فلا يجب النظر إلى القوى الاقتصادية للعدو على أنها قوى ثابتة لن تتغير ، بل على العكس يجب تحليل أساس هذه القوى ، لكى يمكن الوصول إلى الطريقة السليمة التى يمكن بها تحطيمها .

REFERENCES

1 — L. Robbins. "The Economic Causes of War".

2 — L. Robbias, "The Economic Problem in Peace & War"

3 — L. Robbins. "The Economist in the Twentieth century".

4 — Paul Einzig "The Economics of Rearmaments"

5 — Paul Einzig, "Economic Warfare 1939-1940.

6 — R. L. Allen, "Soviet Economic Warfare"

7 — G. A. Lincoln "Economics of Fational Sycurity".

8 — J. R, Schlesinger, "The Political Economie of National Security".

9 — Hitch & Mc Kean, "The Economics of Defense in the Nuclear Age".

الفهرس

صفحة

الجزء الأول

الاقتصاد القومى فى الحرب والسلم

صفحة

الجزء الثانى

الجوانب الاقتصادية للأشكال الحديثة للأمن والدفاع القومى

الجزء الثالث

اقتصاديات الحرب العالمية الثانية

مطبعة لجنة البيان العربي
٢٧ ش الجامع الإسماعيلي ماناتيه
ت ٢٧٠٧٩

مطبعة لجنة البيان العربي
٢٧ ش الجامع الإسماعيلي - بالظاهر
ت ٢٧٠٧٩